غابرييل كولكو

العالم في أزمة

نهاية القرن الأمريكي

ترجمة

د. عمرو سلام، د. أحمد حالي، د. الطيب غوردو

مراجعة

د. عبد العزيز غوردو



E-KUTUB

العالم في أزمة:
نهاية القرن الأمريكي

غابرييل كولكو

ترجمة:

د. عمرو سلام، د. أحمد حالي، د. الطيب غوردو

مراجعة:

د. عبد العزيز غوردو

إصدارات إي-كتب
لندن، سبتمبر 2015

WORLD IN CRISIS: The End of the American Century
By: **Gabriel Kolko**
Translated By: **Dr. Amro Salam, Dr. Ahmed Hali & Dr. Tayib Gordo**

Published by E-Kutub.com
ISBN: 9781780581743
* * * * *

الطبعة الأولى، لندن، أيلول-سبتمبر 2015
المؤلف: **غابرييل كولكو**
ترجمة: د. عمرو سلام، د. أحمد حالي، د. الطيب غوردو
مراجعة: **د. عبد العزيز غوردو**
الناشر: E-kutub Ltd، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا برقم: 7513024

يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:
ahyatsin@yahoo.ca
العنوان الأصلي للكتاب:

WORLD IN CRISIS:
The End of the American Century
(2009) Gabriel Kolko
Winnipeg, Arbeiter Ring Publishing & Pluto Press

إلى معاني الاستقامة والعقل

وإلى جويس Joyce

محتويات الكتاب

مقدمة المترجمين

إن كتاب *"العالم في أزمة: نهاية القرن الأمريكي،"* لصاحبه غابرييل كولكو، في الأصل عبارة عن مجموعة من المقالات التي نشرت على فترات متقطعة، ابتداء من سنة 2004، في بعض المجلات السياسية والمواقع الالكترونية مثل موقع Counterpunch؛ وهذه المقالات - التي تم تحيينها وتنقيحها - تشترك كلها في تناول قضايا تتعلق بتراجع الدور الأمريكي الذي لعبته، وتلعبه، الولايات المتحدة على الساحة الدولية الراهنة.

في هذا الكتاب، يتناول كولكو مسألة تراجع القوة الأمريكية وانحسار دورها الريادي المهيمن على العالم، وذلك من خلال تحليل الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية التي تبرهن على هذا الانحسار.

ففي الفصل الأول منه، يتناول كولكو الأزمة المالية الأمريكية ويشرح كيف أصبح النظام المالي الدولي أكثر تعقيدا، مما كان عليه في الماضي، بحيث تجاوز كل الضوابط المتعارف عليها لحد الآن؛ فطبيعة النظام المالي الدولي تغيرت بشكل جذري حيث أصبحت المجازفة من قبل المضاربين هي القاعدة، وحلت محل التدبير التقليدي للشأن المالي الدولي. وهو ما يفسر الأزمة المالية الأمريكية لسنة 2008 التي كانت ربما أقسى أزمة مالية واجهتها أمريكا منذ الأزمة الكبرى لسنة 1929، والتي كان وراءها تحرير المعاملات البنكية وهبوط الدولار إلى أدنى مستوياته

مقارنة مع بعض العملات الأخرى كاليورو. إن المؤسسات المالية الدولية المنضبطة لنظام بريتن وودز *Bretton Woods* لم تعد لها نفس الأهمية المعتادة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وقوة أمريكا التي ظلت إلى وقت قريب مرتكزة على المؤسسات الدولية - لأنها كانت تتحكم فيها وتهيمن من خلالها على باقي الدول - تراجعت بتراجع أدوار هذه المؤسسات وارتفاع المديونية الأمريكية إلى مستويات قياسية، وتعاقب المضاربات المالية غير المسؤولة.

أما الفصل الثاني من الكتاب، فيفرده كولكو لما تسببت فيه السياسة الخارجية الأمريكية - المتسمة بالتناقض واللاعقلانية غالبا - من أزمات؛ لأنها لا تخضع للتقييم العقلاني أو المنطقي بقدرما تخضع للمتغيرات الاقتصادية ومصالح جماعات الضغط، والطموحات الشخصية لمهندسي تلك السياسة، مما يحد من خياراتها في النهاية. كما يشير الكاتب إلى الهوة السحيقة الحاصلة بين السياسة الخارجية الأمريكية والواقع الذي تتحدث عنه التقارير الاستخباراتية، التي تنتجها الوكالات الأمريكية المتخصصة، حيث عادة ما يُؤوِّل القائمون على هذه السياسة التقارير الاستخباراتية، أو يغيرونها، بما يلائم طموحاتهم، أو أجنداتهم، السياسية الضيقة.

خصص الكاتب فصله الثالث لمسألة التحالفات الأمريكية، وبالذات حلف شمال الأطلسي، الذي يعتبر إحدى الآليات التي حاولت من خلالها الولايات المتحدة التأثير على الدول الأوروبية، على المستويين السياسي والأيديولوجي. إلا أن هذا التأثير خفت وتيرته في الآونة الأخيرة، وهو ما تحيل عليه الخلافات التي طفت

على السطح بين الدول الأعضاء بمناسبة المشاركة في المجهود الحربي الأمريكي في العراق وأفغانستان. لقد كان التهديد الشيوعي وحده ما يضفي على الناتو مبررات وجوده واستمراره؛ ومع انتفاء هذا التهديد، بات هذا الحلف في طريقه نحو الموت السريري، رغم الجهود التي يبذلها بعض الساسة في واشنطن للحفاظ عليه وإنعاشه، ولو بالتنفس الاصطناعي، لأنه آلية مهمة من الآليات التي تترجم السيطرة والهيمنة الأمريكيتين.

حلل كولكو في الفصل الرابع، من كتابه، طبيعة التحالف القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومركزية الأولى في السياسة الخارجية للثانية. فبدون إسرائيل كان بمقدور السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط أن تأخذ اتجاها مختلفا تماما عما سارت عليه الأمور. وقد بين كولكو بأن إسرائيل تتكون في الواقع من مجتمع فسيفسائي مجزأ على نفسه؛ ليس فيه ما يربط اليهود الذين قدموا من أوروبا مع أولئك الذين نزحوا من الدول العربية إلا الدين وكراهيتهم للآخرين المحيطين بهم؛ لذلك، فإسرائيل ما كانت لتقوم، عمليا، لولا أن الإنجليز، والأمريكيين بعدهم، رأوا فيها وسيلة مثلى لدعم المشروع الاستعماري في المنطقة العربية.

الفصل الخامس، من كتاب العالم في أزمة، يتناول موضوع الحرب على إيران ويخلص إلى أن هذه الحرب مستبعدة إلى حد كبير، بسبب الفوضى الاقتصادية والاضطراب السياسي الذي يمكن أن يترتب عنها، ليس فقط في المنطقة الشرق أوسطية بل في العالم كله؛ ذلك أن هذه الفوضى يمكن أن تؤدي إلى اضطراب آخر في عالم النفط (الذي يعتبر شريان الحياة في كل بلدان العالم وخاصة في الغرب) مما سينعكس بالتأكيد على أسعاره التي ستبلغ

مستويات قياسية. ويضاف إلى كل هذا القوة التي أصبحت عليها إيران خاصة مع تحييد العراق - منافسها القوي – بعد غزوه من طرف أمريكا، وكذا تطويرها لتكنولوجيا الصواريخ مع ما يمكن أن تحدثه من دمار في حالة نشوب حرب في المنطقة.

يخصص كولكو فصله السادس للحديث عن موضوع ينطوي على جانب كبير من الأهمية، وهو موضوع الاستخبارات ومحدودية تأثيرها في صنع القرارات السياسية الصائبة والواقعية. ويرى بأن هذه المحدودية لا ترجع إلى غياب العناصر الكفؤة، أو قِلَّتها، في وكالات الاستخبارات، بقدرما ترجع إلى وجود رغبة في التلاعب بالمعطيات الاستخباراتية لدى بعض المسؤولين، خدمة لأهداف سياسية ضيقة، أو خاصة. وهو الشيء الذي تنتج عنه تقديرات خاطئة أو مضللة غالبا ما تدفع الولايات المتحدة ثمنها باهظا، كما هو الحال في حَربيْ العراق وأفغانستان؛ فالمشكلة إذن لم تتعلق، في يوم من الأيام، بالاستخبارات بقدر ما كانت تتعلق بالسياسة والسياسيين، لأن العملية السياسة غالبا ما تسبق العملية الاستخباراتية وهي التي تقوم بصياغة النتائج في نهاية المطاف.

لم يغفل كولكو الجانب العسكري والتكنولوجي فخصص له الفصل السابع/الأخير من الكتاب، حيث لاحظ بأن أمريكا اليوم تفقد تفوقها في هذا المجال باستمرار؛ فبعد أن كانت التقنية النووية مثلا حكراً عليها، وعلى عدد قليل من القوى العظمى، أصبحت اليوم متوفرة لدى عدد كبير من الدول، وفي متناول عدد أكبر منها. وهذه التغيرات الحاصلة اليوم من شأنها أن تضع حدوداً معينة على الخيارات السياسية المتاحة أمام أمريكا، وعليها أن

تعترف بهذا الواقع الجديد وأن تتخلى عن فكرة قيادة العالم وفكرة التدخل العسكري في مختلف أرجائه، وهو ما لا يبدو أن الساسة الأمريكيين - ديمقراطيين وجمهوريين - قد استوعبوه بعد، حيث ما فتئوا يبحثون عن بدائل للحفاظ على تفوق أمريكا العسكري والتكنولوجي. إن الحكمة الشهيرة: "الحرب ما هي إلا امتداد للسياسة بوسائل أخرى" باتت متجاوزة تماماً ما دام أن التكنولوجيا لم تعد حكراً على دول بعينها، بل أصبحت في متناول عدد كبير منها، كما أنها أصبحت تتطور بسرعة هائلة؛ لذلك وجب القول بأن أمريكا خسرت موقع الصدارة الذي كانت تحتله، وعليها أن تتكيف مع هذا الواقع الدولي الجديد.

هكذا، وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية التي باتت تتخبط فيها الولايات المتحدة، فإنها أصبحت في وضع لم يعد يسمح لها بالحفاظ على مكانتها العالمية التي تشهد انحساراً متزايداً باستمرار؛ كما أن هذه العوامل، مجتمعة، هي التي أضحت تهدد بجر القرن الأمريكي إلى نهايته، وهو ما يفسر عنوان الكتاب: *"العالم في أزمة: نهاية القرن الأمريكي"*، الذي يلخص، بصورة بلاغية، المسير المحتوم للقوة الأمريكية نحو الأفول والاضمحلال.

ولعل الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ العربي، في نسخته المترجمة، قد جاء في وقته لأنه يكتسي قيمة كبيرة في حقلي العلوم السياسية والتاريخ الراهن، حيث إن تنبؤات الكاتب، المؤسسة على الأدلة والبراهين الأكاديمة الموضوعية، تكاد تُرى نتائجها ماثلة للعيان في الآونة الأخيرة – بضع سنوات بعد صدور الكتاب - فآثار الأزمة المالية والاقتصادية لا زالت تُقوّض أركان الغرب،

في شقيه الأمريكي والأوروبي، وإدارة بوش عصف بها الرأي العام، ووريثتها ما زالت تتخبط في الظلام، ولا شيء ينبئ بقرب ظهور بصيص من الضوء عند نهاية النفق.

كما أن أهمية الكتاب تتأتى، من جهة أخرى، لأنه صدر عن مؤلف أكاديمي عرف كيف يسبر أغوار السياسة الأمريكية، ويفسر مغالقها بطريقة الباحث المتجرد، والمؤرخ الحصيف المسلح بالشجاعة الأدبية التي يفتقدها كثير من الباحثين الغربيين، فهو ينشد الحقيقة الموضوعية أولاً وأخيراً باعتماد لغة البناء الحجاجي المؤسسة على الوقائع والأرقام، بعيداً عن أسلوب الدعاية المغرضة أو التحامل الشوفيني، أو الدوغمائي، العقيم.

إننا إذ نقدم للقارئ العربي الكريم هذا المجهود المتواضع، نأمل أن يجد فيه الباحث في العلوم السياسية، كما الباحث العلوم الاقتصادية والمالية والتاريخ الراهن، بعضا من مبتغاه، كما نرجو منه الصفح عن أي هفوة صدرت منا أو فلتة لم نستطع تداركها ونحن بصدد ترجمة الكتاب، والله المستعان وهو من وراء القصد.

مؤلف الكتاب، غابرييل كولكو، المؤرخ والكاتب، هو أحد الباحثين الرواد في التاريخ السياسي الأمريكي وله إسهامات مهمة في هذا المجال منها كتابه المعنون بـ: "*The Roots of American Foreign Policy :An analysis of power and purpose*"، *[جذور السياسة الخارجية الأمريكية: تحليل للسلطة والمقاصد]*؛ إضافة لإسهاماته العديدة في دراسة الحرب الأمريكية في فيتنام، وفي مناطق أخرى من العالم؛ وكتابه *"العالم في أزمة، نهاية القرن الأمريكي"* يشكل مدخلا مهما

لفهم المشاكل، والتحديات، التي أصبحت تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتهت بها إلى فقدان هيمنتها على العالم.

مقدمة

يصف هذا الكتاب العالم كما هو، لا كما ينبغي أن يكون. ما ينبغي أن يكون عليه العالم هو مسألة سهلة البيان، لكنها تكاد تكون متعذرة التحقق والإنجاز في هذه الآونة.

إن النظام العالمي الراهن هو بصدد التحلل بسرعة جنونية، وقد زاد من هذه السرعة سقوط "الشيوعية" والمعسكر السوفياتي. ففي السابق، كان العدو معروفاً وواضحاً: كانت هناك حرب باردة ضد "إمبراطورية الشر" التي يقودها الاتحاد السوفياتي؛ أما حاليا، فقد أصبح العدو هو "الإرهابي" دون تحديد، أي ذاك الموجود في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وفي كل مكان... لذلك أصبح عدم الاستقرار - اليوم - أخطر مما كان عليه سنة 1991، كما أن انتشار الأسلحة النووية أضحى أكثر تهديداً للعالم؛ وغدت الحكمة المتوافق عليها أيام الحرب الباردة غير ذي معنى، بل وخارج السياق أيضا. لم تعد الأخطار الآن في تصاعد فقط، بل إن الحدود الفاصلة بين الأشياء تلاشت معالمها لدرجة أصبحت معها قراءة الواقع من الصعوبة بمكان؛ وقد رافق هذه التطورات اضمحلال في قوة أمريكا، ومعها اضمحل القرن العشرون الذي سيطرت عليه هذه القوة؛ والفصول الموالية [من هذا الكتاب] هي محاولة لشرح الكيفية التي وقع بها ذلك كله.

لم تعد هناك أية معارضة تذكر، ولا أية أوهام، ليس بين الأوساط اليسارية فحسب، بل وبين أولئك الذين يدافعون عن

النظام "الرأسمالي" الحالي أيضاً؛ وهذه اليافطة التي تجمع بين ثناياها عددا لا يحصى من اللوينات تشترك كلها في عنوان واحد هو استغلال الإنسان للإنسان. لقد كف العالم عن كونه "أيديولوجياً" منذ ثمانينيات القرن الماضي، على أبعد تقدير، وأصبحت الممارسات (خاصة الاقتصادية منها) لجميع الدول، تخضع لأنماط كانت متوقعة الحدوث. فكيفما كانت الأوصاف التي تعطيها الدول لنفسها، فهي تتفق جميعا في كونها تتسم بوجود اللامساواة داخل كل واحدة منها.

ففي الوقت الذي أصبحت فيه الحاجة ماسة إلى معارضة من نوع ما، اختفت الحركة الاشتراكية، على المستويين الرسمي والواقعي، وأصبحت فكرة الدين، وعدد لا يحصى من الأفكار الظلامية الأخرى، مرشحة لملأ الفراغ الهائل الذي خلفه موت الأيديولوجيا الاشتراكية الساذجة، التي كانت تبشر بحل المعضلة الاقتصادية للبشرية، بموازاة الإخفاق المدوي للنظرية الرأسمالية؛ ونتيجة لذلك أصبح الفكر الخرافي واللاعقلانية مرشحيْن لملأ هذا الفراغ.

عمليا ليس هناك أية قوة تذكر تتوافر فيها الشروط لتحل محل الرأسمالية التي تواصل الإجهاز على نفسها. فهي تستمر في تبديد مبالغ مالية خيالية، وأدواؤها وأزماتها سيستمران معنا لعدة سنوات طويلة، كما أننا - سكان هذا العالم - سنستمر في الاكتواء بلظاها طالما أننا استمرأنا نتائجها.

من يدري، قد تظهر معارضة جديدة، ونحن نأمل أن يكون هناك مجال وفرصة لظهورها، لكن إمكانية حدوث ذلك تبدو ضئيلة جدا. ذلك أنه، وبالرغم من عدم قدرة المناوئين للرأسمالية

- اليساريين تحديدا - على التنبؤ بما يخبئه التاريخ مستقبلا، فإن الذين يدافعون أو يروجون للوضع القائم للرأسمالية عاجزون هم أنفسهم عن التنبؤ بما سيحدث غداً أو في العام القادم. إن المستقبل مفتوح على جميع الاحتمالات، وهذه الدينامية الغامضة هي التي تجعل التاريخ منفتحاً على مختلف التطورات أيضاً؛ فاليمين يعاني من العمى وقصر النظر نفسه الذي يعاني منه اليسار؛ والثابت الوحيد الذي يمكن الاطمئنان إليه، استنادا إلى معطيات التاريخ، هو أنه إذا كان اضمحلال القوى أمرا قد حصل في تجارب سابقة - فيما سلف من قرون - فإنه سيصدق أيضا، وبكيفية حتمية، بالنسبة للهيمنة الأمريكية المحدودة. لقد فشلت جميع النبوءات، وسقطت عدة إمبراطوريات، ومعها سقطت الأحلام المبشرة بحلول مستقبل طوباوي ومثالي... ولا يمكن للولايات المتحدة أن تشكل استثناء من خطوب الزمان ونوائبه: لقد حان دورها إذن.

إن زمننا هذا زمن فوضى متنامية ومتسارعة، كما هو زمن الشك والتشاؤم وتلاشي الأوهام cynicism؛ وكما صرح بذلك Zbignew Brezinski، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter ، مطلع سنة 2008: فإننا "نعيش حاليا مرحلة تعرف فيها البشرية جمعاء حالة من الغليان وعدم الاستقرار السياسي.[1] ويمتد معظم هذا التخبط من شبه جزيرة سيناء إلى المحيط الهادي، ومن غرب الصين إلى جنوب روسيا؛ إنها منطقة شاسعة فعلا عرفت تغيرات وعدم استقرار مفاجئين، وكانت مسرحا لأحداث جسيمة دون أن تكون حكرا عليها. إن هذا الجزء من العالم، المعروف بغليانه المتزايد،

يتوحد باضطراد حول قضية واحدة هي الخوف من أمريكا أو كرهها، أو هما معاً".

تمر الرأسمالية الآن بمرحلة أزمة متزايدة، وقد وصل القرن العشرون المعروف بالسيطرة الأمريكية إلى نهايته، إن لم يكن قد انتهى فعلا؛ وحتى في غياب أية معارضة في المستوى، فإن الرأسمالية الأمريكية الآن بصدد نصب مشنقتها الخاصة، استعدادا للانتحار، ومعها ستتدلى رقاب أمم أخرى كثيرة.

تقترح الفصول الموالية من هذا الكتاب ما عنّ لي في الآونة الأخيرة من أفكار حول اضمحلال القوة الأمريكية، وتدمير المؤسسات التي تمثل مكوّناتها الأساس، كما تتناول مشاكل حلف شمال الأطلسي NATO، والملفات المرتبطة به بزعامة أمريكا، إلى جانب قضايا إيران والعراق وإسرائيل؛ والبنية المالية الدولية المعولمة global... وهذه الفصول في الأصل عبارة عن مجموعة مقالات نشرت حديثا، لكنها هنا منقحة ومزيدة بسبب التطورات التي جدّت على الساحة، ما جعل التنقيحات والمراجعات ضرورة ملحة؛ لقد جرت مياه جديدة كثيرة تحت الجسر نظراً لكون العالم أصبح اليوم يعرف تغيرات وأحداثاً متلاحقة تحبس الأنفاس، ومعها تغيرت الظروف السائدة عند كتابة المقالات الأصلية. ونتيجة لذلك أصبحنا أمام سلسلة فصول لا يربطها إلاّ خيط رفيع بالمقالات الأصلية، لكن تجمعها وحدة موضوعاتية. وهي على النحو التالي: اضمحلال السيطرة الأمريكية؛ محدودية التكنولوجيا الأمريكية العسكرية؛ نهاية قرن ادعت الولايات المتحدة خلاله أنها تقود العالم.

ورغم أننا حاولنا التركيز على تحليل التطورات التاريخية الراهنة، إلا أننا وجدنا أنفسنا، عمليا، أمام سلسلة من الحلقات المتداخلة التي لا تشكل الأزمات الحالية منها غير جزء يسير. والحقيقة أن التغيرات والسياسات الحالية التي تبدو مختلفة عن سابقاتها من الناحية النوعية؛ ما هي في الواقع إلا تغيرات من حيث الحدة والدرجة، وليس من حيث النوع، حتى وإن كان ما يحدث حاليا يعتبر أمرا غير عقلاني، ويؤدي إلى نتائج غير منتظرة.

إن سلسلة الأحداث والوقائع هذه لجديرة بأن تستأثر بأكبر قدر من الاهتمام، من نواح حاسمة عديدة، لكن أي تمرين مفتعل لتحليل الواقع الحالي لا يمكنه، بأي حال من الأحوال، أن يحجب عنّا الأحداث التي سبقته والتي شكلت أرضيته الخصبة، ابتداء من سنة 2004؛ وهذا الامتداد المتسلسل ذي الطبيعة المعرفية الثقافية intellectual والتنظيمية organizational، والسياسية، تم تطبيقه من قبل أشخاص طموحين لا يؤمنون غالباً بأي شيء ما عدا النجاح. حيث بات للانتهازية دور حاسم في كل مكان، مقارنة بالأيديولوجيا، لتحديد ما يُقال أو يُفعل. إن دولة ما، أو جيشها بالأحرى، لا يمكنها اتخاذ قرارات صائبة/معقولة حين تكون مخططاتها مفروضة عليها من قبل نخب تتكون من أشخاص تحكمهم نزواتهم الجارفة الرعناء، ومصالحهم الشخصية النزقة، وليس لأنهم يتمتعون بقدر من الذكاء أو الحصافة.

لكل هذا فغالباً ما سأعمد إلى الإحالة على أحداث من التاريخ المعاصر كله، بحكم وجود استمرارية في هذا التاريخ، وبحكم أن معظم مشاكل العالم تضرب بجذورها إلى عدة قرون خلت؛ وهي

جذور تتغذى على الدين، والحدود، والديموغرافيا، بقدر ما تتغذى على التوسع الاقتصادي، والأيديولوجيا القومية/الوطنية nationalism، وقائمة أخرى طويلة من العناصر التي وقفت وراء اندلاع الحروب والكوارث التي عرفتها البشرية. وطبعا لا يمكن اعتبار الولايات المتحدة هي السبب الوحيد الذي كان يختفي وراء معظمها، أو أنها، دون غيرها، كانت دائما صاحبة قصب السبق في الغباوة والفساد الأخلاقي؛ لكن، حتى وإن افترضنا أن أصابع عدة كانت تتلاعب بالسياسية الدولية لفترة طويلة جدّا، إلا أن الدور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية أصبح حاسماً على مستوى معظم بقاع العالم؛ ولو أن واشنطن تصرفت بكيفية مغايرة عما فعلته بعد سنة 1945، لكان العالم مختلفاً عما هو عليه الآن. وإجمالا، فإن "المشكلة الأمريكية" أصبحت متماهية مع مأزق السياسة الدولية، إلى درجة أصبح معها عمليا أي تغيير مُهمّ على مستوى الساحة الدولية يتوقف على حل المشكلة الأمريكية أولا.

فما فتئت الولايات المتحدة، منذ سنة 1945، تغذي فكر الخرافة atavism، واللامعقول، معطلة بذلك كل مجهود يبذل لحل المشكلات الداخلية لعدد من البلدان. وإنه لحري بنا أن نتفكّر في الذي كان بالإمكان وقوعه لو أن الولايات المتحدة اهتمت بأمورها الخاصة وتجنبت جعل الأوضاع أكثر سوءًا وتعقيداً، عوض سعيها لعرقلة الجهود الرامية إلى معالجة وإصلاح تلك الأوضاع. لقد خصصتُ كتاباً كاملاً للتدخلات الأمريكية في العالم

الثالث وحده، وكتاباً آخر لحرب الفيتنام*، كما عالجتُ حالات غيرها في مناطق أخرى عديدة. لكن في الوقت الذي كانت فيه معالجتي شاملة للقارات التي قمت بتغطيتها، إلا أني تركتُ جانباً حالات أخرى يبرز فيها التدخل الأمريكي ضمن ديناميات وسيرورات التحولات السياسية والاقتصادية لعدد من البلدان؛ وسعي أمريكا في كل مكان - ابتداء من أمريكا اللاتينية، ووصولا إلى آسيا، مروراً بأفريقيا والشرق الأوسط - لتغيير مسار الأحداث بطريقة تتماشى مع طموحاتها المحمومة، وتتجاوب مع مصالحها الحيوية الاقتصادية والجيوسياسية؛ مع التنبيه إلى أن هناك أعمالا أخرى كثيرة، متميزة ومفصلة، ذهبت أبعد وأعمق مما ذهبتُ إليه هنا. وكيفما كان الأمر، ومع أني أقوم هنا بمجرد الوصف والتحليل، فإن ذلك لن يحرمنا بالتأكيد من أن نجني فائدة كبرى من اقتراح بدائل لتلك الحلول المفروضة علينا والتي نرزح تحت وطأتها.

نظريا يمكننا أن نبدأ تحليلاتنا بكيفية اعتباطية من أي منطقة في العالم، لكن الوضعية في العالم الإسلامي، وعلى رأسه الشرق

---

* يتعلق الأمر هنا بالكتابين التاليين: - *The New Age of War : The United States Confronts the World* (Rienner Publishers)

- *Anatomy of a War : Vietnam, the United States and the Modern Historical Experience (The New Press)*

(المترجمون)

الأوسط وباكستان، هي التي تشكل في الوقت الراهن أكبر أزمة تواجه الولايات المتحدة والعالم أجمع. إن التسويات المتعلقة بالأرض، والتي تم فرضها بالقوة في الشرق الأوسط بعد سنة 1918، كانت إجراءات تعسفية وظالمة، وكانت من إنجاز القوى الكبرى بصفة كلية، دون أدنى مراعاة للظروف المحلية، والانتماءات الدينية أو رغبات السكان. لقد أبان معظم ذوي الحل والعقد وقتها عن جهل لا حد له، ولا نقصد هنا الأمريكيين وحدهم؛ إذ بينما كانت المؤثرات الإسلامية والوطنية العلمانية تسيران يداً في يد، إلى جانب استمرار التنظيمات القبلية، كان التدخل الأجنبي حاسماً في رسم الطبيعة السياسية والاقتصادية للمنطقة برمتها، وهي الوضعية التي لا تزال مستمرة إلى اليوم؛ ومنذ البداية، أي منذ الحرب العالمية الأولى والتسوية السلمية التي أعقبتها، لعبت الولايات المتحدة دوراً هامّا، لكن الدور المحدد والحاسم كان لبريطانيا العظمى وقتها.

يمكننا إذن أن نبدأ تحليلنا من أي بقعة شئنا، داخل هذه المنطقة، ولكن ما دام أني كتبت عن إيران سابقا، فإنني أرى بأن الانطلاق منها سيكون مناسبا جدا لما نحن بصدد معالجته. علما بأننا لو انطلقنا من العراق أو فلسطين وإسرائيل - وبناء على اطلاعي الواسع على أوضاع المنطقة – فإن الطرح لن يكون أقل وجاهة وسيفضي إلى النتائج نفسها.

علي أن أعلن منذ الآن، وبشكل واضح، بأنني أعتبر الحربين في العراق وأفغانستان كارثتين كبيرتين في التاريخ الأمريكي، وبأنهما ستعملان على طبع السياسة الأمريكية بطابعهما الخاص على مدى سنين عديدة، خاصة وقد أصبحتا (وهو ما أعتقده

شخصيا) مكلفتين بدرجة لا تطاق، سواء من حيث الثمن الباهظ، أو الوقت المستغرق. غير أن هناك عوامل أخرى عديدة، غيرهما، تعمل على ضمور أمريكا واندحارها؛ وإذ أقوم هنا بتقييم ما أعتقد أنه يشكل العوامل الحاسمة لهذا الاندحار (demise)، فإن ذلك لا يمنحني توكيلا للادعاء بأني قد أحطت بها جميعاً بما فيه الكفاية.

إن الحرب العالمية الثانية بررت، من ضمن ما بررته، مخاوف أولئك الذين دافعوا عن الرأي القائل بأن التسويات السلمية المبرمة عقب الحرب العالمية الأولى ما هي إلا مقدمة لأزمة جديدة، وجل العالم الإسلامي اليوم يعرف غلياناً شديداً وعدم استقرار خطير نتيجة لتلك التسويات. إن أصل المشكلة في تلك المنطقة الشاسعة يمكن أن تُعزى بدرجة كبيرة إلى الطريقة التي تم بها إنشاء ذلك العدد الكبير من الكيانات السياسية (nations) ورسم الحدود بطريقة اعتباطية، عقب الحرب العالمية الأولى؛ ولذلك فإنك لن تجد منطقة أخرى في العالم تعاني أكثر مما تعانيه هذه المنطقة، الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى تخوم جنوب آسيا، التي تم تحويلها إلى بؤر من الفوضى؛ وعلى رأسها: مشكلة إنشاء وطن قومي لليهود، ومشكلة الحدود العالقة، حيث لا وجود لأوطان أو حدود "طبيعية"، بله ثقافية وجغرافية... وقد جاءت الولايات المتحدة بهجومها على العراق، لتفتح الباب على مصراعيه أمام الفوضى الكامنة - وما يصاحبها من اضطراب المنطقة كلها - والتي تفوق تهديداتها، أضعافا مضاعفة، المخاطر الكامنة في الهند الصينية أو البرازيل أو أي بقعة أخرى كانت مسرحاً للعربدة الأمريكية. ذلك أنه بالرغم من وجود أوهام كثيرة

تحيط بالتدخلات الأمريكية في مثل هذه المناطق، إلا أن الفوضى التي قامت بإشعالها الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، هي بالتأكيد شيء غير مسبوق. وكان بالإمكان أن تكون الأوضاع جد مختلفة لو أن أمريكا تجنبت محاولة التحكم في مصير هذه الرقعة الشاسعة من العالم.

كانت إيران سببا في اندلاع أول أزمة كبرى لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط. صحيح أن الأزمات المتعلقة "بالشيوعية" في أوروبا والصين قد سبقتها، لكن سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1991 أزاح الوهم الذي كان يختزل القضية في كونها مجرد أيديولوجيا بدل كونها مسألة سيطرة؛ لذلك فإن التأكيد على سعي أمريكا والتزامها بتوسيع قوتها، بدل محاربة الشيوعية، يُعتبر قضية مركزية. فعلى الرغم من كون أمريكا كانت بالتأكيد مناوئة للشيوعية، إلا أن الاتحاد السوفياتي كان عامل استقرار أساس، وكان يشكل كيانا يسهل التنبؤ بسلوكه، لكن سرعان ما اختفى سنة 1991؛ وروسيا اليوم، التي تمتلك عدداً هائلاً من القنابل النووية، والتي تصدّر أحدث الأسلحة، أضحت تشكل بهذا، عمليّاً، عدوا جديدا لأمريكا. إن التأكيد على عامل حب السيطرة والقوة، بدل عامل سياسة مناوأة الشيوعية، هو أحسن وسيلة لفهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية؛ فكل ما كانت أمريكا تدعيه من خلال شيطنة demonizing النظام الشيوعي ما هو في نهاية المطاف إلا الطريقة الأنسب التي كانت تتوسل بها تحقيق أغراض أخرى.

أما فيما يتعلق بإيران فإن أمريكا سلكت سلوكاً في منتهى الانتهازية: فهي التي أجلست الشاه على كرسي الحكم وجعلت منه حاكما مستبدا، أول الأمر، لكنها سارعت بعد ذلك إلى تنسيق

الجهود مع الإسلاميين الأصوليين للإطاحة بنظام رئيس الوزراء محمد مصدّق، الوطني العلماني المنتمي للأوساط البورجوازية، الذي تم انتخابه بطريقة ديمقراطية، والذي كان يسعى إلى تغيير مضامين عقود النفط، مما كان سينجم عنه إلحاق ضرر كبير بالمصالح البريطانية. وقد اقتضت خطة المخابرات الأمريكية CIA - البريطانية للإطاحة به /الرئيس مصدق، أن تشتغل تحت "مظلة دينية" للتغطية على المظاهرات السياسية التي كان شعارها "شد أزر الشاه". وكان "للمُلّا(ت) mullahs ورجال الدين دور حاسم في هذا الانقلاب، حيث لَعِبُوا دوراً أساسيا في إضفاء الشرعية على القوانين التي تم سنها من خلال التأكيد على أنها توافق الشريعة. وهكذا قامت أمريكا بدعم وتأييد الأصوليين الإسلاميين، لأنها كانت ترى فيهم قوة مناوئة قادرة على الوقوف في وجه المد الشيوعي خلال العقود الأربعة الموالية؛ وفي الوقت نفسه عملت على إضعاف النفوذ البريطاني في المنطقة وإعلاء نجم الولايات المتحدة، وتركيز المصالح النفطية في يدها في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

في أواخر سنة 2003 صرح الرئيس جورج بوش أمام العالم قائلا: "إن مسؤوليتنا تجاه العالم واضحة تماما: أن نَتَصَدَّى لتلك الهجمات، ولمحور الشر"، قبل أن يضيف بأن الإرهاب الذي يغذيه المسلمون الراديكاليون أساسا، يحاول القضاء على "أسلوب حياتنا". ومنذ ذلك الحين، أصبحت الولايات المتحدة أبغض وأرهب دولة في العالم؛ وهي بصدد خسران حربين طويلتين، ومكلفتين جدا، بينما تضاعفت قوة الجهاديين عبر العالم الإسلامي أضعافاً مضاعفة مما كانت عليه من قبل. وأصبحت هاتان

الحربان تُسْهمان في إفلاس الاقتصاد الأمريكي، وهما تتضافران، طبعا، مع وباء الجشع و"المستجدات" innovations التي ابتدعتها المؤسسات البنكية والمالية الأمريكية والعالمية.

ونتيجة لذلك ظهر نوع من الاستلاب – أو قل شكلا من أشكال الراديكالية تقريبا- داخل أوساط عديدة، بدءا من بيروقراطيي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين كانوا لحدود ذلك التاريخ مجرد موظفين موالين، وانتهاء بضباط الجيش الأمريكي؛ أما أولئك الذين استمروا في تشبثهم بفضائل النظام القديم، فإنهم أصبحوا على وعي تام بمدى خطورة هذا النظام وسخف المبادئ التي يمثلها. هؤلاء الأشخاص لم يتحولوا نحو اليسار التقليدي، أو نحو الديمقراطية الاجتماعية، أو الشيوعية، مع أنهم أضحوا كافرين بالنظام الحالي، وأمسوا يعانون من اكتئاب عميق.

لقد ارتفعت نسبة الانتحار في صفوف الجنود الأمريكيين منذ اندلاع حرب العراق، لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2005، حيث سجلت هذه النسبة خُمُس النسبة العامة للمنتحرين الأمريكان، وهذا ليس سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، وما خفي كان أعظم: لقد أصبح الأمريكيون ناقمين أكثر من أي وقت مضى على السياسة الخارجية لحكومتهم.

إن ما تقدم عليه الولايات المتحدة من أفعال، في مجال علاقاتها الخارجية، كان دائماً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقضايا المالية والاقتصادية، وبالحالة الصحية للرأسمالية بشكل عام؛ أما القيود التي تعاني منها أمريكا في آخر المطاف، فهي تعود بالدرجة الأولى إلى محدودية مواردها، صحيح أن هذه الموارد ضخمة جدّا، لكن مآلها النضوب في النهاية. إنها موارد اقتصادية مقيدة

على مستوى اليدى العاملة، وعدم وضوح الرؤية في تحديد سلم الأولويات (confusion of priorities). فما يتم تشخيصه في البداية على أنه مجرد قضية عابرة، كما وقع في حالة الفيتنام، سرعان ما يتطور لاحقا ليصبح معضلة كبرى؛ وقدرة أمريكا اليوم، بالمقابل، على مجابهة المشكلات حيث تكون التحديات أكبر، (كما هو الحال فيما يقع اليوم في أمريكا اللاتينية)، أصبحت جد محدودة، وبالتالي فإن سلم الأولويات لدى الإدارة الأمريكية أضحى يتحكم فيه منطق رصد مصادر الضرر. إن "مصداقية" القوة العسكرية الأمريكية الأقوى، تصبح نتيجة لذلك نوعاً من الهوس الثابت، أي قوة تعمل فقط على استدامة الصراع أو تصعيده إلى مستوى يفوق بكثير حجمه الحقيقي، بينما يفترض أن كل ما هو مجرد قضية تافهة، وفي منطقة لا تعتبر حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، أن يترك وشأنه بالأحرى.

يعني هذا من الناحية العملية أن كل خطوة تقدم عليها الولايات المتحدة، على المستوى الدولي، هي من الأهمية بمكان لأنها تكون حبلى بالضرورة بمفاجآت غير متوقعة؛ وهذا من شأنه، أيضا، أن يفرض علينا مهمة تحليلية واسعة وعميقة؛ أي علينا أن نفهم الأمور بعمق، وألا نغفل أي عنصر مهما كان صغيرا، لأن ما قد يكون مجرد تفصيل ثانوي يصبح أمراً مركزيا بالنسبة للولايات المتحدة. إن أصحاب القرار في واشنطن لا يعيرون أية أهمية للنتائج المحتملة لأتفه أعمالهم؛ ومرة أخرى ثبت هذا في حرب الفيتنام، ثم تكرر في العراق وفي مناطق أخرى. وعلى الرغم من كل شيء، فإن أكبر هاجس يؤرق الولايات المتحدة عند أي إجراء تتخذه، هو الاهتمام بصحة الاقتصاد الأمريكي، الذي يفرض قيوداً

لها أهميتها الحيوية. وأكبر شاهد على هذا الأمر ما جرى في حربي الفيتنام والعراق، إذ في الحالتين معا، تم النظر إليهما بمثابة قضيتين "محدودتين" سرعان ما سيتم إيجاد حل سريع لهما.

إلى جانب ما سبق يعكس السلوك الأمريكي - وهو في هذا لا يختلف عما يجري داخل عدد من الدول الأخرى - الطموحات الشخصية لصنّاع القرار من البيروقراطيين في أعلى سلم الإدارة، سواء منهم العسكريين أو المدنيين، يحدوهم في ذلك هاجس الترقي والنجاح و"التسلق نحو الأعلى" داخل النظام؛ مما ينم عن عقلية تضع جانبا السياسات المرتكزة على التفكير العقلاني الرصين، ومفضلة "التسلق" في المهنة كمحرك أساس للتخطيط والفعل؛ وفي الوقت الراهن، لا يمكن تصور ما هو أسوأ لأمريكا من هذا السلوك نظراً لأن البنية المالية هي بصدد انهيار رهيب، وتسير نحو الأسوأ من يوم لآخر.

استنادا إلى معطيات السياسة الأمريكية المغامرة فإن السياق الاقتصادي العالمي لا يمكن أن يكون في وضع أسوأ مما هو عليه الآن، ولم يسبق له أن وصل إلى هذه الدرجة من السوء؛ فهناك وضعية ركود اقتصادي، والبنوك تعاني من الاضطراب والعجز المستحكم، وصناديق ائتمان القروض الموجهة لاقتناء المنازل هي بصدد الإفلاس والإغلاق، بعد أن تكبدت خسائر تقدر بملايير الدولارات، وما هو آت سيكون غالباً أسوأ، وهو قادم لا محالة في الطريق. لقد طَفَتْ على السطح فعاليات جديدة برزت في الميدان، وفي مقدمتها صناديق السيادة sovereign wealth funds التابعة للدول الغنية المنتجة للنفط في الخليج، إضافة إلى روسيا والصين، التي أصبحت تسبح في بحر من الأموال، وتهدد

باستعمالها كأداة سياسية، خدمة لمخططات بعينها؛ لذلك بتنا نتوقع دائما مفاجآت يومية، إلى درجة أن مجرد قراءة الأخبار المالية أصبحت مغامرة في حدّ ذاتها. لقد أصبح التشاؤم يجثم على نفوس مناصري النظام: فالوكالات المالية الرسمية، والصحافيون، والمستثمرون الخواص... انتهوا جميعا إلى خلاصات صادمة.

ستجد دول كثيرة نفسها، في النهاية، متورطة في تسديد بلايين، بل تريليونات الدولارات عن تلك الخسائر، لإنقاذ رجال الأعمال الذين قامروا فخسروا؛ فضلا عن فاتورة المبالغ الهائلة التي تتطلبها سياسة خارجية جد مكلفة. وهكذا تلتقي تناقضات الاقتصاد مع المصاريف الطائلة للمغامرات الأمريكية الخارجية، مما ينجم عنه حتما تراجع واضمحلال ووهن قوة السيطرة الأمريكية؛ وهذا يعني في نهاية المطاف أن القرن الأمريكي، الذي اتسم بالرخاء والعيش الرغيد، يسير نحو مصيره المحتوم.

عملت الرأسمالية الأمريكية على افتعال خسائر هائلة غيرت من خلالها ملامح الساحة الدولية عندما عمدت، اسميّا، إلى الشروع في برنامج الرهون العقارية "house mortgage" لكن الخطة لم تعمل سوى على تسريع وتيرة المشاكل الموجودة أصلاً في النظام، وأدت إلى وضعية انهيار شامل. لقد أسفر الجشع - الذي يعتبر بنية مؤسساتية إلى جانب طرق جديدة لربح الأموال وخسارتها، مثل الاستثمار في السكن وما إلى ذلك، (وهو إجراء انبنى على أرضية هشة أصْلاً) - عن وضعية وجدت أمريكا نفسها فيها أضعف من أن تواجه الأزمة الطارئة. وقبل هذه الفترة، أي قبل حلول أزمة الرهون العقارية بكثير، كانت الولايات المتحدة تعاني من اختلالات هائلة في ميزان الأداءات، ومن

اقتراض مفرط من الخزينة، ومن تكاليف حَرْبَي العراق وأفغانستان، وانخفاض قيمة الدولار أمام اليورو، بستين بالمائة في الفترة مابين 2002 وأبريل 2008، وتدهوره كعملة احتياطية، إلى جانب عوامل أخرى عديدة كاعتماد أمريكا على استيراد ثلثي حاجياتها من النفط، مما جعلها في وضعية غاية في الهشاشة.

أمريكا اليوم إذن، في حالة أضعف بكثير مما كانت عليه بالأمس، بحيث أضحت عاجزة عن مواجهة الأزمات المالية الطارئة الأخيرة، التي ظهرت اسميّاً صيف 2007، لكنها كانت في الأصل نتاج تراكم عقدين من التراخي، أطلق عليها تلطّفاً "سياسة تحرير الاقتصاد" deregulation و"العولمة" globalization. لقد عانت أوروبا أيضا من الأزمات التي حلت بها بُعيد سنة 2007، لكنها كانت في وضعية أصلب من الوضعية الأمريكية واستطاعت بالتالي أن تصمد؛ والنتيجة أن تكلفة الاصطفاف إلى جانب المنظومة التجارية التي تقودها الولايات المتحدة باتت جد باهظة، لأن المشاكل الاقتصادية أصبحت تتناسل وتنهمر كالسيول.

يمكنني أن أستمر إلى ما لا نهاية في جرد الأسباب التي تنبئ بنهاية قرن الهيمنة الأمريكي. والأكيد أن هذا القرن هو في طريقه إلى الزوال، ومع زواله ستنهار الإمبراطورية التي نشأت بعد سنة 1914 دون أن تعلن عن نفسها. إن عدد الجنود الأمريكيين أصبح لا يفي بحاجيات مهماته الكونية؛ ففي العراق وحده، تحتاج أمريكا إلى 300.000 جندي لضمان أمن بغداد وحدها، وهو عدد يفوق ضعفي عدد كل القوات الأمريكية الموجودة في العراق بأكمله،

حيث يتعين عليها الآن مواجهة الميلشيات الشيعية المسلحة في أقصى تخوم هذا البلد. وعلى أي حال، فإن الحرب في العراق هي "ورطة كبرى" - على حد تعبير جامعة الدفاع الوطنية، التابعة للبنتاغون في تصريح لها في أبريل 2008 - ومن المحتمل أن تنتهي بهزيمة مدوية.

وإلى جانب عامل التشبث بالقوة والسيطرة - وليس محاربة الشيوعية – الذي يحرك النزاعات الأمريكية على المستوى الدولي، هناك عامل آخر جعل السيطرة الأمريكية فاقدة للفعالية والنجاعة؛ ومعروف أن دولا أخرى عديدة عرفت المصير نفسه خلال مرحلة من مراحلها التاريخية، والنظام الأمريكي الحالي لن يكون استثناء، وهو يعاني من مشكلة تجعله عاجزا عن تسيير نفسه وفق ضوابط عقلانية، لأنه، مثل الماركسية تماما، لا يخضع لأية "قوانين". فلا يكاد يخلو مجال من مجالات الحياة المختلفة (سواء داخل الجيش، أو المنظومة السياسية، أو الميدان الثقافي...) من زمرة المغامرين، والانتهازيين، ومرضى جنون العظمة، والمرضى النفسيين، والمفسدين المخربين... وهم جميعا أحد اثنين: إمّا يعملون على إنتاج الفوضى، أو يقبلون بوجودها. ومعلوم أن أسلم موقف يمكن اتخاذه تجاه نفاق السياسيين - في كل زمان ومكان (سواء تعلق الأمر بمن يسمون أنفسهم أرستقراطيين، أو رأسماليين، أو اشتراكيين) - هو التشكيك في ادعاءاتهم ونواياهم.

قد يكون جورج وولكر بوش George W Bush أسوأ رئيس في تاريخ أمريكا، إلاّ أن أمريكا عانت دائماً من رؤساء سيئين، رغم أن بعضهم كان أسوأ من بعضهم الآخر؛ وكيفما كان

الحال، فقبل انتخاب بوش رئيساً بفترة طويلة، كانت الطرق السيارة [الأمريكية] تعاني من الحُفَر؛ وبدل ترميمها اختارت الحكومة الأمريكية أن يكون جيشها هو الأحسن تسليحاً في العالم. لقد ورث بوش مقومات أهلته لأن يصير رئيساً لمجتمع منحرف عن جادة الصواب "skewed society"، لكنه لم يكن بأي حال من الأحوال الوحيد في هذا الباب، كما أنه لم يكن غير مسبوق في ذلك أيضا.

لهذه الأسباب، ولأسباب كثيرة غيرها، تبدو الولايات المتحدة على استعداد لارتكاب أخطاء بدائية تهدد استقرارها. مبدئيا يمكن اعتبار الرأسمالية، في أي بلد كان، قوة تعمل على تحطيم ذاتها بسبب الجشع والبدع السيئة الملازمة لها، وليس بسبب ال"قوانين" التي تحكمها. فالقادة العسكريون ورجال ونساء السياسة ذوي الطموحات المحمومة، لا يصرحون إلا بما يحقق لهم الترقية في وظائفهم ويضخم تاريخهم الشخصي، لا ما يعتقدونه فعلاً أو يؤمنون به حقا؛ أما الأشخاص الذين كانوا يدينون بالاشتراكية في فترة الشباب فإنهم يتحولون إلى مجرد أشخاص متشككين cynics لا غير، لتصبح الانتهازية قاعدة، وليس استثناء. لم يعد هناك وجود لطبقة عاملة منظمة واعية بانتمائها الطبقي، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، كما لم يعد هناك وجود لعقلانية رأسمالية قادرة على تسيير النظام والتحكم فيه بواسطة ضوابط موضوعية، لأن الجشع والطموح كقيم مستشرية جعلت من الاسترشاد بمنطق سديد أو عقلانية سامية أمراً مستحيلاً.

والنتيجة الحتمية لكل ما سبق هي الشعور العميق بعدم الرضا داخل البلاد، في الوقت الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة أبغض

دولة في العالم، وهي الأبغض تحديداً لدى المسلمين، الذين وقع الاختيار عليهم كعدو أول لأمريكا بدل "الشيوعيين". فمن بين اثنين وعشرين صنفاً من الساكنة الوطنية تم استطلاع رأيها، مطلع سنة 2008، عبّر 39 % منهم عن رأيهم لصالح الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية من العراق، وعبر 28 % عن رغبتهم في أن يتم الانسحاب في غضون سنة واحدة، بينما اعتقد 23 % من المستجوبين فقط أن على القوات الأمريكية أن تبقى (في العراق) إلى أن تتحسن الأوضاع الأمنية. وفي الفترة التي سبقت أغسطس من عام 2007، عبّر 24% من السكان الأمريكيين عن رغبتهم في أن تنسحب القوات الأمريكية فوراً من العراق، وأيد 35 % منهم فكرة الانسحاب في غضون سنة؛ وقد ارتفعت هذه النسب إلى مستويات أعلى منذ ذلك الحين. أما الآن، فأمريكا أصبحت تعاني من فوضى مالية من نوع لم يسبق له مثيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي، كما أنها تعاني من تبعات حروب لا هي قادرة على تحقيق النصر فيها ولا هي مستعدة لأن تعترف بأنها قد خسرتها، فضلا عن أنها حولت تدخلها الخارجي إلى حماقة؛ والحصيلة أننا نشهد بالتأكيد نهاية قرن الهيمنة الأمريكية.

إننا نعيش، بدل ذلك، في زمن يزداد تعقيداً وترابطا، بل يكاد يكون سورياليا surrealist، حيث إن كل ما يمس الاقتصاد، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها - أي على المستوى الدولي - أصبح مترابطاً وليس بمقدور أي كان أن يتحكم فيه، سواء كان فردا أم دولة. كما أن انتشار الأسلحة النووية ماض في طريقه بلا هوادة، ولا أحد يعرف كم عدد الدول التي باتت تمتلك هذه الأسلحة، وهذا الانتشار عامل آخر يساهم في التقهقر

والاضمحلال الأمريكي. كل شيء إذن بات يتحدى فَهْمَنا، والتحول أضحى يسير بوتيرة تحبس الأنفاس بحيث إن أي تعميم فيما يتعلق بالحرب والسلم، أو الاقتصاد الأمريكي أو العالمي، غدا مفتوحاً على التغيرات المفاجئة، التي قد تحدث في أي وقت، وربما غدا.

هكذا وكيفما كانت درجة الإثارة التي تتسم بها طبيعة التفاصيل التي سأوردها في هذا الكتاب القصير، فإن هدفه الأول والأخير هو احترام الأنماط والصورة العامة؛ وهو (أي هذا الكتاب) يشتمل على عدد من المقالات التي كتبتها منذ سنة 2004، لكني قمت بمراجعتها كلها تقريبا؛ لأن مسايرة الواقع كانت تستلزم وضعها في سياق أعم وأشمل؛ وهي مقالات تلتقي جميعا في معالجتها لحدود الهيمنة والقوة الأمريكية، وكذا قوة حلفائها، خاصة "إسرائيل"، وذلك في سياق مفتوح على التغيُّر الدائم والمستمر.

إن مهمتنا تكمن في القدرة على فهم الواقع واستيعابه، فإذا حصّلنا هذا الفهم تكون قد تشكلت لدينا أرضية واقعية تمكننا من تغييره؛ والمقالات الموالية والتعليقات - التي تتضمنها - تندرج في هذا السياق.

1- الأزمة المالية

تكمن المشكلة عند دراسة الاقتصاد والأوضاع المالية في العالم، كما الأزمة العالمية الراهنة، في أنه لا يكاد يمضي عليها يوم دون أن تأتي بجديد يختلف اختلافا جدريا عن اليوم الذي سبقه، بحيث يصبح معها من باب المستحيل مسايرة المستجدات المتلاحقة، بله الخسائر المتكبدة: أهي تريليون دولار - كما قدّرها صندوق النقد الدولي – عن سنة 2008 وحدها؟ أم هي أكبر من ذلك بكثير حسب تقديرات أخرى؟ فاقتصاد العالم وماليته يمثلان المشكلة الأكثر تعقيدا والمعضلة التي تتحدى الجميع: سواء أكانوا من المثقفين الراديكاليين أم من رجال المال والسلطة الذين يسعون إلى اكتسابها أو يخشون فقدانها. فهي بالنسبة للأثرياء، المشكلة الأولى التي تشغلهم يوميا؛ أما بالنسبة لآخرين مثلي، فإنها تستحيل إلى نوع من المشاكل المجردة، كل ما يهمهم منها هو حب الاطلاع لا غير.

فقد ظلت السياسة الأمريكية الخارجية وما تزال (على الأقل منذ سنة 1914 إلى اليوم)، مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالحالة الاقتصادية العامة؛ علما بأن الاقتصاد شكل دائما معضلة كبرى بالنسبة لكل رجل - أو امرأة - يصل إلى سدة الحكم، لأنه الرسن الذي يشدهم إليه أينما كانوا وأيّاً كانت جنسيتهم، ولأنه الوازع الذي يرسم لهم الحدود الفاصلة بين المباح والمحظور من أفعال. فحرب الفيتنام مثلا هي التي كانت تقف وراء التضخم المالي في

أمريكا، وما تلاه من نزيف في احتياطها من الذهب، مما شكل سببا حاسما لاندحارها في تلك المنطقة؛ كما أن نفوذ أمريكا وما تزعم أنه رسالتها الكونية التي تحملها، منذ 1947، لتنظيم أمور العالم، كانا ولا يزالان إلى حد بعيد يرتكزان على قوتها الاقتصادية. ولهذا فإن أي نقاش يثور حاليا، ينبغي أن يعطي الأولوية الكبرى للعامل الاقتصادي، نظراً للدور الأساس والحيوي الذي تمثله الوضعية الاقتصادية بالنسبة لأمريكا والعالم، في أي تحليل. إن حروب الشرق الأوسط وأفغانستان، كيفما كانت أسبابها، قد ساهمت في الارتفاع الصاروخي لسعر النفط، وهو ما قد يضفي على الحرب العراقية حاليا – مع احتمال اندلاع حرب أخرى بين أمريكا وإيران - دلالة خاصة. وهي وضعية ساهمت كثيرا في تسريع وتيرة تراجع أمريكا وفقدانها لكثير من النفوذ والهيمنة.

في مستوى ثان يأتي تراجع دور الدولار الأمريكي، وارتفاع المديونية الوطنية الأمريكية التي وصلت مستويات حرجة، حيث بلغت حوالي عشر تريليونات من الدولارات، وهي في معظمها قروض مستدانة من الدول العربية المصدرة للنفط، والصين، ومن دول أخرى ما زالت أمريكا تعتقد بأن لها الحق في إعطائها دروساً في كل شيء، ابتداء من حقوق المرأة وانتهاء بالأخلاقيات السياسية، رغم أن نسبة نمو الاقتصاد الأمريكي أصبحت اليوم تتقهقر وراء نسب نمو معظم تلك الدول، ووراء نسب نمو معظم الدول المصنعة تحديداً؛ لقد أصبحت الصين اليوم تمتلك أكبر احتياطي عالمي من العملة الصعبة، بلغ حوالي 1.5 تريليون دولار مع نهاية سنة 2007؛ ولنا أن نتصور ما يمكن أن يترتب

عن ذلك من نفوذ سياسي هائل؛ خاصة وأن معظم هذا الاحتياطي يتم استثماره في شكل ودائع بالخزينة الأمريكية نفسها، مما يمكّن الصين من وسيلة ضغط leverage هائلة على أي تحرك أمريكي.

هناك أيضاً، وفي مستوى ثالث، اختلال مستمر في ميزان السلع والخدمات الأمريكية، نتيجة استهلاكها المفرط للنفط، (والذي يتوقف في معظمه على الاستيراد)، بالإضافة إلى الميول الأمريكية المتنامية نحو استيراد السيارات الأجنبية، واللُّعب والملابس المصنوعة في الصين، إلخ... ففيما بين سنة 1997 - حيث كانت الولايات المتحدة تعاني أصلاً من اختلال في ميزان المبادلات - وسنة 2006، تضاعفت نسبة العجز التجاري والخدماتي بسبعة مرات، وبلغ عجزها بالنسبة للسلع بما يقدر بـ 838 مليار دولار. وحينما وصل جورج وولكر بوش إلى سدة الحكم في البيت الأبيض عام 2001، كان هناك عدد ضخم من الفواتير غير المؤداة، إلى جانب عدد آخر من المصاريف Outlays والديون المتراكمة. ولم تمض سنة واحدة حتى أصبح بوش يواجه عجزاً بلغت قيمته جراء نفقات الحرب في أفغانستان والعراق، إلى حدود سنة 2008، أربعمائة مليار دولار. وستكلف حرب العراق أمريكا حوالي ثلاث تريليونات من الدولارات، حسب شهادة قدمت أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة للكونغرس الأمريكي في يونيو 2008.

ونتيجة لكل هذا حل اليورو محل الدولار كعملة احتياط أساس عالمية basic global reserve currency؛ فعانى الدولار من انخفاض حاد في قيمته التداولية ضمن شبكة المبادلات الدولية

بنسبة سنوية بلغت 10 % فيما بين سنة 2002 ومنتصف سنة 2007، وكان ذلك يسير بالتوازي مع تراجع النفوذ والقوة الأمريكية.

وإذا كانت بنية المالية العالمية ذات دلالة في حد ذاتها، فإنها أيضاً ذات صلة وثيقة وعضوية بالسياسة الخارجية الأمريكية. لكن قبل الخوض في هذه العلاقة، علينا أولاً أن نتناول بعض الأسباب الأساس التي أدت إلى الأزمة المالية الحالية. إن العولمة ومجموعة ما يسمى "إجماع واشنطن"، يؤكدان على المبادلات الحرة، وعلى الحد الأدنى من تدخل الدولة في "السوق"، وقد كان من النتائج الأولى لذلك أن الشركات والبنوك الكبرى في أمريكا، وفي دول أخرى تشبهها من حيث القوة الاقتصادية، تمكنت من رفع أرباحها عن طريق توسيع مصالحها في الدول الفقيرة. غير أن العولمة والتّبعية الاقتصادية العالمية المتبادلة، أصبحت سيفاً ذا حدين وأفضت إلى نتائج عكسية، إذ بقدر ما منتحه من وسائل واسعة لجني الأرباح، بقدر ما انطوت على مخاطر ومطبات وخسائر.

بالإضافة إلى الغزو العسكري الأمريكي لمناطق مختلفة من العالم، كانت العملة الأمريكية أداة محورية في خدمة مسار العولمة وسيرورتها process . والسؤال الجدير بالبحث يتمحور حول ما إذا كانت نسبة الخسائر قد فاقت نسبة الأرباح في عملية تصدير واستثمار رؤوس الأموال الضخمة الأمريكية في الفترة التي أعقبت سنة 1945.

ففي الفترة الممتدة بين 2001 و2006 تدنت نسبة الفائدة في أمريكا إلى درجة أصبح معها بمقدور المقامرين الماليين أنفسهم

الحصول على قروض من البنوك الأمريكية، ونتج عن هذا أن هذه البنوك هي الآن بصدد خسارة مبالغ هائلة. فهذه المجموعة من المغامرين، المستقلين أو غير المستقلين عن النخبة المالية التقليدية، والتي لم تتردد المؤسسات المالية في تزويدها بالأموال التي طلبتها، نجحت في إنشاء شبكة مالية دولية جديدة، لا تشبه في شيء الأوساط المالية المعروفة لحد الآن، وباشرت عمليات ضخمة ربحت فيها، وخسرت، أموالاً طائلة بطرق لا تمت بصلة للعمليات التقليدية المعروفة في إطار الاقتصاد الحقيقي real economy. فمنذ ظهور الرأسمالية الحديثة، كان الرواد في ميدان الاقتصاد ابتداء من Andrew Carnegie و J.D. Rockefeller و Henry Ford، ووصولاً إلى Bill Gates ينظر إليهم كنوع من الغرباء outsider ؛ لقد كان الإبداع التكنولوجي وراء نجاحهم، أي اختراع منتجات وآليات جديدة، أو تقنيات جديدة في التسيير والتنظيم، وما إلى ذلك. وكانت تلك التدابير المبتدعة من عوامل استمرارية الاقتصاد الرأسمالي وديمومته.

لكن قراصنة السنوات العشرين الماضية تصرفوا بطرق مختلفة جعلتهم يراكمون أرباحا طائلة، إلى درجة تضاعف معها عدد المليارديرات في العالم بخمس مرات منذ سنة 1998؛ مع التنبيه إلى أن خطورة هؤلاء الأشخاص فاقت خطورة القراصنة الحقيقيين بدرجات، وكنتيجة لذلك أصبحت الرأسمالية تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار؛ أما مدى هذا الاضطراب والتخبط فأمره متروك للمستقبل، حتى وإن كانت الرأسمالية ستستمر وتبقى، ما دام أنه ليس هناك بديل حقيقي لها، من المنظومة

الاشتراكية أو من غيرها، لينافسها ويحتل مكانها؛ وعليه فإننا سنشهد مزيدا من الفوضى العارمة والخسائر الهائلة.

تعيش الرأسمالية اليوم وضعية هشة في عدد من البلدان بسبب ما تعانيه، وربما بطريقة قاتلة، من أزمة اقتصادية تطورت لتصبح ظاهرة دولية، تهدد كثيرا من الشعوب في آن واحد؛ فمن المعلوم أن الرأسمالية عرفت عدة أزمات دورية منذ القرن السابع عشر، لكن هناك فرقا جوهريا يميز الأزمة الحالية عن غيرها من الأزمات السابقة. ذلك أن اقتصاديات العالم أصبحت اليوم مترابطة بشكل فريد وغير مسبوق، كما أنها أضحت معرضة لتحمّل حماقات بعضها البعض، وتعاني من هشاشة ناجمة عن كونها تعتمد على بعضها البعض بطريقة لم يسبق لها مثيل؛ ومَرَدُّ ذلك يرجع إلى كل من أنماط الاستثمار وتأثير وسائل الاتصال والإعلام والتكنولوجيا الجديدة التي لعبت دورا أساسا في إحداث أزمات أصبحت تشكل جزءاً من النظام نفسه. لقد قامت دوائر تقييم خدمات الديون credit rating services بالتصنيف الإيجابي لآليات مالية هشة، واعتبرتها آمنة، فأدت بعدد كبير من المستثمرين المغرر بهم، بما فيهم صناديق الاستثمار، إلى خسائر قدرت بملايير الدولارات.

تلك كانت بعض التفسيرات لما حدث - ولو أنها تحتاج إلى تحيين - أما أصل الأزمة الحالية فلم يعد سرّاً خافيا على أحد. وبناء عليه فإن ما سنعرض له، فيما تبقى من مواضيع هذا الكتاب، لن يأخذ منا وقتاً طويلا، ولكن لا شيء مما سيأتي سيكون مفاجئا لنا، كما أن أقل احتمال نتنبأ به محكوم بالوتيرة المتسارعة التي تعرفها بنية الاقتصاد العالمي. ذلك أن تطور هذه البنية كفيل بأن

يعرفنا بما سيحدث في العراق، والشرق الأوسط، وبالتأكيد، في أي مكان آخر من العالم.

ابتدأت كل المعضلة بفرضية تمتد جذورها إلى أيديولوجيات القرن التاسع عشر، ومفادها أن الاقتصاد يصحح نفسه بنفسه، بحكم أنه نتاج قوى ونزعات وغرائز مجردة غير مشخصنة impersonal. ونتيجة لهذا الفهم، كانت حصيلة الخمسين سنة الماضية أننا رأينا سياسة التحرير deregulation والخصخصة أصبحت إجراء طاغيا، وسلكت منحى تصاعديا، حتى وإن كان تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد قد تم اللجوء إليه واعتمد كإجراء، أو أُدخلت عليه تغييرات، عندما كانت مصالح الشركات العملاقة في حاجة إليه.

فمنذ اعتماد سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد الأمريكي حوالي سنة 1987 ،كان لهذا الإجراء دور في تلبية حاجيات وطلبات جزء من الجسم المقاولاتي؛ وتم اللجوء إليه تحت غطاء سياسي حينما أصبحت الشركات عاجزة عن ضمان استقرار أنشطتها الاقتصادية، عن طريق عمليات الاندماج، أو حين وصل التنافس بينها إلى مستوى غير مقبول؛ لذلك فالحديث عن فكرة "المصلحة العامة" بإطلاق، ما هو في الحقيقة إلا أسطورة يختفي وراءها إجراء يهدف إلى حماية شركات بعينها من الإفلاس. ويتم ذلك عبر دمج هذا الإجراء بعمليات إنقاذ تستفيد منها ظاهرياً شركات السكك الحديدية والمصارف، وأرباب الصناعات الكبرى*. وفي

* - وذلك تحت ما يعرف بالقانون Chapter 21 حيث تتدخل الدولة لحماية المؤسسة عملا بالمبدأ الأساس: "إن كل ما يضر بالمقاولة يضر

حال استمرار النزيف المالي وتكراره، كما يحدث مراراً، فإن ذلك يرجع غالباً إلى عدم استيعاب المتدخلين لما كان مطلوباً منهم اتخاذه من إجراءات ملموسة؛ ومن ذلك مثلاً أن قطاع السكك الحديدية والمصارف الأمريكية كانا في حاجة إلى سن قوانين جديدة؛ لكن طبيعة الخطوات المطلوبة في مثل هذه الحالات بالضبط تتحدّى في أحيان كثيرة أصحاب النوايا الحسنة الذين لا يعرفون كيف يتصرفون.

إن ما ميز العقود الأخيرة هو إطلاق يد رجال المصارف والمستثمرين ليتصرفوا بحرية وبصورة تصاعدية، وليفعلوا ما يشتهون، بما في ذلك حرية ابتداع ألف طريقة وطريقة للمقامرة بالأموال وجعلها في مهب الريح؛ فما يعرف بمفهوم بيع القروض غير المؤمّنة، أو مقايضة القروض الافتراضية (CDS) credit default swaps هو مفهوم لم يسمع به أحد قبل سنة 2000، لكن في سنة 2007 بلغ حجم فائضه 60 تريليون دولار. أما البدع الجديدة الأخرى الشبيهة به، مثل التأمين على السندات غير المؤداة في وقتها insurance on bond defaults فهي بمثابة عمليات مقامرة تتعلق بتريليونات الدولارات؛ رغم أنها مجرد واحدة من بين بدع كثيرة غيرها. فهذا ما جرى، بإيجاز، وهو ما أدى بنا إلى ما نتخبط فيه اليوم من أزمة عارمة.

بأمريكا"، وطبعا ليس من حق أي مقاولة الاستفادة من هذا القانون، بل فقط تلك التي لها أهمية كبرى وتعد من رموز المقاولة الأمريكية.
(المترجمون)

لقد نشأت المشكلة في جزء كبير منها نتيجة تسبب رجال المصارف والمستثمرين العقاريين في فوضى مالية كبيرة؛ أما صندوق النقد الدولي الذي أنشئ سنة 1944 بغرض ضبط الاقتصادات الوطنية فقط، فلم يكن ليهتم بعمليات المؤسسات المالية الخاصة. واليوم أصبحت المؤسسات الدولية برمتها، والتي أُنشئت بُعيد الحرب العالمية الثانية، جزءاً من الماضي، إن لم نقل بأنها أصبحت متجاوزة تماما. إن الواقع الاقتصادي العالمي الحالي يختلف اختلافا كليا عما كان مقررا له عندما أطلق نظام بريتُّون وُودَز Bretton Woods، فقد أصبحت فكرة المخاطرة، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالي منذ نشأته، تقدّم تحت عنوان الـ"إبداع" أو الـ"ابتكار"، innovation، وعرفت وتيرة تصاعدية منذ سنة 1970، ثم بدأت في الانتشار والتعقد المتناميين مع كل عقد يمر؛ إلى أن أصبحت اليوم غاية في التعقيد مقارنة بما كانت عليه في السابق، سواء في الولايات المتحدة أو في باقي دول العالم، متجاوزة بذلك كل مقاييس وضوابط النشاط الاقتصادي المتعارف عليها.

والآن يُطلب من المصارف المركزية، والحكومات التي تتحكم فيها في نهاية المطاف، أن تجد الحلول المناسبة؛ في الوقت الذي هي فيه عاجزة عن تحقيق ذلك، فهي نادرا ما تصل إلى اتفاق ذي بال فيما بينها؛ وهي دائما تختلف حول كل شيء تقريباً عندما يتعلق الأمر بالقضايا المهمة، تماما كما كان يحدث في عشرينيات القرن الماضي. وعليه فإن المصارف المركزية تعاني من مشاكل متفاقمة، وكل ما يمكن أن تصل إليه من حلول لن يجديَ نفعا، ليس لأن نواياها سيئة، بل لأنه من المستحيل ضبط هذا الحجم

الهائل من الاقتصاد العالمي المتنامي التعقيدات، لاسيما في وضعه الراهن أكثر من أي وقت مضى، وفي غياب آلية دولية متفق عليها، كفيلة بأن تسهر على تحقيق عملية الضبط الاقتصادي على هذا النطاق الواسع. فالدول القوية كلها تنظر إلى عملية الضبط regulation والتدخل من زاوية الحرص على ذواتها وحمايتها من أي تدخل أجنبي؛ والنظام الأمريكي نظام لا يتوافق مع أي نظام آخر. وهكذا فالأزمة المالية التي اندلعت سنة 2007، والتي تمت مواجهتها – على افتراض أن ذلك تم فعلا - عبر إجراءات وآليات تدخل وطنية داخلية، في زمن العولمة المالية، لم يكد يمضي عليها سوى وقت قصير حتى حملت بدعُها المالية الغريبة exotic لهيب الأزمة إلى خارج الحدود، لتكتوي بها اقتصادات وطنية كثيرة عبر العالم ولتكبدها خسائر فادحة. إن عولمة الشأن المالي قد نجم عنها موقف يصر على مبدأ عدم التدخل أكثر من أي وقت مضى؛ ومعلوم أن عمليات التدخل والضبط regulation، حتى لو تم اعتمادها، فإنها نادرا ما تكون ذات جدوى ولو داخل الحدود الوطنية.

تتمتع البنوك المركزية حاليا بكامل الحرية في إسداء النصائح، (إن وجد أصلا نوع من التوافق بينها)؛ أما القيّمون على المصارف والمستثمرون فلهم أيضا حرية مماثلة في عدم الإنصات إليها أو إعارتها أي اهتمام. وحتى لو حدث وتم اتفاق بين المصارف، فإن النظام المالي الجديد معقد إلى درجة يتعذر معها القيام بأي إجراءات أو تدخلات تنظيمية، خاصة داخل الولايات المتحدة، بفعل الإجراءات التنافسية القائمة بين الولايات من جهة، وبينها وبين الحكومة الفدرالية من جهة أخرى. إن

المنظومة المالية، وعملية ضبطها، تعيش وضعية تتنامى فيها وتيرة الخصخصة باستمرار، وهي عملية تفتقد لآليات الضبط والتدخل بصفة مطلقة. وقد ترتب عن ذلك أن الأبناك ابتدعت طرقاً عديدة ومتنوعة للاحتيال: منها، على سبيل العد لا الحصر، شطب تريليونات الدولارات من حساباتها، مما يسمح لها بتحقيق أرباح كبيرة؛ وكذا التستر على خسائر هائلة تقدر بتريليونات الدولارات، أو أضعاف ذلك، مما قد يكشف عنه المستقبل على كل حال... لقد اعترفت المصارف بهذا الأمر في ربيع سنة 2008، والسبب الأرجح الذي دفعها لذلك، بالتأكيد، هو أنها كانت بصدد خسارة مبالغ مالية طائلة اضطرتها إلى الاستنجاد بالدولة وطلب تدخلها، لكن تكلفة ذلك كانت كبيرة جدا.

إن الآليات الدولية للتحكم والضبط المالي، المستمدة من الأنظمة الوطنية، أصبحت اليوم فاقدة لكل معنى، وهو ما ينسحب على صندوق النقد الدولي أيضا؛ مما يفسر سرعة انتقال وباء الخسائر المالية الهائلة إلى الشركات الصناعية الكبرى وإصابتها بالعدوى، ويجعل الاقتصاد العالمي برمته يعاني من الهشاشة المتفاقمة. فالقول بأن الرأسمالية تنعم الآن بالحرية، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحرية تتضمن أيضا حرية امتلاك طرق ووسائل التدمير الذاتي، أو على الأقل وسائل عديمة الجدوى أو المنفعة.

في هذا السياق، فإن الصناديق التي تم إحداثها عقب اتفاقيات Bretton Woods سنة 1944، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، أصبح تأثيرها اليوم ضئيلاً جدّا، كما أن الفرضيات الأساس core premises التي تأسست عليها أصبحت

مرفوضة يوماً بعد آخر، سواء من قبل الدول والحكومات، أو من داخل الإدارات والهيئات المختلفة نفسها؛ وأهم سبب يفسر ذلك هو الصعود الاقتصادي المثير لكل من الصين والهند؛ لقد ظلت قوة أمريكا متكئة، إلى حد بعيد، على أدوار تلك المؤسسات التي طالما سيطرت عليها واشنطن وتحكمت في قراراتها، لكن بتراجع تلك الأدوار، فإن أمريكا ستتراجع أيضا. وهكذا ورغم أن بعض الأمم، مثل الفيتنام، سبق لها أن انتصرت على أمريكا إلا أنها خضعت، بعد ذلك، لتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لرسم سياساتها الاقتصادية، مما يعني أن أمريكا هي التي خرجت منتصرة في نهاية المطاف، ولو رمزيا، وهو ما يصدق في حرب الفيتنام رغم أن الأسلحة العسكرية الأمريكية أثبتت عدم جدواها. أما في حالة الصين، التي كانت مرحلة "شيوعيتها" مجرد مرحلة عابرة، فإنها تطورت فيما بعد إلى قوة اقتصادية ديناميكية، بالرغم من انتهاجها لسياسة أدمجت فيها بين الرأسمالية الخصوصية وتدخل الدولة statism، وهو ما يجعل أمريكا تتخوف منها أكثر من أي وقت مضى.

لقد نبه صندوق النقد الدولي في أبريل 2008 إلى أن أزمة الرهن العقاري الأمريكية mortgage crisis التي اندلعت صيف سنة 2007 أصبحت تُعد «أكبر طامّة مالية منذ الأزمة الكبرى [لسنة 1929] »؛ و«أن الاقتصاد العالمي قد انزلق إلى مستنقع الرمال المتحركة من جديد». أما الدول الصاعدة emergingمثل الصين والهند فإنها أصبحت حاليا هي المحرك الذي يجر عجلة التنمية؛ فثمن النفط والسلع قد ارتفع بشكل صاروخي، والعجز في الحساب الجاري الأمريكي ارتفع أيضا

بشكل مثير، مما زاد في تدهور قيمة الدولار المتدنية أصلاً تحت ضغط كلفة الحربين في العراق وأفغانستان. إن ركوداً اقتصادياً عالميا شبيها بأزمة ثلاثينيات القرن الماضي depression أصبح الآن محتمل الوقوع، ما لم يبذل المخططون «مجهودات لحل أزمة السوق المالية المتفاقمة، وتمكن من تجنب حصول أزمة ائتمان أو صدمة سيولة مفاجئة credit crunch»[1]. ومع ذلك فإن تكهنات صندوق النقد الدولي بوقوع أزمة كبرى، بنسبة احتمال تساوي واحد إلى أربعة، تبقى مجرد تخمينات، وعلينا أن ننتظر ما يخبئه المستقبل فعلا.

إن كرة الثلج التي انطلقت في صورة مشكلة تتعلق بسوق الرهن العقاري sub-prime mortgage، الذي عجز عن استرداد 34 مليار دولار، سرعان ما تعاظمت في صيف 2007 لتصبح أزمة تهدد 57 تريليون دولار التي تمثل كل رصيد النظام المالي الأمريكي برمته؛ بل إن الأزمة ستمتد بعد ذلك إلى خارج الحدود لتصيب عددا كبيرا من الدول الأجنبية؛ ما دعا مصارف ومؤسسات الاستثمار بوول ستريت Wall Street، ونظيراتها في باريس ولندن وزيوريخ، إلى التوسل بعدد لا يحصى من تقنيات الهندسة المالية، واستخدام تطبيقات تتصف بأقصى درجات المغامرة والدعم leverage ؛ وكذا الاستنجاد بكل أشكال الدائنية credit، وأصناف القروض المضمونة collateralised debts، وغيرها من الإجراءات، من أجل تقسيم قروض الرهن إلى أقساط يسهل التحكم في درجة المخاطرة بشأنها، من دون جدى؛ حيث إن آليات القروض، بمختلف أصنافها وأعدادها، تتكبد الآن خسارة أموال طائلة؛ بل إن طائفة من أكبر البنوك ومؤسسات

الاستثمار، التي كانت في وقت ما تُعتبر مؤسسات حذرة ورصينة، باتت الآن تحصد خسائر هائلة، قد تفاقم الوضعية أكثر في المستقبل. وتتساوى في هذا أسماء الشركات على اختلافها، الشهيرة منها والمغمورة؛ كما لا تهم هويتها كثيراً بقدر ما يهم جشعها الذي كان محركها الوحيد في اللجوء إلى استعمال آليات مالية غريبة exotic financial devices، أغرقتها سابقا بالأرباح طوال سنين عديدة، لكنها الآن تتسبب في أزمة لا مثيل لها.

وبعد كل هذا، يريد صندوق النقد الدولي IMF من دافعي الضرائب أن يُنْقِذوا المصارف ودور الاستثمار، عبر استصدار قرار يخول للخزائن الوطنية حق الاستيلاء على الودائع الموجودة لديها، للحيلولة دون اكتمال الحلقة المفرغة التي تنجرف إلى تشكيلها أسعار العقار المتدنية، وهو الأمر الذي قد يتسبب في مزيد من الصدمات للأبناك العالمية، وانجرافا نحو تغذية راجعة feedback هشة تشكل خطرا يعصف بنظام الاستثمار العالمي برمته. إن هذه المقاربة ستكون بالفعل، بمثابة دعوة إلى التشارك في الخسائر socializing the losses، وهذا النوع من الإنقاذ يراد له أن يشمل قطاعات عديدة، من النظام المالي، تمتاز بالضخامة والترابط العضوي، وبالتالي لا يجوز السماح بانهيارها. وإذن ما على دافعي الضرائب إلا أن يتكفلوا بتسديد الفواتير، أما الجشعون فسيفلتون من العقاب؛ وبالتالي سيتم تعميم اشتراكية الخسائر socialized، ليستفيد منها أولئك الذين يناهضون الاشتراكية أصلا ويعملون على محاربتها.

أسلحة الدمار الشامل المالية[1]

لم يسبق للنظام المالي العالمي أن كان بعيداً عن الشفافية مثل ما هو عليه اليوم. فقبل عُقود مضت، كانت الأداءات اليومية المتعلقة بالمبادلات الخارجية تعادل تقريباً الرأسمال الأساس capital stock لأحد البنوك الأمريكية الكبرى، أما اليوم فإنها تفوق مجموع رساميل الشركات المائة الأمريكية الكبرى. فالمغامرون الماليون لا يتوانون – وباستمرار- عن ابتداع مُنتجات جديدةً تتحدى الدول الوطنية والبنوك العالمية؛ إلى درجة دفعت المدير المسير لصندوق النقد الدولي Roderigo de Rato، في مايو/ أيار 2006، إلى التنديد بهذه المجازفات الجديدة، التي عمل الدولار المتدني والعجز المتراكم في المبادلات على الزيادة في إبراز خطورتها.

إن مخاوف De Rato تعكس الحالة المتردية التي يوجد عليها صندوق النقد الدولي، والتي تتمثل في أزمته الهيكلية البنيوية والمعنوية الفكرية. فمن الناحية البنيوية، انخفضت أرصدته وقروضه بصفة خطيرة ابتداء من سنة 2003 من 70 مليار دولار إلى ما يتجاوز بقليل 20 مليار دولار، مما تركه في وضعية ضعيفة لا يستطيع معها أن يشكل أداة تسند الخطط الاقتصادية للدول النامية، كما أن مداخيله المتدنية لم تعد تسمح له بأن يقوم بالأعباء المنوطة به، مما دفعه للاعتراف "بتهميشه كَمِّيّاً"[2].

---

[1](لوموند ديبلوماتيك، *Le Monde Diplomatique* عدد أكتوبر 2006)

وتُعزى كثير من مشاكله إلى تضاعف أسعار جميع المنتجات ابتداء من سنة 2003 على الصعيد العالمي (بما في ذلك أسعار النفط، والنحاس والزنك، والنيكل، إلخ..) أي المواد التي تصدرها عادة الدول النامية، مما أتاح لهذه الدول إمكانية تسديد ديونها، الشيء الذي نجم عنه تقليص مداخيل صندوق النقد الدولي؛ وهو ما يفسر أن الصندوق اضطر سنة 2008 إلى القيام بأكبر عملية مراجعة تتعلق بتمويله منذ تأسيسه؛ وتقليص عدد مستخدميه بما يناهز 15 %؛ والقيام ببيع ثُمُنَ احتياطيه من الذهب، في عملية اشترطت موافقة الكونغرس الأمريكي (بغرفتيه: السفلى والعليا)، واحترام قوانين بعض الدول الأعضاء. لقد أصيب الصندوق الدولي بصدمة تنظيمية وأيديولوجية كبرى.

ارتفعت أسعار المواد الخام والمواد الغذائية، وهي مرشحة للارتفاع أكثر نظراً لأن النمو الاقتصادي السريع الذي تعرفه الصين والهند، إضافة إلى بلدان أخرى، قد أدى إلى ارتفاع الطلب على تلك المواد بشكل غير مسبوق، على خلاف ما كان يعرفه ميزان الأداءات، الذي كان دائماً وبكيفية منهجية في صالح الدول الغنية. لقد عانت الولايات المتحدة تراجع وضعيتها فيما يخص مرتبة امتلاكها للأصول الأجنبية الصافية net foreign asset position، بينما تنامت – بالمقابل - قوة اليابان والدول الأسيوية الصاعدة والدول المصدرة للنفط بشكل جعلها دائنة creditors لأمريكا. وبارتفاع العجز التجاري الأمريكي (حيث انخفضت نسبة الصادرات أمام نسبة الواردات) انخفض سعر الدولار وفقد 28 % من قيمته أمام اليورو في الفترة الممتدة بين 2001 و2005.

لقد سبق لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن عانيا من صدمة 1997 – 2000، وما تخللها من أزمة مالية عصفت بدول منطقة شرق آسيا وروسيا ومناطق أخرى، مما جعل عديد القادة - داخل هاتين المؤسستين - يفقدون ثقتهم في المسلّمات الفوضوية الموروثة عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي ترفع شعار "دعه يعمل"، والتي ظلت توحد سياسة المؤسستين [إلى ذلك الحين]. أما الآن، فقد أصبحت المؤسستان من الناحية الفكرية في وضعية دفاع، وأمستا تعترفان بأن المرتكزات النظرية التي أُسّستا عليها سنة 1944 أصبحت لا تناسب الوضعية الدولية الحالية ومتطلباتها إلا قليلاً؛ بل ويعترف كثيرون من داخل صندوق النقد الدولي بأن «معرفتنا بالنمو الاقتصادي هي معرفة ناقصة جدا»، وهي تحتاج إلى كثير من التواضع؛ كما يعترفون بأن الاقتصاد العالمي قد تغير بشكل جذري؛ لننتهي هنا إلى ما حذر منه Stephen Roach، أحد رجال مصرف Morgan Stanley، عندما قال بأن «العالم لم يفعل أي شيء حتى يُهيّئ نفسه لمواجهة الأزمة القادمة»[3].

إن طبيعة النظام المالي العالمي قد تغيرت بشكل جذري، وبطريقة لا تمت بصلة لما تسلكه الدول التي تأتمر بنصائح صندوق النقد الدولي وتطبّقها فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية؛ حيث إن مديري الاستثمار في صناديق الأسهم الخاصة private equity funds ومديري الأبناك الكبرى قد أزاحوا الأبناك الوطنية والأبناك العالمية، مثل صندوق النقد الدولي، من طريقهم؛ بل ونجح المضاربون المقامرون – في كثير من بنوك الاستثمار - في إزاحة رجال الأبناك والمالكين الحذرين التقليديين من

أماكنهم أيضا. إن بيع وشراء الأسهم، والسندات، والمشتقات derivations، أي العمليات التي تدر أرباحا ضخمة، بالإضافة إلى نهج سياسة المجازفة أكثر، أصبحت الآن هي القاعدة وحلت محل ما كان يعرف بشعبة نظام التدبير المالي التقليدية.

الأرباح ثم المزيد من الأرباح: حقيقية كانت أم لا، لا يهم

تتم مكافأة هؤلاء المضاربين على أساس الأرباح، سواء أكانت هذه الأرباح حقيقة أم وهمية، ولذلك نجدهم يقامرون باستمرار وبشكل روتيني بأموال شركاتهم؛ يساعدهم في ذلك نِسَبَ الفائدة المتدنية، واستعداد البنوك لتقديم القروض لصناديق الاحتياط hedge funds، ووجود شركات تهندس لعمليات الضم mergers والامتلاك acquisition ... كل هذا خَوّل هؤلاء المضاربين وأمثالهم، سواء في أمريكا أو اليابان أو غيرهما من البلدان، حرية خوض غمار 'الألعاب المالية'، بما في ذلك القيام بعمليات ضم مشبوهة كان بالإمكان اعتبارها في السابق عمليات متهوّرة. هكذا وفي الحالات التي تتم فيها عمليات رسملة مدعومة ناجحة، يقوم هؤلاء المضاربون باقتطاع أتعاب هائلة لأنفسهم مقابل خدماتهم، فضلا عن جزء هام من الأرباح، وبطريقة مباشرة، مما يزيد في مشاكل الشركة التي تكون تنوء تحت ثقل

الديون أصلا؛ أمّا المصير الذي ينتظر مثل هذه الشركات، فهي مشكلة لا تعنيهم بل تعني الآخرين فقط.

منذ مطلع سنة 2006 عملت أبناك الاستثمار على توسيع سلة قروضها بشكل كبير، لتشمل عمليات استحواذ عن طريق الاقتراض leveraged buy-outs، مزيحة من طريقها الأبناك التجارية التي كانت في السابق مسيطرة على هذه السوق؛ فمن أجل الحصول على أكبر حصة من أرباح السوق، قامت تلك الشركات بصفقات على جانب كبير من المخاطرة، وتسببت بالتالي في تعريض الشركات المدعومة leveraged firms لخطر العجز عن تسديد ديونها، أي أنها أصبحت تنهج مسلك "الحياة الخطيرة"، كما صرح بذلك رئيس قسم تقييم مخاطر الديون التابع لبنك Standard & Poor؛ وهو ما أكدته جريدة *الفينانشل تايمز* في أحد أعدادها لشهر يوليوز/تموز 2006 عندما ذهبت إلى "أن الملاحظين يرتقبون ارتفاعاً حادّاً في عدد الشركات المدينة" التي تعاني من عدم القدرة على تسديد ديونها"[4].

ومع وجود ثغرات في البنود القانونية التي تحمي المستثمرين، فقد بات المقرضون عاجزين، أكثر من أي وقت مضى، عن إرغام الشركات التي تعاني من سوء التسيير على إعلان إفلاسها. إن صناديق الاحتياط، التي أصبحت تدرك بأن رهاناتها معرضة لمخاطر متزايدة، أضحت تعمد إلى وضع مزيد من القيود على سحب الأموال التي تراهن بها؛ وكل هذا بسبب المضاربين الذين حشروا أنفسهم "وسطاء من الدرجة الثانية" re-intermediaries بين طالبي القروض التقليديين، (سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الأفراد) وبين الأسواق المالية،

مما تسبب في مزيد من الفوضى نتيجة غياب الضوابط، وبالتالي في التعرض إلى مزيد من الأزمات؛ إن هؤلاء المضاربين لا يتوقفون عن السعي إلى الحصول على مزيد من الأرباح الناجمة عن الاستثمارات، ويركبون من أجل ذلك مزيداً من المخاطر والمجازفة.

في مارس 2006، أصدر صندوق النقد الدولي كتاباً موثقا جدا لصاحبه Garry Jschinasi تحت عنوان *Safeguarding Financial Stability* [تأمين الاستقرار المالي]، وقد أولاه البنك أهمية غير مسبوقة.[5] فالكتاب مرعب، وهو يكشف بواسطة تفاصيل مثيرة - مدعومة بالحجج والمستندات - عن القلق البالغ الذي بات يشعر به البنك. إن سياسة رفع القيود والضوابط deregulation والتحرير/"اللَّبْرَلَة" liberalization، التي دافع عنها صندوق النقد الدولي ومؤيدو سياسة الإجماع الأمريكي The Washington Consensus على مدى عشرات السنين، أصبحت الآن كابوسا واقعاً. إنها سياسة خلقت "كمّاً هائلاً من المكاسب الفردية والاجتماعية"، لكنها بالمقابل تخللتها "هشاشة، وعدم استقرار، ومخاطر هيكلية، systemic risks ونتائج اقتصادية عكسية" adverse economic consequences.[6]

ويخلص Schinasi إلى القول بأن التطور اللاعقلاني الذي عرفته المالية المعولمة global، مضافاً إليها سياسة رفع القيود والتحرير/اللَّبْرَلَة، قد "فتحت الباب على مصراعيه أمام الابتداع، كما ساهمت في تنشيط حركة مخاطر منفلتة من عقالها"؛ ولذلك نادى Schinasi وصندوق النقد الدولي بضرورة اعتماد إطار

جديد جذري من أجل رصد وتجنب المشاكل المتوقعة، لكن النجاح في مثل هذا المسعى "سوف يكون متوقفاً على الحظ السعيد"، بنفس درجة توقفه على رسم سياسة ناجعة ومراقبة للأسواق المالية؛ أمّا وأن المستقبل أصبح مرتهناً بالحظ السعيد، فهو ما لم يُبشر به علم الاقتصاد أبداً.

بموازاة مع عمل Schinasi ، سالف الذكر، صدرت دراسة أخرى لأخصّائيين في الميدان – وقد قام صندوق النقد الدولي IMF بنشرها على نطاق واسع - وهي دراسة تحذر أكثر من سابقتها من مغبة وخطورة المشاكل الناجمة عن رفع القيود عن النظام المالي العالمي؛ حيث ذهب مؤلفو الكتاب إلى أن غياب تلك القيود كان السبب وراء "تعرض الأنظمة المالية الوطنية لمزيد من المخاطر البنيوية systemic، ولعدد متزايد من الأزمات المالية" [7]. وبهذا أصبح صندوق النقد الدولي متفقاً تماماً مع الإجماع الذي خلُص إليه خبراء البنوك التقليديون، والذي مفاده أن بنية النظام المالي في العالم أصبحت أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

وكما أثبت ذلك الانهيار meltdown المالي في الأرجنتين عام 1998، فإن البلدان التي تقاوم ضغوط صندوق النقد الدولي، يمكنها أن تستفيد من الانقسامات الموجودة بين أعضاء هذه المؤسسة، حتى تجنب نفسها كثيرا من الضغوط والمطالب الأجنبية، إن لم يكن كلها. فقد وجدت الأرجنتين نفسها مدينة بـ140 مليار دولار على شكل سندات سيادية سنة 2001، وقفت عاجزة عن تسديدها لعدد من الدائنين الخواص، فضلا عن صندوق النقد الدولي، وكان هذا أكبر عجز وطني عرفته

الأرجنتين في تاريخها؛ لقد كانت البنوك في التسعينيات تتهافت على إقراض الأرجنتين، لكنها أدت ثمن جشعها في آخر المطاف.

حينما ترتفع الأسعار بشكل صاروخي

بدأت أسعار السلع في الارتفاع الصاروخي منذ ذلك الحين، وأصبح معدل النمو في الدول النامية سنتي 2004 و2005 يتجاوز ضعف نظيره لدى الدول الغنية، ثم ارتفع هذا المعدل عموما أكثر بعد سنة 2006. وابتداء من سنة 2003، كانت الدول النامية مسؤولة عن 37 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المودعة في بلدان نامية أخرى؛ ويرجع الفضل في ذلك إلى الصين التي أصبحت أكبر مستثمر في مجموعة من هذه البلدان، مما يعني أن صندوق النقد الدولي، وأصحاب الأبناك في نيويورك، وطوكيو، ولندن، أصبحوا لا يتمتعون بقوة الضغط التي كانت لديهم من قبل؛ لقد قرر رجال الأبناك - بعد الأزمات المالية التي عرفتها البلدان النامية أواخر التسعينيات - أن يكونوا أكثر حذرا في المستقبل؛ غير أن لعابهم أصبح يتسايل أمام إغراءات الأسواق المالية والسندات في الأسواق الصاعدة، فعادوا إلى ما كانوا عليه سابقا، لأن تدفق السيولة والأرباح أضحى أكثر ارتفاعا في زامبيا أو الفلبين؛ وهكذا «عادت قصة الحب القديم»، على حد تعبير أحد المضاربين المصرفيين [8].

إن التعقيد المتنامي الذي يعرفه الاقتصاد العالمي وسلسلة المفاوضات التي لا تنتهي داخل منظمة التجارة العالمية WTO،

قد انتهت كلها إلى الفشل في مواجهة مشكلة الدعم subsidies ومشكلة الإجراءات الحمائية protectionism اللتان وقفتا حجر عثرة في طريق تطبيق اتفاقية المبادلات الحرة على الصعيد الدولي، كما أنها أخفقت في وضع حد للتلويح بالتهديد بالحروب التجارية؛ وعليه فإن إمكانية نشوب حرب عدم الاستقرار الذي كانت تتهدد الأغنياء، أصبحت خطورتها الآن تهدد كل الاقتصاد العالمي أيضا.

وجب التنبيه إلى أن المشكلة المالية العالمية التي انفجرت مؤخراً تعتبر غاية في التعقيد، لأنها متشابكة تشابكا وثيقا بالعجز المالي والتجاري المتسارع بشكل يصعب معه فك الارتباط بينهما. فمنذ أن اعتلى Bush الابن هرم السلطة الرئاسية في الولايات المتحدة، سنة 2001، فإنه أضاف أكثر من ثلاث تريليونات دولار كسقف للاقتراض الفدرالي؛ علما بأن هذا المبلغ وصل الآن إلى تسع تريليونات دولار؛ فما دام الدولار الأمريكي يعرف انخفاضاً مطرداً، فإن المصارف والخبراء الماليين سيسعون إلى الحفاظ على أموالهم، وستبدو لهم عمليات المجازفة المالية جديرة بالاقتحام. هذا هو السياق العام إذن، لكن مع الإشارة إلى أن واشنطن سبق لها أن دعمت إجراءات "التحرير" ورفع القيود قبل أن ينخفض الدولار بوقت طويل.

هناك حاليا 10.000 صندوق احتياط hedge funds، على الأقل، منها 8.000 صندوق مسجلة في جزر الكايمان Cayman وحدها؛ غير أن 400 من الصناديق الخاضعة للتسيير، والتي يبلغ رأسمالها مليار دولار، أو أكثر، تحقق أرباحا تبلغ 80 % من المعاملات، ولا يمكن التدخل في تسييرها. إنها

تمتلك تريليوناً ونصف تريليون دولار من الموجودات assets، ويبلغ فيها الحجم الإجمالي للمعاملات اليومية الخاصة بالمشتقات المالية derivations، ست تريليونات دولار تقريباً (أي ما يساوي نصف الناتج الأمريكي الوطني الخام). ومع الطفرة الاقتصادية التي سادت خلال السنوات الخمس الماضية، فإن جميع الصناديق تقريباً قد حققت أرباحاً، باستثناء عدد قليل منها. لكن في نهاية أغسطس/آب 2006، تم إنشاء 1900 صندوق، أفلس منها 575 صندوقاً. وكان على شركة Standard & Poor أن تثبت جدارتها فيما يتعلق بتقييم جدوى عمليات القروض Credit-worthiness: ذلك أن صناديق أكبر من هذه الشركة تزعم بأنها تنجز الصفقات باستعمال نماذج حاسوبية - منها ثلاثة تعتبر من بين العشرة الأضخم في مجالها - لا تستطيع اتخاذ سوى قرارات كمية صرفة.

في سنة 1998 وجد صندوق إدارة رؤوس الأموال طويلة الأجل LTCM نفسه على شفير الانهيار، واعتبر ذلك واحدا من أكبر الأخطار التي هددت الاقتصاد العالمي منذ سنة 1945، وقد استمدت هذه الخطورة أهميتها من كون الشركة كانت معروفة باستعمالها لتطبيقات رياضية يقف وراءها عالمان حاصلان على جائزة نوبل، هما Scholes Myron و Robert Merton[9]؛ ولولا تدخل البيت الأبيض وWall Street لحلت الكارثة بالشركة وقتها؛ غير أن صناديق الاحتياط hedge fund اليوم هي من الضخامة بحيث لم يعد بالإمكان التدخل لإنقاذها بسهولة؛ والأكيد أن هذه الصناديق تتنافس فيما بينها، تنافساً شديداً، على احتلال المواقع، وهي لأجل ذلك تقامر وتخاطر كثيراً، وتتجذب

نحو مشتقات القروض credit derivatives، ونحوها من المنتجات والآليات التقنية المالية التي تم اختراعها بغية الحصول على الأرباح السهلة[10]. إن سوق مشتقات القروض الذي كان له وجود شبه رمزي سنة 2001، ثم عرف نمواً بطيئا إلى حدود سنة 2004، سرعان ما انطلق بسرعة صاروخية إلى أعلى المستويات ليصل إلى 26 تريليون دولار مع حلول حزيران /يونيو 2006؛ علما بأن ابتداع أشكال جديدة من الآليات والتقنيات المالية لا يتوقف عند حد، ونحن مقبلون، في القريب العاجل، على ما يسمى بـ"أسواق مشتقات القروض" markets for credit derivative futures، وأسواق رهن القروض غير القابلة للسداد، وأسواق الخيارات الثنائية Binary options[11]...

فما هي يا ترى هذه القروض المسماة "مشتقات القروض"؟

لقد حاولت Gillian Tett كبيرة المحررين، ومحللة أسواق الرساميل في جريدة *الفاينانشل تايمز* *The Financial Times*، استقصاء ما يعنيه هذا المصطلح دون جدوى! وكل ما توصلت إليه أن هناك رواية تقول بأنه قبل عشر سنوات، اجتمع عدد من رجال المصارف المنتمين لبنك J.P Morgan في Boca Raton، بولاية فلوريدا، يحتسون الخمر ويتدافعون في المسبح، وفجأة عنّت لهم فكرة تقنية مالية جديدة تمتاز بشدة تعقيدها، بحيث يتعذر استنساخها أو نقلها بسهولة، (ومعلوم أن الأفكار المتعلقة بالتدبير المالي لا تخضع لحقوق التأليف)، وبعد أن تيقّنت المجموعة من أن الآلية الجديدة ستمكنهم من جني أرباح عريضة بادروا إلى تطبيقها.

انتقدت الكاتبة Tett فكرة "مشتقات القروض" credit derivatives لأنها تنطوي على إمكانية إثارة سلسلة من ردود أفعال من الانهيارات التي من شأنها أن تجرف صناديق الاحتياط المنقضّة على السوق. فقد وصل رجال المصارف «إلى درجات عالية من الإبداع، بحيث عمدوا إلى تجزيئ المخاطر قطعا صغيرة من أجل إعادة توزيعها، في فترة اتسمت بوفرة السيولة وسهولة الوصول إليها».* وللتصدي للظاهرة أصدرت جريدة *الفاينانشل تايمز* سلسلة من المقالات حول العمليات المالية البهلوانية لتبين بجلاء موقف الجريدة المشكك في وسائل وأهداف هذه العمليات المبتدعة [12].

ووصل Avinash Persaud، وهو أحد كبار منظري علم المالية، إلى نتيجة مفادها "أن نِسَبَ الفوائد المتدنية جعلت المستثمرين يوظفون أموالاً مقترضة من أجل المقامرة في أسواق المال، مما قد يؤدي إلى إضعاف السوق deleveraging، التي تعتبر مسألة وقت فقط، لأنها حتمية وقاسية، تماما كالليل الذي يعقب النهار...". إن صناديق الاحتياط لا يمكنها إلاّ أن تعترف بالواقع المرير، بالرغم من مناوراتها المعقدة التي ترنو إلى تحقيق السلامة والأمان، «فهي محكوم عليها أن تبيع أكثر استثماراتها

---

*" En ces temps de liquidités faciles, les banquiers sont devenus « ultra créatifs » (….) dans leurs efforts pour distribuer le risque après l'avoir coupé en tranches et en cubes ». *Le Monde Diplomatique* (Octobre 2006) [المترجمون]

سيولة»؛ و«لن أقامر بفلس واحد للمراهنة على أن نهايتها ستكون نهاية غير سارة»، تقول Gillian Tett، وهي تلخص استعراضاً للمحاولات المتأخرة لإنقاذ صناديق الاحتياط من حماقاتها الذاتية [13].

لقد لقب Warren Buffet، ثاني أغنى رجل في العالم حسب تصنيف مجلة *Forbes*، مشتقات القُروض بأنها "أسلحة مالية للدمار الشامل". فهي من الناحية الشكلية، تعتبر ضمانة ضد عدم القدرة على تسديد الديون، لكنها عمليا تشجع على المجازفات الكبرى وعلى توسيع المديونية credit expansion، وكلاهما تنطوي على مخاطر أخلاقية. فقد استعملتها شركة Enron بصورة واسعة، وكانت وراء سر نجاحها، لكنها كانت أيضاً سبباً في إفلاسها في نهاية المطاف بعد خسارة بلغت 100 مليار دولار[14]. فهي لا تخضع للمراقبة الجدية، وقد وصفها الخبراء بأنها «تفتقد إلى الشفافية إلى حد الجنون». وحسب أحد المدراء الماليين، إن بعض المنتجات المالية المبتكرة، ليس لها وجود فعلي إلا في "العالم الافتراضي" الإلكتروني، وغالباً ما تستعمل كأدوات من أجل التهرب الضريبي في يد كبار الأثرياء [15].

لم تعد المصارف في الحقيقة قادرة على فهم سلسلة المخاطر التي تتهددها، كما أنها لم تعد تعرف "من يملك ماذا"؛ وقد اعترف بهذا الواقع الآن كبار المسؤولين والمراقبين المصرفيين. إن هذه الصناديق تزعم بأنها على جانب كبير من الأمان، لكن الأشخاص المكلفين بتوجيهها يكافَؤون بكيفية تتناسب مع ما يحققونه من أرباح، وهو ما يشجعهم على ركوب المخاطر. وحاليا هناك الآلاف من الصناديق الاحتياطية المنتشرة شذر مذر، والكثير منها

يلجأ إلى جمع المعلومات السرية، وهو تصرف غير قانوني لكنه شائع على كل حال.

الخطر المتنامي

هناك الآن إجماع على أن كل ما سبق ذكره كان سبباً وراء أخطار مالية متنامية. يمكننا أن نضع جانباً استمرار الميزانيات الوطنية غير المتوازنة المبنية على الزيادة في الإنفاق أو خفض ضرائب الأثرياء، بالإضافة إلى وضعية سوق الأموال وسوق السلع غير المستقرة، مما أدى بالصناديق الاحتياطية hedge funds إلى تحقيق أرباح متدنية في أيار/مايو 2006 مقارنة بالسنة الماضية. إن الصناديق الاحتياطية لازالت تراكم أرباحاً كثيرة، لكن خطورتها في تنام مضطرد.

لم يحن الوقت بعد، لتقييم الأثر النهائي للخسارة الكبرى التي مُني بها صندوق الاحتياط لشركة Amaranth Advisors التي بلغت ستة ملايير دولار في ظرف أسبوع واحد[16]، أي ما يعادل 60 % من أصولها، والتي أفاضت الصحافة في الحديث عنها في الآونة الأخيرة. ومعروف أن شركة Amaranth كانت تنسق وتتعاون بشكل وثيق مع شركات استثمار عملاقة، مثل Morgan Stanley و Goldman Sachs، وهو ما يفسر لماذا كان لخسائرها كل ذلك الوقع الكبير.

إن المشاكل بصفة إجمالية هي مشاكل هيكلية، وضمنها يوجد التباين الكبير بين حجم نسبة الديون والأرباح الأساسية core earnings، والذي ارتفع بشكل مهول، من أربعة إلى ستة أضعاف، خلال السنة الماضية، في غياب نصوص قانونية تحمي المستثمرين، وهذا الفراغ القانوني يمنع الشركات من إعلان إفلاسها حينما يقتضي الأمر ذلك؛ فطالما حافظت أسعار الفائدة على نسبها المتدنية، فإن القروض المدعُومة leveraged loans تظل تمثل حلا مناسبا. لكن بسبب وجود صناديق الاحتياطhedge funds وغيرها من الآليات المالية، فإننا نقف الآن على سوق رائجة لمؤسسات تَنْخُرُها الديون وسوء التسيير [17]. فمثلا عندما أعلنت شركة فورد للسيارات، في أيلول/ شتنبر، بأنها كانت تخسر أكثر من سبعة ملايير دولار سنويا، فإن سنداتها bonds - وعكس ما كان متوقعا - ارتفعت فجأة بـــ20%؛ مما يجعلنا ننتهي إلى أن القواعد المرتبطة عادة بالرأسمالية، مثل الأمانة probity والربح، أصبحت غير ذي معنى.

يصاحب السرعة والتعقيد مشكلات لا عد لها ولا حصر حتى إنها لتكاد تكون سريالية، فمشتقات القروض credit derivatives معروفة بطابعها الهش، وقد كشفت الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات International Swaps & Derivatives Association، في شهر ماي/أيار، عن وجود أخطاء جسيمة في الصفقات المرتبطة بها؛ حيث رصدت بين كل خمس صفقات تم إبرامها صفقة تنطوي على أخطاء فادحة تقدر بملايير الدولارات؛ وكلما ارتفع حجم التداول، إلا وارتفع حجم الأخطاء بحيث تضاعف الرقم بعد سنة 2004؛ مع ملاحظة أن

ما يفوق 90% من التداولات في أمريكا ربما لم يتم توثيقه كما ينبغي، بل تم الاكتفاء بكتابته على مجرد قطع أو قصاصات من ورق.

لذلك صرح دان غرينسبان Dan Greenspan، مدير البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي السابق - سنة 2004 - بأنه "صُدم فعلا" جراء هذا الوضع الذي يمثل حالة شاذة، والذي لم يُشرع في معالجته إلاّ مع مطلع يونيو/حزيران من السنة نفسها؛ غير أن الجهود التي بُذلت لأجل ذلك نادرا ما كانت تصل إلى حلول مناسبة، لأن المشكلة، الكبيرة والمتراكمة، كانت تتعلق بمبالغ هائلة. ومما فاقم الوضع أكثر انعدام القيود والتحكم في الضبط المالي، إضافة إلى دور البدع المالية التي أنتجت نوعاً شاذا من المعطيات والبيانات التي يتعذر تجميعها وتقديرها كميا quantified، مما جعل الأبناك ورجال الإدارة يتخبطون في ظلام دامس: قد نكون هنا، أَوْ لا نكون، شهودا على فترة جديدة من التسيير المالي، لكننا بكل تأكيد نشعر كما لو أننا شهود يحلّقون في السماء وأعينهم مغمضة.

ففي 24 أبريل، كتب Stephen Roach كبير الخبراء الاقتصاديين في بنك Morgan Stanley بأن أزمة مالية كبرى هي على الأبواب، وأن المؤسسات الدولية التي من شأنها تجنبها أو إيقافها (بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) والآليات الأخرى التابعة للهيكل المالي الدولي، أصبحت غير مؤهلة لذلك تماما[18]؛ وفي شهر يونيو انتقد الوزير الأول (chief secretary) لهونغ كونغ بشدة المخاطر التي تأتي من "صناديق الاحتياط " (Hedge funds)؛ وفي الوقت نفسه، حذر

Raghuram Rajan، كبير الخبراء الاقتصاديين، ذو الصيت الواسع، من أن بنيات التعويض التي تشرف عليها صناديق الاحتياط تشجع المسؤولين على المغامرة المتهورة، بما يجعل كل النظام المالي العالمي في خطر؛ وبعد مدة قصيرة عاد Roach ليصرح بطريقة أكثر تشاؤما بأن هناك «نوعا من الفوضى» التي أصبحت طاغية على الدوائر السياسية، مما جعل هذه الدوائر «عاجزة عن تفسير كيفية اشتغال العالم»[19]، وبحيث أضحى الغموض يلف كل شيء. ومع حلول شهر أيلول/شتنبر تنبأ صندوق النقد الدولي بإمكانية حدوث ركود حادّ في الاقتصاد العالمي بكيفية غير مسبوقة منذ 2001، ومرد ذلك أساساً إلى الانخفاض الحاد الذي عرفته أسواق العقار في أمريكا وأوربا الغربية؛ بالإضافة إلى ضعف المداخيل الحقيقية للعمال الأمريكيين، وتدني القدرة الشرائية لعموم المستهلكين [20]. وحتى لو استمر مستوى الازدهار على ما هو عليه حاليا خلال السنة المقبلة بما يدحض تنبؤات كل هؤلاء الأشخاص، فإن تطور النظام المالي العالمي عاجلاً أم آجلاً سيؤدي حتماً إلى نتائج كارثية.

الواقع خارج عن السيطرة

أصبح الواقع غير متحكم فيه. فالبنية المالية العالمية برمتها أضحت خارج التحكم، وهي تتفاقم أكثر يوماً بعد يوم، وبدرجة لم يتنبأ بها الأشخاص المكلفون بتسييرها، ولذلك أمسى الاضطراب سِمَتها المميزة. إن آفاق ومسار أسواق المال العالمية، و"معمارها

العام" (architecture)، كما يصفها الخبراء الرسميون، قد تطورت بكيفية عشوائية في غياب طرق ضبط فعالة وناجعة، أو قُل في غيابها بالمرّة [21].

إن غياب القيود، أو تحرير المؤسسات المالية، نتج عنه صناعة وحش ضارٍ منفلت من عقاله، بحيث بات حل المشاكل الطارئة - لأولئك الذين كانوا بالأمس ينتقدون القيود والضوابط لأنها تعوق جمع الأرباح - ضربا من المستحيلات؛ وقد ناقش تقرير صدر عن البنك الدولي لفض النزاعات (BIS) Bank for International Settlements، في يونيو 2006، كل هذه المشاكل، وانتهى إلى تحميل المسؤولية لجشع اقتصاد السوق والتوجهات التي "يصعب إخضاعها لمنطق العقل". لقد أصبحت أسماك القرش المفترسة تزيح من طريقها رجال المصارف التقليديين. «وبالنظر إلى تعقد الوضع، وإلى محدودية علمنا بالواقع، فإنه من الصعب بمكان التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور»[22]. أكيد أن بنك فض النزاعات الدولية (BIS) لا يهدف إلى إحداث حالة من الهلع جراء تخوفاته المعلنة، فالظروف تحتم عليه أن يتجنب إرعاب الناس؛ لكنه مع ذلك لا يجد بدا من الإقرار بأن كارثة كبرى في الأسواق هي محتملة الوقوع، كما أنه يرى بأن "أسبابا عديدة تتعلق بالسوق من شأنها أن تثير القلق من حدّة الفوضى الموجودة".

"لم نصل بعد إلى وضعية" يرتقب فيها حدوث انهيار meltdown، لكن الحكمة والعقل يفرضان علينا أن "نستعد للأسوأ بالقدر الذي نطمح فيه إلى تحقيق الأفضل". إن البنك الدولي لفض النزاعات يعترف أنه خلال العقد الأخير، تمخضت

التوجهات الاقتصادية العالمية والاختلالات المالية عن أخطار محدقة ومتفاقمة، وأن «فهمنا لما نحن عليه الآن، وكيف وصلنا إلى هذا الوضع، يعد أمرا حاسما لتمكيننا من اختيار الخطط الملائمة للحد من المخاطر الحالية»[23]؛ والحاصل أن البنك العالمي لفض النزاعات متخوف جدا من وضعنا الحالي.

وبالنظر إلى هذا التشاؤم العميق والمتفشي، فإن النسور داخل مؤسسات الاستثمار والمصارف باتوا يهيئون أنفسهم للاستفادة من الأزمة المحدقة، وهي أزمة يرونها واقعة لا محالة، فالقضية ليست إلا مسألة وقت فقط؛ وهناك إجماع متنامٍ حاليا بين المحللين الماليين مؤداه أن ظاهرة العجز عن تسديد الديون سيزداد حجمها في المستقبل القريب. ولأن الباب مفتوح على إمكانية جني الأرباح في هذا المجال، فهناك الآن طلب متزايد داخل وول ستريت Wall Street على الخبراء المتخصصين في ميدان الديون المتعثرة والمتخصصين في إعادة هيكلة الشركات المفلسة أو المهددة بالإفلاس.

لقد حلت العاصفة المالية المتوقعة[2]

تعصف جملة من التناقضات بالنظام المالي العالمي، وهي تغذي الإجماع المتنامي - بين المساندين والمجادلين - حول الوضع الراهن *the status quo* الذي أصبح وضعا غير

[2](Z.Net، 29 أغسطس 2007)

أخلاقي وعرضة للأزمات. وإذا صدّقنا المؤسسات والأشخاص الموجودين على رأس قائمة المنافحين عن الرأسمالية، فإننا الآن نقف على شفير أزمة خطيرة؛ وهي إن لم تكن قد حلت بعد، فإنها واقعة في المستقبل القريب لا محالة.

لقد حصل اتفاق بالإجماع بين كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لحل النزاعات، وهيئة الخدمات المالية البريطانية The British Financial Services Authority، وجريدة *الفاينانشل تايمز* *The Financial Times*، فضلا عن عدد لا يُحصى من المحللين ذوي الميول الرسمية mainstream، حول التعبير عن تخوفهم وتحذيرهم من مخاطر البدع المالية الجديدة التي تناسلت مؤخراً؛ كما أن أشخاصا ومؤسسات عديدة معروفة بطابعها المحافظ، والمتشدد، تنبأت بوقوع الكارثة التي نشاهدها اليوم وهي تعصف بالنظام المالي العالمي.

والواقع أن صندوق النقد الدولي كان سبّاقا إلى انتقاد البنية المالية العالمية الجديدة؛ فعلى مدى السنوات الثلاثة الأخيرة، أسهب في شرح مختلف الأسباب التي تبين لماذا كانت هذه البنية محفوفة بالمخاطر، وتهدد استقرار الاقتصاد العالمي. وقد أثبتت الأحداث جميع توقعات البنك المحذرة من كثرة التعقيدات، وغياب الشفافية، والمخاطر المحفوفة بالغموض، وعدم وضوح الرؤى على المستوى الدولي، خاصة ما يتعلق منها بالديون المضمونة collateralized debts والواجبات الخاصة بالقروض، وغيرها من الأسباب التي من شأنها أن تتسبب في هروب جماعي نحو الرهن الائتماني، مما قد يؤدي إلى تجفيف شبه كلي للسيولة

البنكية. وكما أشار إلى ذلك أحد كتاب الأعمِدة في صحيفة *الفاينانشل تايمز* فـ«إن الابتكارات المالية نفسها هي المشكلة». إن النظام المفرط في الابتداع قد وصل إلى نهاية الطريق المسدود، لأن لا أحد أصبح يفهم أين تكمن المخاطر، ولا كيف يشتغل النظام كله؛ وهذه هي الحقيقة المرة التي وقف عليها النظام في صيف 2007؛ أما مسألة إصلاحه فإنها تبدو غير متاحة أو ممكنة التحقق.

إن نتائج هذا الطوفان الجارف ما زالت غير معروفة بالتفصيل، وعليه فتقدير حجم الخسائر ما زال متعذرا أيضا؛ وحتى لدى كثير من المتدخلين الذين يمتلكون أرصدة stakes في عدد من الآليات الاستثمارية المعقدة، فإن مجريات الأمور تظل مغرقة في الإبهام، رغم أن المبالغ المجازف بها هائلة جدا.

ويكفي فقط أن نُذكِّر ببعض الإجراءات، من بين أخرى كثيرة تم اتخاذها، حتى نُكوِّن فكرة عامة عما جرى: إن الأزمة الحالية بدأت مع قروض الرهن العقارية sub-prime mortgage loans في الولايات المتحدة، وقد بلغت قيمتها أزيد من 1.3 تريليون دولار مطلع سنة 2007، لكن قيمتها اليوم، لكل غاية مفيدة، أدنى من ذلك بكثير. ويمكننا أن نتجاهل أثر الأزمة على أسعار العقار في الولايات المتحدة، لكن بعض الإسقاطات projections المقدرة لحجم أثرها المحتمل تفيد بأن هناك تدنيا في القيمة يبلغ 10 %، أي ما يعادل تريليون دولار تقريباً. وبصفة غير مباشرة، طبعا، فإن أزمة القروض الرهنية mortgage crisis قد جعلت ملايين الضحايا في اصطدام مباشر مع مشاكل عالم المال الكبرى، وسيلحقهم أذى كبير جراء ذلك. إن ما فعله

سوق الرهن العقاري هو أنه أحدث انهيارا مدويا meltdown تضررت منه مصارف ألمانيا، وفرنسا، وآسيا، وباقي دول العالم، مما أثار زوبعة من الشك حول فعالية وجدوى النظام المالي والتطور الذي عرفه خلال العقد الأخير.

إن بنوك الاستثمار كانت تحتفظ بمبلغ 300 مليار دولار كديون أسهم خاصة private equity debts، وكانت تخطط لإيداعها من أجل شراء حصص في شركات مدينة، وهي الآن مضطرة لبيع هذه القروض بأقل من قيمتها at discounts أو الاحتفاظ بها ضمن ميزانيتها on their balance sheets، وفي كلتا الحالتين فهي خاسرة. وتمثل وضعية بنك Saschen LB الألماني، الذي كان مهددا بالإفلاس لولا دعمه بقرض بلغ 173 مليار أورو، مؤشراً كشف عن مدى تورط الأبناك الأوربية التي كان بحوزتها أكثر من نصف تريليون دولار على شكل أوراق تجارية مدعومة بأصول، asset-backed commercial paper وجل هذا المبلغ تم توظيفه في الأبناك الأمريكية ضمن مجال القروض العقارية الرهنية sub-prime mortgages؛ مما يعني أن الحديث هنا يجري عن مشكل غير معزول بالمرة.

هذا وتعد الصناديق الاحتياطية hedge funds أكبر ضحايا العاصفة المالية، وقد قُدِّر عددها بحوالي 10 آلاف صندوق، وكانت دائما مستعدة لأن تخاطر وتقامر بكل شيء وفي كل شيء، حتى إنها ساهمت في رسملة عدد من الشركات واستطاعت بذلك أن تنافس البنوك التجارية لأنها ركبت مخاطر أكبر. وتواجدت بها فئة هامة مكونة من المقامرين الحقيقيين، الذين هم على

استعداد لأن يقامروا حتى على حالة الطقس، وبعضهم يتوسل بحاسوبه وبالنماذج الرياضية multimodels أن ترشده في عملياته وصفقاته الاستثمارية؛ لكن هذه الصناديق ضلت سواء السبيل فحصدت أفدح الخسائر؛ مثلها مثل الصناديق الأخرى التي استعملت استراتيجيات مغايرة لكنها لم تكن بأحسن حال، وخسرت بدورها أموالا طائلة في غشت 2007. إن الخسارة المدوية التي عرفها صندوق الاحتياط لصندوق التسيير على الأمد البعيد long-term capital management hedge fund سنة 1998 كان سببها الاعتماد على الأفكار الرياضية المبتدعة، غير أنه لا أحد استوعب الدرس واعتبر من ذلك، مما يعني أن فضيلة الرجوع إلى العقل والتجربة لا تجد الآذان الصاغية أمام إغراءات الأرباح السهلة.

لقد حالف الحظ عددا قليلا من المغامرين فكانوا من الرابحين، خلال أزمة آب/أغسطس، غير أن غالبيتهم العظمى لم تجن غير الخسران؛ وفي المحصلة، كانت الصناديق الاحتياطية ضمن من كانت خسائرهم فادحة، فضلا عن أنها خسرت جاذبيتها للناس، والتي كانت تقوم على الإغراء بتحقيق الأرباح والثروات السريعة. لقد عمّت حالات الإفلاس وعمليات الإنقاذ المدوية، واقترن بعضها بكبريات شركات الاستثمار؛ أما المستثمرون الذين كانوا أقل جرأة ومغامرة، فقد وجدوا أنفسهم غير قادرين على استرجاع أموالهم من صناديق الاحتياط، وأصبحت قيمة شركاتهم القابضة holdings محل نزاع، وتقويمها محط تباينات صارخة؛ والأكيد أنه لم تكن هناك من طريقة تضمن تقويمها

تقويماً واقعيا، لأن كل تقويم كان يتوقف، غالبا، على ما يريد الناس اعتقاده والأخذ به.

نوجد اليوم إذن على مشارف نهاية مرحلة، وبصدد عبور أسوأ فترة فوضى مالية منذ عدة عقود، لنستقبل فترة عدم استقرار مالي على الصعيد الدولي وتراجع لهيمنة الولايات المتحدة؛ ومن المتعذر أن نتكهن كم ستدوم هذه الفوضى المستشرية حاليا، لكن المؤكد أن حالة من الشك والريبة قد استقرت في النفوس بصورة لم نعرف لها مثيلا منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وتعد هذه الحالة من الجهل بالمستقبل، وحالة التخوف، عاملاً حاسماً في حد ذاته: لقد دقت ساعة الحساب بالنسبة لمسؤولي الأبناك وأرباب الأعمال، والشيء المؤكد من كل هذا أن الخسائر هائلة، وأن العالم المتقدم بأسره يمر الآن بأسوأ أزمة اقتصادية عرفها منذ سنة 1945؛ وهي أزمة إن اندلعت في إحدى الدول فإن آثارها سوف تنتشر في بقية الدول الأخرى.

كل الأبناك أصبحت تتخبط في المآزق والمعضلات؛ لأنها تفتقر إلى الموارد والمعرفة، بما فيها السلطة القضائية القانونية، التي تساعدها على الإفلات من الورطة الحالية؛ ورغم أنها استنجدت برجال المال وغيرهم من المتمرسين، ورفعت أصواتها عاليا طلبا للنجدة، إلا أن البنك المركزي الفيدرالي من جهته لا يمكنه أن يتحرك إلا بحذر شديد، ويحسب نتائج خطواته بدقة، حتى يتجنب السقوط في مصيدة التضخم. من جهة أخرى هناك مشكلة "المخاطرة الأخلاقية" 'moral hazard '، والسؤال المطروح هنا: هل من مسؤولية البنك المركزي أن ينقذ المغامرين الماليين من ورطة سببتها حماقاتهم؟ فخلال شهر غشت، ضخت

الأبناك المركزية الأمريكية والأوروبية ما يناهز نصف تريليون دولار في النظام البنكي، في محاولة منها لإنعاش عملية إعادة الإقراض، التي تم تجميدها عقب أزمة الرهن العقاري الأمريكية the sub-prime crisis، وهي الأزمة التي أجبرت الجميع على "الفرار بحثا عن شاطئ الأمان"، مما دفع الأبناك بالتالي إلى العزوف عن الإقراض، وهي الأبناك التي كان البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي يعوّل عليها فعلا لاسترجاع الثقة في المنظومة المالية، عن طريق دعم جهودها.

لم ينجح البنك المركزي في مسعاه إلاّ بطريقة جزئية وجد محدودة، بل يمكن القول بأنها انتهت إلى الفشل عموما: ذلك أن الأبناك هي الآن بصدد البحث عن الأمان بدل المخاطرة، ولذلك فهي تحافظ على سيولتها النقدية ولا تريد أن تغامر بها؛ والبنك الفيدرالي الأمريكي يعترف في الخفاء، وبطريقة غير رسمية، بعجزه عن التعامل مع بنية مالية أضحت معقدة بشكل غير مسبوق؛ والوضعية نفسها يواجهها رجال الأبناك المركزية في أوروبا: إنهم بكل بساطة لا يعرفون ماذا يفعلون.

غير أن ما ينبغي التنبيه إليه هو أن الجهود المبذولة نادرا ما تسلط عدستها على جوهر المشكل، وهو مشكل هيكلي يهم مجموع البنية المالية على المستوى العالمي ومسيرها خلال العقدين الأخيرين. فكما كان الحال في السابق، هناك شرخ خطير بين عالم المال وعالم الأبناك، ووراء كل واحد منهما تقف قوى سياسية ضاغطة political leverage ومصالح متضاربة؛ والأدهى من كل هذا أن وضعية الأبناك المركزية لم تتم تهيئتها للتعامل مع

الأوضاع الراهنة، فضلا عن أنها تفتقر إلى المَلَكات القانونية والوسائل المعرفية لمراقبتها والتحكم فيها.

لا يمكن القول إن اليساريين وحدهم من يتصرفون بكيفية ساذجة، بل أيضاً أولئك المحافظين الذين يظنون أنهم يقولون الحقيقة للسلطة القائمة، ويدّعون أن باستطاعتهم تغيير مسير الأشياء. فلا المؤسسات الدولية الحالية، التي يُعتبر صندوق النقد الدولي أهمها، ولا نصائح ذوي النيات الحسنة بقادرة على تغيير هذه الوضعية.

2- معالم السياسة الخارجية الأمريكية الحديثة في الآونة الأخيرة

لقد حددت الحرب - بمراحلها المختلفة بدءا من مرحلة التهيىء والاستعداد وإلى غاية النتائج والتبعات - طبيعة الدول الرأسمالية الكبرى وقوتها النسبية منذ 1914 على الأقل، وأصبحت أهم محرك وعامل تغيير بالنسبة للحركات الثورية سواء في روسيا، أو الصين، أو الفيتنام. ففي الوقت الذي أدت فيه الحروب إلى نشوء أحزاب رجعية وفاشية، كما كان الحال في إيطاليا وألمانيا، فإنها بالمقابل أيضاً أحدثت تغيرات اجتماعية داخلية عميقة على المدى البعيد؛ وتمثل الثورة البلشفية في هذا المجال مثالا ناصعا على التفاعل، والتكامل، الحاصل بين الحرب والثورة، كوجه معبر عن مكر التاريخ ومصادفاته.

لم تحدث الحروب الفوضى فقط داخل الأمم، حينما تسببت في اندلاع ثورات يسارية أو يمينية، لكنها حدّت أيضا من تنافسية الدول الرأسمالية فيما بينها؛ وبصفة دالة، كانت الهيمنة الاقتصادية الأمريكية إلى حدود حرب الفيتنام، ترتكز على تداعيات وآثار الحربين العالميتين على أوروبا؛ فبينما خاضت أوروبا الحرب، انهمكت أمريكا في تزويدها بالأسلحة، إلى أن أصبحت جاهزة هي أيضا للدخول في الحرب وفق شروطها الخاصة. لكن بعد سنة 1964 انقلب السحر على الساحر، حيث إن الولايات المتحدة

عملت على إضعاف نفسها بسبب الحرب بينما انهمك الأوروبيون واليابانيون في إنتاج السلع الاستهلاكية، وتمكنوا من تحقيق الازدهار نتيجة لذلك.

إن الخطط التي اختارتها أمريكا، ومعظم الدول الأخرى، كانت دائماً متوقفة على صحة أو اعتلال الحالة الاقتصادية؛ فالإكراهات الاقتصادية تقيّد الخيارات التي يقترحها واضعو الخطط، لأن إمكانيات أي دولة تلعب دوراً حاسماً في تحديد ما هي قادرة على القيام به على المدى البعيد؛ وطبيعة بنية السلطة (أي مدى ما يمتلكه الأفراد والطبقات الاجتماعية من سلطة ونفوذ) تساهم بدورها في بلورة مجموع السياسات والخطط التي يختار منها أصحاب القرار ما يناسبهم، أما الدور السياسي الذي تلعبه الشركات الكبرى، الساعية لتحقيق أكبر نسبة من المكاسب في أي دولة، فهو يسير وفق علاقة طردية مع عددها القليل. لقد سعت تلك الشركات إلى تكوين إجماع كبير ومؤثر داخل الأوساط التي تمتلك سلطة القرار السياسي، فتم تجنيد الخبراء والمختصين لتقييم السياسة الخارجية وتوجيهها؛ وقد يبدو هذا للوهلة الأولى من باب تحصيل حاصل، لكن من المفيد أن نتذكر بأن السياسات الخارجية - من بين عوامل أخرى – غالبا ما تعكس طبيعة أصحاب المصالح، كأصحاب الشركات (وهم يشكلون كتلة غير منسجمة)، أو المجموعات الإثنية (وهي كتل تتمايز عن بعضها بتصوراتها المختلفة لما يمكن أن تلبيه لها الولايات المتحدة من مصالح)، فضلا عن جماعات الضغط الأخرى من مختلف الأحجام والأنواع.

من الناحية التاريخية الصرف، كانت معظم الدول الرأسمالية وأقواها تجمع مبدئيا على الوقوف ضد أي ثورة اجتماعية تقوم بالعالم الثالث. لكن هذا الإجماع لم يكن مقدرا له أن يستمر حيث انفرط عقده بسبب تضارب المصالح التجارية لهذه الدول، مما أدى بها إلى التدخل في الصراع حول من يتحكم في مصادر النفط والمواد الخام ذات الأهمية الحيوية، إلى جانب حرصها على الحفاظ على مستعمراتها السابقة ككيانات اصطناعية تدور في فلكها لأطول فترة ممكنة. وكنتيجة لهذا، برز تصعيد في الصراع على النفوذ power conflict بين الدول الكبرى مثل أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، واليابان، وأخيراً الصين الشعبية. وقد كان من تداعيات حرب الفيتنام أنها سمحت لكثير من الأمم الأخرى بتحقيق ذاتها وبامتلاك سلطة ونفوذ حقيقيين؛ ذلك أن الاقتصاد الأمريكي دخل في مرحلة من المعاناة بسبب التضخم والانكماش والعجز التجاري deficit، مما أدى إلى ضعف الدولار الأمريكي، وبالتالي إيقاف العمل بقاعدة معيار الذهب the gold standard في عهد ولاية الرئيس الأسبق ليندون جونسون Lyndon Johnson.

وعلى العموم، فإن كل شيء حرصت أمريكا على تقديمه على أنه حقيقة مؤكدة أمسى مرادفا للضبابية وعدم الوضوح uncertainty، مما أدى إلى انبلاج فجر منذر باندلاع الأزمات المتواترة، سواء على مستويَيْ السياسات المالية والسياسة الخارجية، تبعاً لطبيعة المصالح المرتبطة بها، وهو ما يبدو مسلما به، غير أنه ليس كذلك بالنسبة لمن بأيديهم مقاليد الحكومات

والدول، بسبب تباين المصالح دائما، ولوجود اختلافات دقيقة، هي من الكثرة بحيث يستحيل التحكم فيها.

ليس بوسع النقاد الراديكاليين وضع رزنامة أو التنبؤ بشكل دقيق بحجم الأزمات التي قد يحملها المستقبل، بسبب قصور مداركهم وأدواتهم التحليلية التي فقدت بريقها وجاذبيتها، وأصبحت مع مَرِّ الأيام عقيمة جدا. لكن المسؤولين عن تسيير مؤسساتنا السياسية والاقتصادية ما زال يعترضهم مشكل مجابهة التحديات التي ورثوها، وعدم قدرتهم على مواجهتها في إبانها دون إحداث خلل في أوساط شريحة واسعة من المجتمع الأمريكي - تتألف غالباً من الفقراء والمحرومين - سينتج عنه مستقبل قاتم بالنسبة لهذه الفئة المرشحة لأن تكون من أكبر المتضررين.

إن مشكلة تدبير سياسة خارجية وعسكرية على نطاق واسع، ليس بالنسبة لأمريكا وحدها بل بالنسبة للدول الأخرى أيضاً، تكمن في كون جميع القرارات الحاسمة المتعلقة بقضايا حيوية، يتم تمريرها عبر مَوْشُور prism الطموحات الشخصية؛ وبما أن الناس (رجالا ونساء) يطمحون لتحقيق النفوذ والسلطة، فإنهم يقدمون الخبرة والنصيحة بدافع الترقي في وظائفهم، ولذلك فهم أبعد ما يكونون عن الموضوعية عند تقييم جدوى الخيارات المطروحة، حيث إنهم يتخذون القرارات التي تحقق لهم النجاح، وقلما يدرسون الخيارات بطريقة تراعي الواقع الملموس. وخير مثال على هذا ما وقع في حرب العراق: ففي أبريل 2008 صدر تقرير عن هذه الحرب، من الجامعة الوطنية للدفاع، وصفها بأنها "ورطة كبرى" ‘a major debacle’ ، وكان التقرير من إعداد أشخاص كانوا أول الأمر من أكبر المنافحين عن الحرب، حافزهم

بالطبع السعي للترقي في وظائفهم، لكنهم سرعان ما عدلوا عن رأيهم (بعد أن أصبحوا مناوئين لها) بذريعة ما وصفوه بأنه ضرورة سياسية ملحة، لكنها تخفي وراءها سعيهم لضمان مزيد من تدفق الأموال بمباركة من الكونغرس. إن القرارات، باختصار، يتعين اتخاذها دون اعتبار متطلبات النظام البيروقراطي أو حسابات الأفراد الذين لهم مصلحة في أن قراراً معيّنا سيخدم مستقبلهم الشخصي، لكن دائرة اتخاذ القرار الحالية يَشوبها فساد واضح. طبعا يمكن للأخطاء أن ترتكب بطريقة بريئة، وهذا من طبيعة الأشياء، حين يتم سوء تقدير المعطيات والوقائع مثلا، أو حين يكون هناك جهل بمعلومات حيوية، فكل النظريات التنبؤية العقلانية، ومنها المفاهيم التخطيطية schematic notions التي وضعها Max Weber، ونظيراتها في علم الاجتماع، تسمح بارتكاب أخطاء جد متشابهة؛ لكن النظام يعاني أيضاً، وأساساً، من وجود أشخاص يتصرفون فقط بناء على ما تمليه عليهم طموحاتهم المحمومة.

كل خطط وسياسات الرئيس جورج وولكر بوش الرئيسة، خاصة حروبه في أفغانستان والعراق، والأجندة التي جاءت بها جماعة المحافظين الجدد الرامية إلى جعل أمريكا القوة المسيطرة الأولى في العالم، كلها آلت إلى الفشل، مخلفة وراءها تركة ثقيلة من الخوف والكراهية لأمريكا وسط شعوب الشرق الأوسط ومعظم أمم العالم، كما أنها تسببت في استعداء روسيا وإضعاف حلفاء أمريكا التقليديين. هذه السياسات هي التي جعلت من جورج وولكر بوش أسوأ رئيس، حسب الرأي العام الأمريكي، في تاريخ أمريكا كلها. فبدل أن تُعزّز مكانة القوة الأمريكية العسكرية

المتمثلة في البنتاغون، وتتمكن من اقتلاع جذور شرور الإرهاب، فإن الحرب في العراق وأفغانستان أثبتت مرة أخرى عدم جدوى محاولة أمريكا إخضاع الشعوب لإرادتها، وهي الإرادة التي تصدت لها تلك الشعوب لمقاومتها؛ فضلا عن أن هذه الحرب عملت على زعزعة الاستقرار بشكل خطير في العالم الإسلامي - وبالذات في باكستان وجنوب شرق آسيا برمته - جاعلة من انتشار الأسلحة النووية خطراً غير مسبوق. وكما وقع بشأن محاولة أمريكا القضاء على الشيوعيين الفيتناميين، فإن هجومها على نظام صدام حسين قد أثبت مرة أخرى محدودية القوة الأمريكية؛ والأسوأ من كل هذا أن حرب جورج بوش على العراق قد أفضت، وكما تنبأ بذلك بوش الأب، إلى جعل إيران تنفرد بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط كقوة إقليمية، ليصبح ميزان القوى مختلا لصالح دولة كانت أمريكا قد اختارتها ضمن قائمة أعدائها. إن التناقضات والكوارث تتكرر كلازمة موسيقية *leitmotif* في كل ما قام به جورج بوش الثاني من أفعال تقريبا؛ لكن هناك خيط رفيع ناظم يشكل استمرارية واضحة بين إدارته وإدارة أبيه في الفترة ما بين 1989 و 1992.

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي في غشت 1991، باتت الولايات المتحدة عاجزة عن تحديد عدوّ بملامح واضحة؛ وأصبح عليها الآن، وقد توارى خصمها في الحرب الباردة، أن تعمل على استبدال الخوف من الشيوعية بهاجس جديد يستعمل كقوة للتجييش mobilising anxiety وتأجيج المشاعر. كان الرئيس جورج وولكر بوش، ومعظم مستشاريه، يتمنون لو أن الاتحاد السوفياتي استمر في الوجود بشكل من الأشكال، وقد عبر عن ذلك Brent

Scowcroft، مستشار الرئيس للأمن القومي، أحسن تعبير عندما قال: «إن لدينا مصلحة في استقرار الاتحاد السوفياتي»، كما ورد في تصريح لرؤساء أركان الحرب المشتركة عام 1991 ما يلي: «إن الأعداء التاريخيين سيكونون أقل تقيُّدا بالضوابط التي فرضتها القطبية الثنائية لقوتين عظميين»*؛ ذلك أن الشيوعية رغم أنها شكلت خطرا في الماضي إلا أن سلوكها كان يسهل التنبؤ به؛ أما الآن فإن الخطر يكمن في حالة الانفلات التي يشهدها العالم[1] International deregulation، وما هو مطروح أساساً هو إيجاد بديل جديد يعوض الخوف من الشيوعية، أي بديل يجعل الكونغرس والجمهور الأمريكيين دائما على استعداد لإنفاق مبالغ هائلة للمحافظة على مرتبة الجيش الأمريكي كأكبر قوة في العالم.

عهد بوش الأب بهذه المهمة التعريفية definitional لوزيره في الدفاع ديك تشيني Dick Cheney - الذي سيصبح نائبا للرئيس في ولاية ابنه جورج وولكر بوش - فقام تشيني برسم صورة تمجّد القوة الأمريكية العسكرية، وتضفي عليها هالة من العظمة والقوة التي لا تُقهر، ولا تُضاهى من حيث التكاليف، على المستوى العالمي، إلى درجة يستحيل معها لأي دولة، أو قوة أخرى، أن تنافسها (أو تطمح لأن تكون نداً لها). كانت الخطة مبهمة لأنها لم تحدّد من هي هذه الدولة أو هذا العدو الذي تم استهدافه، لكنها بالمقابل نصت على التخلي عن سياسة الردع النووي، واستعاضت عنها بالالتزام باستعمال السلاح النووي في

* أي التقاطب بين أمريكا والاتحاد السوفياتي قبل انهياره.

حالة تهديدات أقل خطورة، مثل وجود أسلحة الدمار الشامل، أو تهديدات أخرى لم يتم تحديدها بدقة. وقد أصبحت هذه الخطة لاحقا، مع إدارة بوش الثانية، هي البوصلة الموجهة لسياسة المحافظين الجدد، بل لم يتم إلغاؤها حتى في عهد إدارة بيل كلنتون Bill Clinton، والأكيد أنها لا تزال سارية المفعول إلى يومنا هذا حيث لم يتراجع عنها الجمهوريون والديمقراطيون على السواء. وحينما نُشرت أجزاءٌ من خطة تشيني عام 1993، تم وضع اليابانيين والألمان، مرة أخرى، على رأس قائمة القوى التي يمكن أن تشكل تحدياً للقوة الأمريكية. صحيح أن العراق، بعد حرب الخليج الأولى عام 1990، اعتبر عدوّا أيضا لكنه حافظ على مكانته كبلد مهم لأمريكا من الناحية الاستراتيجية، وذلك ببساطة لأن صدام حسين - الذي كان ضمن حلفاء أمريكا والذي حصل على ملايير الدولارات كمساعدات - هو من أوقف المد الإيراني بطريقة فعّالة. فمن كان العدو المستهدف إذن؟ إن السؤال يظل غامضاً وبدون جواب إلى حدّ اليوم، لكن السياسة الأمريكية مقابل ذلك أصبحت الآن مستعدة لاستعمال الأسلحة النووية ضد تهديدات غير نووية؛ أي أنها تخلت عن سياسة الردع لصالح هدف مبهم غير واضح المعالم من حيث النتائج العملية المترتّبة عنه.

إن اعتماد سياسة واحدة زمن حكم الرئيسين بوش الأول والثاني، وفيما بينهما كلينتون، هي واضحة للعيان تماما، وهي سياسة تقوم على استعمال الأسلحة النووية للرد على الأخطار غير النووية، والتخلي عن سياسة الردع التي كانت جزءاً من خطة مواجهة العالم، والتي دشنها فيما مضى الرئيس الأسبق

هاري ترومان H.Truman؛ وعليه فصعود رجل مثل ديك تشيني لم يكن أمراً عارضا أبدا: لقد أصبح نائباً للرئيس من أجل تحقيق عقيدة طموحة إلى أقصى حد، ومؤمنة بركوب المخاطر والمغامرات. ورغم أن بوش الأب عبر عن أسفه تجاه الطريقة التي تم بها تأويل هذه السياسة، إلا أن تشيني استطاع أن ينجح كمسؤول عن سياسة ظهرت فيها ثمار المجهودات الكبيرة التي بذلها: ألا وهي صياغة عقيدة تجييش وتعبئة، تحل محل سياسة الخوف من الشيوعية، وترتبط بوجود عدو وخطر مبهمين، وهو ما كان يسوّغ للبنتاغون الاستفادة من ميزانية ضخمة وبكيفية متزايدة.

أما اليوم فقد تعقدت مشكلة الولايات المتحدة باتساع الهوة السحيقة بين عقيدتها العسكرية وواقعها المعيش، فضلا عن عوامل أخرى، لذلك فحينما نناقش سياستها الخارجية، فإنه يتعين علينا أن نميز جيدا بين الايديولوجيا، وبين الدوافع التي كانت وراءها في النصف الغربي من الكرة الأرضية. فمنذ سنة 1823 منعت "عقيدة مونرو Monroe"* القوى الاستعمارية الأوروبية من توسيع مجالها الاستعماري داخل أمريكا، واحتفظت بالمنطقة كلها لنفسها، بما في ذلك أجزاء كبيرة من المكسيك، والإمبراطورية الإسبانية برمتها. (82% من مجموع الأمريكيين حاليا يتكلمون اللغة الإنجليزية، بينما تتكلم أغلبية الآخرين اللغة

*- اختزل مونرو عقيدته في جملته الشهيرة: "أمريكا للأمريكيين" (المترجمون)

الإسبانية)؛ بل إن أمريكا ستنقل تدخلاتها إلى عقر الديار الأوربية، وإن كانت تدخلاتها مجرد ردود أفعال ظرفية وآنية *ad hoc* حيال الأزمات التي اندلعت بين دول أوروبا الخارجة توّا من حروب استعمارية، أو المتخوفة من المد الشيوعي، وهو تخوف استمد تبريره من واقعيته أحياناً، لكنه كان مجرد وهم تم تضخيمه لأغراض معينة أحياناً أخرى. لذلك فإن كثيرا من ردود الأفعال التي تم اللجوء إليها كانت متسرعة، وغير محسوبة، لأنها حفلت بكل ما يمكن أن يخطر على البال من أفعال، بدءا من الحرص على "مصداقية" التفوق العسكري -كما كان الشأن بالفيتنام- وانتهاء بالهوس fixation الإيديولوجي والاعتقاد بأن القوة العسكرية الماحقة هي التي تشكل الحل للتحديات السياسية، كما هو الشأن حاليا بالنسبة للحرب على العراق. قطعا يمكن للأزمات التي تنفجر في العالم الغربي، على غرار أزمات أخرى وقعت خارج هذا الإطار منذ سنة 1947، أن تكون أزمات تتمخض عن ردود أفعال غير مخطط لها، لكن الدور الأمريكي في الغرب كان غالبا - بل دائماً - مطبوعا بطابع جيوسياسي حاسم، لم يسبق لآسيا أو الشرق الأوسط أن عرفا له مثيلا. من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، ينبغي النظر دائماً إلى الأزمات في العالم الغربي من خلال مَوْشور أقدم، وينطوي على أهمية حيوية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الحقيقية؛ فأمريكا تستورد ما يقارب خُمُس حاجياتها النفطية اليوم من منطقة الخليج، وهي المنطقة التي تخوض فيها حاليا واحدة من حروبها الكبرى، حتى وإن كانت هذه الحروب - الدائرة رحاها في الجزء الشرقي من الكرة

الأرضية - تبعد أمريكا فعلا عن مصالحها الحقيقية بالقدر الذي تبعدها فيه عن تاريخها.

الولايات المتحدة إذن لا تنفك تخلق لنفسها مشاكل جديدة كل مرة؛ فالحرب الكورية أثبتت فشل أمريكا - رغم قدراتها العسكرية وتفوقها التكنولوجي - في تدمير الأهداف السوفياتية أو التجمعات الحضرية الثابتة، رغم أن قنابلها النووية وعتادها المتحرك كانا مناسبين جدا لمثل هذه المواجهة؛ وهي إن كانت عاجزة عن استهداف مثل هذه المراكز الثابتة فهي أعجز بالتأكيد عن مواجهة أهداف متحركة، مثل التي جربتها في حربي كوريا والفيتنام، وتُجرّبُها اليوم في حرب العراق، وعليه فإن ما سنعرض له في تحليلنا الموالي سنقتصر فيه على الحالات الشهيرة فقط للتدليل على ذلك. لقد كانت حرب الفيتنام حرباً عبثية ومكلفة ومستنزفة من حيث حاجتها إلى التحرك المستمر والقوة الجوية، حيث استُعملت فيها المروحيات وطائرات B52 لخوض حرب عصابات في الأدغال بطريقة متفرقة جدا ومشتتة شذر مذر، ومما زاد الطين بلة انتشار الأسلحة النووية على نطاق واسع؛ علما بأنه في ذلك الوقت أيضا كانت الرؤية المتصلة بالعقيدة الحربية غير واضحة المعالم تماما؛ واليوم تجد الولايات المتحدة نفسها تعاني أكثر من أزمة غياب الرؤية المذهبية. فحربها في كل من أفغانستان والعراق هي حرب مكلفة إلى درجة لا يمكن تصورها، وهي حرب ستتواصل حتى بعد رحيل من أشعلها من حكام البيت الأبيض، ثم ستنتهي حتما إلى الفشل الذريع؛ ومع ذلك نجد من يروّج للإنفاق الضخم على المجهود الحربي فقط حتى يدعم ويضمن بقاء واستمرارية "لوبي" مصانع السلاح - الذي له نفوذ

قوي جدا في واشنطن - لكن وعودهم بتحقيق أي نصر أو نجاح هي محض خرافة، وطبعا غالبا ما يكون الهاجس الأول للمتعاقدين العسكريين هو بيع الأسلحة، لا استعمالها، تماما كما يقف عدد من تجار الأسلحة ضد الحروب التي تستعمل فيها أسلحتهم التي قاموا ببيعها.

إن التعارض بين التكنولوجيا الحربية والواقع المعيش (وهو موضوع سنناقشه بتفصيل أكبر في الفصل السابع) انتقلت عدواه أيضاً إلى بعض حلفاء أمريكا كإسرائيل مثلا. وهذه الهوة القائمة بين ما يمكن أن تقوم به القوة العسكرية والواقع السياسي تطرح اليوم مشكلة أكثر خطورة بالنسبة لأمريكا، مقارنة بما طرحته مشكلة حرب كوريا والفيتنام؛ فالجيش الأمريكي لم يعد قادرا على إعداد نفسه الإعداد الكافي بسبب المهام الكثيرة الملقاة على عاتقه في آسيا، وأمريكا الجنوبية والوسطى، وأوروبا الشرقية، وروسيا، وبقية أقطار المعمور. والحاصل أن أمريكا عجزت عن أن تحارب بنجاعة في كوريا والفيتنام، لأن سياستها الخارجية والعسكرية اختُزلت في الغالب في مجرد مغامرة؛ كما أنه لم يسبق لها أن حاربت دولة شيوعية في شرق أوروبا رغم أنها كانت تهيّئ نفسها لخوض مثل تلك الحرب، على أن هذا لا ينفي أنها حققت بعض النجاح في مواجهة دول صغيرة جدّا حيث يوجد عملاؤها المتورطون في قضايا الارتشاء والفساد الكبيرين، علما بأن دولة كوبا الشيوعية، بالرغم من كل شيء، لا تزال صامدة إلى يومنا هذا منذ سنة 1959!

مشكلة الولايات المتحدة تكمن في أن الشيوعية التي كانت تستغلها لأغراض خاصة أصبحت عمليا في خبر كان، أمّا ما قد

يظنه البعض اليوم شيوعية في الصين، أو الفيتنام، أو كوريا الشمالية فما هي إلا تمويه وتزوير للواقع. فهذه البلدان هي في الحقيقة دول رأسمالية أو ديكتاتوريات كونفوشية Confucian؛ وعليه فالولايات المتحدة لم تعد تعرف من هم أعداؤها الحقيقيون، أما القوة العسكرية والتكنولوجيا التي تمتلكها فهي لا تصلح إلا لمحاربة الشيوعية.

كان من السهل على أمريكا أن تجند حولها حلفاً تحت شعار موحّد في الوقت الذي كانت فيه الشيوعية تعتبر هي العدو؛ لكن مع تلاشي الخوف من الشيوعية برزت المصالح الخاصة، وبدأت الدول والشعوب ترسم لنفسها طرقها الخاصة وتبتعد عن الزعامة الأمريكية. ومع حلول سنة 1991 أصبحت الوضعية غاية في التعقيد، وهي حقيقة أدركها قادة أمريكا في واشنطن بمجرد انهيار الاتحاد السوفياتي، عندما بدأ العالم في الترنح، وبات معرضا لكل المفاجآت، أمّا ما يسمى "بعولمة" الاقتصاد فلم يزد الوضع إلا سوءا وهشاشة أكثر.

لقد أصبحت الدول اليوم تمتلك القوة لكنها لا تستند إلى أي أيديولوجيا، بالمعنى الحرفي للكلمة، مما جعل أمريكا في حيرة من أمرها، بشكل لا مثيل له، بعد أن ولّى زمن الأيديولوجيا، سواء بالنسبة للرأسماليين أو بالنسبة لذوي المرجعيات والتقاليد الماركسية؛ أما التخندق وراء مفهوم "الإرهاب" فلم يزد الأمر إلا غموضاً وإشكالا، إذ ما المقصود به تحديدا: أهو إسلامي جهادي، أم علماني وطني، أم ماذا؟ كما أن جهود أمريكا في محاربتها "للإرهاب" غالباً ما انتهت بنتائج عكسية، كما هو الحال في أفغانستان والصومال، حيث غادرت أمريكا هذه المناطق وقد

صار أعداؤها أكثر قوة مما وجدتهم عليه عند دخولها؛ والنتيجة أن سياسة أمريكا الخارجية تعاني الآن من أزمة خطيرة لأن عدة أجزاء من العالم تمر حاليا بمرحلة انتقالية، بعد أن خلفت وراءها سبعين سنة من النظام البلشفي، وتلج ساحة سياسية بملامح غير واضحة، يتعذر معها تحديد خصم واضح يسهل على أمريكا أن تتعرف عليه.

والأسوأ من كل هذا بالنسبة لأمريكا هو أنها لا تستطيع التركيز إلا على دولة واحدة أو جهة جغرافية معينة (ويعتبر الفيتنام والعراق أحسن مثالين في هذا الصدد)، وهذا يعني أنها عاجزة عن إيجاد الموارد الكافية للقضاء على معارضتين خطيرتين في مكانين مختلفين في وقت واحد؛ فالمغامرة التي خاضتها أمريكا في حرب فيتنام نتج عنها أن كوبا - تحت نظام كاسترو - وجدت الوقت والمجال الكافيين للصمود، حتى إن نظاماً مناوئا لأمريكا يسمي نفسه شيوعيا لا زال مستمرا على مرمى حجر منها، على مسافة تسعين ميلاً فقط. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن حربي أفغانستان والعراق اللتين مكنتا عدداً كبيراً من الأنظمة اليسارية في أمريكا الجنوبية من حرية تكاد تكون تامة، جعلتها تتقوى ويشتد عودها، رغم أن الجزء الغربي من الكرة الأرضية ما زال يحظى بالأولوية بالنسبة للولايات المتحدة، على المستوى الاستراتيجي على الأقل، مقارنة مع ما قد يترتب عن الحروب الخاسرة التي تخوضها في أماكن أخرى؛ وإجمالا فإن الولايات المتحدة هي الآن بصدد تبديد مواردها الهائلة، والمحدودة، في نهاية المطاف، بطريقة عبثية، فقط لأنها عاجزة عن تدبير قوتها بشكل عقلاني.

إن مغامرات الولايات المتحدة العسكرية في الخارج قد كلفتها أكثر مما تستطيع تحمّله اليوم، وهو ما تم بسطه بتفصيل في الفصل السابق، والوقت لم يعد مناسباً الآن للعب دور البطولة الإمبراطوري: ذلك أن أسعار السلع التي تستوردها أمريكا هي في ارتفاع مضطرد، وعجز حسابها الجاري يعرف تدهوراً متزايدا، وقيمة الدولار في انخفاض، في الوقت الذي أصبحت فيه حربا أفغانستان والعراق هما الأكثر كلفة في تاريخ أمريكا. لقد بدأت الولايات المتحدة حربها في أفغانستان في السابع من أكتوبر 2001، ولكنها لا تزال عاجزة عن إلقاء القبض على أسامة بن لادن - الذي يُعتقد أنه كان وراء الهجمات الإرهابية على أمريكا في 11 سبتمبر/أيلول 2001 والتي أودت بحياة ما يناهز 3000 شخص - وفي غضون ذلك، أصبحت طالبان أقوى مما كانت عليه، وامتد الصراع إلى شمال باكستان، مما نجم عنه ضرب الاستقرار السياسي لهذا البلد؛ وبما أن باكستان تمتلك السلاح النووي، فإن واشنطن تستشعر خطرا شديدا من أن يضع المتطرفون الإسلاميون يدهم عليه، الأمر الذي سيمكنهم من تدمير إحدى المدن الأمريكية، أو حتى محو إسرائيل من الوجود.

تجري الرياح إذن بما لا تشتهيه سفن أمريكا فيما يتعلق بتثبيت مكانتها كقوة عالمية؛ فروسيا، الغنية الآن بفضل مبيعاتها من الغاز والنفط، في الوقت الذي لم تنفق فيه على جيشها إلا أقل من خُمُس ما أنفقته الولايات المتحدة سنة 2006، لا تزال تقف ندا لها في مجال الأسلحة النووية، بل وتتجاوز نفوذ أمريكا في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وفي معظم مناطق العالم الإسلامي. فهي (أي روسيا) تبيع أسلحتها المتطورة لعدد كبير من الدول،

وتربطها اتفاقيات اقتصادية ببلدان عربية وإسلامية عديدة، وهي بذلك تظل شوكة في خاصرة النفوذ والسيطرة الأمريكية، وتشكل خطراً على أمريكا تماما كما كان الأمر عليه أيام حكم ستالين؛ أما الانتشار النووي nuclear proliferation فأضحى الآن مصدر تهديد كبير مع تزايد عدد الدول (وبكيفية لا يمكن التنبؤ بها) التي يمكن أن تجهز نفسها بالقنابل النووية، كما أن إمكانية حصول الإرهابيين عليها باتت أكثر احتمالاً. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، فإن الولايات المتحدة تقف حتى الآن عاجزة عن إلقاء القبض على مستعملي جرثومة الجمرة الخبيثة anthrax، على أراضيها، بُعيد هجوم 11 شتنبر؛ في نفس الوقت الذي نلاحظ فيه عجزا مماثلا في استراتيجية بوش تجاه إيران، مما يهدد بمزيد من ارتفاع أسعار النفط والغاز، وبالتالي جعل ورثة الاتحاد السوفياتي أكثر ثراء مما هم عليه الآن. هناك إذن تناقض قاتل، ومستحيل في الوقت نفسه، بين الأهداف الأمريكية من جهة (متمثلة في القضاء على النظام الحالي في طهران والحد من النفوذ والقوة الروسية)، وعامل ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، وعليه فالسياسة الأمريكية تجاه روسيا هي في حالة تخبط وفوضى وعجز تام.

قطعا ليس هناك من داع للاستغراب أمام المقاربة التي تكشف محدودية سياسية أمريكا الخارجية، فكل ما في الأمر أن أمريكا تعاني من نفس المشاكل التي عانت منها أمم عديدة غيرها خلال قرون خلت؛ والفرق الوحيد الذي يميزها يكمن في كون الولايات المتحدة لا تزال تمتلك، بنسبة كبيرة، بعض القوة حتى في المرحلة الانتقالية التي تمر منها، بعد أن كانت القوة العظمى الوحيدة منذ

سنة 1945. وما عدا ذلك فإن النظام الحالي، سواء أكان أمريكيا أم ماركسيا أم غير ذلك، يواجه معضلة أساسية تتمثل في كونه أعجز من أن يُساس وفق معايير عقلانية، لأنه فاقد للـ"قوانين" أو الضوابط؛ ففي كل بلد من البلدان، وفي كل مجال من مجالات الحياة، (سواء أكانت عسكرية، أم سياسية، أم ثقافية) هناك عدد كاف من المغامرين، والانتهازيين، والمغرورين، والمرضى النفسيين، والمخرِّبين... الذين يخلقون الفوضى أو يقبلون بها. وفي حالة المثال الأمريكي نعرف بأنه سبق للسكرتير الأول في وزارة الدفاع، أن قفز من إحدى نوافذ المستشفى البحري الذي أودع فيه - في مايو/أيار 1949 - لأنه كان يعاني، على ذمة بعض الروايات، من جنون الارتياب paranoia من أن الحرب مع الاتحاد السوفياتي كانت على الأبواب؛ وطبعا هناك نماذج أخرى من الانتهازيين الخُلَّص الذين يمثلهم المحافظون الجدد، والذين كان وجودهم حاسماً في إدارة بوش، ولم يكن لهم من همّ سوى مراكمة الثروة والنفوذ: إن الأيديولوجيات أحياناً لا تصلح سوى لتغطية الطموحات الشخصية، وهذا الحد، مرة أخرى، يوجد في كل مكان، ولا يقتصر على الولايات المتحدة، وتستوي في هذا جميع الأحزاب الحاكمة سواء أكانت اشتراكية، أم رأسمالية، أم أي شيء آخر.

إن التشكيك cynicism في كل شيء هو السمة الطاغية، وأحيانا المسوغ الوحيد للسلوك السياسي؛ وهو ما يمكننا ملاحظته حتى في روسيا أو بريطانيا اليوم؛ وهذا الأمر لا ينطبق على السياسة الخارجية وحدها، بل ينسحب على كل مجالات المجتمع الحالي.

وعندما ننتهي إلى هذه القناعة فلا أحد، سواء أكان منظراً أو إدارياً أم أي شيء آخر، يمكنه أن يُقدِّر أو يتنبأ بالكيفية التي تشتغل يها الأنظمة، وما إن كان الساهرون على تدبيرها أشخاص من ذوي الطموح المحموم، أم من ذوي الأمانة والنزاهة والشرف، لأن المسألة ببساطة في غاية الصعوبة. خاصة عندما نعلم بأن هناك، في غالب الأحيان، هوة شاسعة بين ما يفعله السياسيون وما يقولونه: (وليس مهما هنا الألقاب التي يضفونها على أنفسهم، ولا البلدان التي جاؤوا منها)، لأن ما يفعلونه، لا ما يقولونه، هو الأمر الحاسم، ولأنهم في حالات لا تعد ولا تُحصى سبق لهم أن خذلوا أتباعهم مرارا.

التدمير الميكانيكي

Mechanistic Destruction

سياسة أمريكا الخارجية عند نقطة الصفر[3]

نادرا ما خسرت الولايات المتحدة معركة حربية تقليدية، منذ سنة 1950 على الأقل، لكنها بالمقابل، لم تربح أية حرب. صحيح أنها استطاعت تغيير أنظمة من خلال تدخلاتها المباشرة أو غير المباشرة، أو عن طريق زرع الفوضى subversion، لكن النتائج السياسية لتلك المجهودات - تماما كما كان الشأن في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي أو في إيران عام 1953

[3] (antiwar.com 7 غشت 2007)

- كانت تنتهي غالبا إلى جعل وضعيتها الجيوسياسية أكثر هشاشة عما كان عليه الوضع من قبل. وبصفة إجمالية، فإن أمريكا ارتكبت، وما زالت ترتكب، أخطاء فادحة على مستوى العلاقات الدولية، لتجعل العالم - المنهك أصلاً بالاضطرابات - أكثر هشاشة عما كان عليه الوضع قبل تدخلها في الشؤون الداخلية للدول؛ وعليه فإن من المهم جدا التنبيه إلى أن وضعية الأمريكيين كانت ستؤول إلى وضع أفضل لو أن دولتهم نأت بنفسها عن مثل هذه التدخلات؛ حيث إننا نؤكد، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، بأنها فشلت في كسب جميع الحروب التي خاضتها منذ الحرب الكورية؛ وقد انتبه خصومها منذ تلك الحرب إلى أن الصراع غير النظامي أو المتمركز decentralized conflict كفيل بأن يفت في عضد قوة النار الأمريكية firepower، التي تم إعدادها أصلاً لمواجهة الجيوش النظامية المتمركزة، فضلا عن أنه يشكل الوسيلة الأنجع للتصدي للتكنولوجيا الضخمة والمكلفة.

هذه الحقيقة لم تعد سرّا خافيا على أحد، أما الحقيقة التي تظل مشكلة قائمة فيختزلها السؤال التالي: لماذا تصر الولايات المتحدة على ارتكاب الأخطاء نفسها كل مرة دون أن تستفيد منها؟ فهي الآن، مرة أخرى، بصدد خسارة حربين دفعة واحدة، مخلفة وراءها منطقة شاسعة - تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى تخوم جنوب آسيا - تعمها الفوضى الخطيرة على المستويين السياسي والاستراتيجي؛ فضلا عن وقوفها وراء تجدد اندلاع السباق نحو التسلح arms race في أوروبا، واستعداء روسيا في الوقت الذي كان بإمكانها فيه أن تكسب صداقتها بكل سهولة؛ وهكذا فأينما حَلَلْتَ أو ارتحلت إلا ووجدت الناس يعتبرون إدارة

بوش أسوأ إدارة على مدى قرنين من تاريخ أمريكا، إن لم تكن أسوأها على الإطلاق. إننا نشهد اليوم كارثة غير مسبوقة فيما يتعلق بتسيير أمور السلطة والنفوذ الأمريكيين، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ومَرَدُّ ذلك، من جهة، يرجع إلى الأشخاص الذين يتحكمون في مقاليد الحكم حاليا، وهم طغمة من المهووسين بطموحاتهم الجارفة، الذين لا همّ لهم سوى تحقيق مآربهم الخاصة؛ أما من جهة ثانية، فإن ذلك يعتبر نتيجة منطقية، حتمية، لتراكم متطلبات السياسات الموروثة؛ إضافة إلى غلبة العقلية الموسومة بـ"الحكمة التقليدية المتعارف عليها"conventional wisdom؛ وهذا كله انتهى بنا إلى هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد، حيث تكررت جميع الأخطاء السابقة، ولم تتم الاستفادة من أي درس من دروس الماضي، ولا يزال قصر النظر الرسمي هو سيد المرحلة.

وهكذا فإن جزءاً كبيراً من المشكلة التي تعاني منها الولايات المتحدة - سواء أكان الذي يدير دفة الحكم فيها من الجمهوريين أم من الديمقراطيين - هو اعتقادها الراسخ في أنه من حقها، بل من واجبها، التدخل في أي مكان تشاء، وبأي شكل تريد، وأن مصالحها تمتد لتغطي الكرة الأرضية قاطبة. إن عقيدة التدخل، interventionism، وهي عقيدة يُجمع عليها الحزبان معا، هي الثمن الذي يتحتم أداؤه للحفاظ على المصالح الأمريكية، وعلى ما تعتبره رسالتها الكونية global mission؛ ويجدر بنا، في هذا المقام، أن ننبه إلى أنه ليس هناك ما يميز سياسة الإدارة الأمريكية لبوش الابن عن غيرها من الإدارات السابقة، فالادعاء [بتحمل المسؤولية الكونية] تمتد جذوره إلى القرن التاسع عشر، في سياق

ما عُرف بنصف الكرة الأرضية الغربي Western Hemisphere، والذي صاغه الرئيس الأسبق وودرو ويلسن Woodrow Wilson، هو ببساطة غير عملي، وقد ورّط أمريكا في عدد لا يُحصى من المآزق morasses، التي كانت في غنى عنها لأنها في غير مصلحتها الشخصية، من جهة، ولأنها تشكل مصدر تهديد لمصالح الدول التي تم التدخل فيها، من جهة ثانية؛ والواقع ألا دولة استطاعت أن تضطلع بمثل هذا الدور الدولي إلا وفشلت فيه، وكل من حاول ذلك من قبل إلا وأخفق في مهمته، وكان مآل تدخله إهدار الموارد وحصاد الحماقات والأوهام الزائفة في النهاية.

فالصراعات السياسية لا تحل بواسطة التدخلات العسكرية، والعجز عن حلها أحيانا بالطرق السياسية، أو السلمية، لا يعني أن اللجوء إلى استعمال القوة سيكون أجدى وأكثر فاعلية؛ وهذا الأمر ينسحب تماما على الوضعية السائدة اليوم أكثر من أي من وقت مضى، خاصة مع انتشار التكنولوجيا الحربية، ولا يمكن أن ترتفع الولايات المتحدة عن الواقع الذي حكم العلاقات الدولية طوال قرون؛ وعليه فأمريكا خسرت الحرب في العراق وأفغانستان للأسباب نفسها التي خسرت بها جميع الحروب والصراعات السابقة. صحيح أنها تمتلك التفوق من حيث عدد الجيوش والعدة الحربية، كما كان الشأن دائما، لكن هذه أمور لا قيمة لها على الأمدين المتوسط والبعيد؛ كما أن امتلاك القوة أثبت عدم جدواه أيضاً في صراعات كثيرة عبر العالم لم تكن أمريكا طرفا فيها، كمثال فرنسا في الجزائر، أو الاتحاد السوفياتي في أفغانستان؛ وهو ما يفسر مآل صراعات مسلحة كثيرة خلال القرن

الماضي، بغض النظر عمّن كان في قلب تلك الصراعات، لأن من يقف وراءها في آخر المطاف هي القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأطراف المتصارعة، وتمثل الصين بعد 1947 والفيتنام بعد 1972 مثالين صارخين على ما نقول، وهما ليسا بمثاليْن معزوليْن على كل حال، بل هناك أمثلة أخرى كثيرة غيرهما. فإذن هناك مسألة بديهية يمكن تعميمها على مستوى السياسة الدولية خلاصتها أن الحروب تقف وراءها، وتتسبب فيها، الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والعوامل السياسية أكثر من أي شيء آخر؛ وهذه حقيقة كانت دائما موجودة حتى قبل أن تحاول الولايات المتحدة التدخل في شؤون العالم، وتضبطه على إيقاعها، بزمن طويل.

لكن لماذا؟

كل ما سبق يدفعنا إلى محاولة استقصاء الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تصر على ارتكاب الأخطاء الفادحة نفسها كل مرة: هل هناك مصالح كامنة وراء شن الحروب؟ وهل أوهام التفوق الأمريكي تتكئ على هذه المصالح، أم على الإيديولوجيا؟ أم عليهما معا؟

إن ميزانية الدفاع الأمريكية الضخمة جدّا مبنية، بصفة جزئية، على فرضية تقليدية مؤدّاها أن امتلاك الأسلحة المتطورة، والمعقدة تكنولوجيا، هي وحدها التي تضمن لأمريكا القوة والسيطرة؛ وهذا التفوق، يحكمه ما تملكه اليد من أسلحة، لا ما يمكن أن يحدث في البلاد على المستويين السياسي والاجتماعي، وقطعا فإن العكس هو الصحيح خاصة عندما يهتدي العدو إلى نقط ضعف تلك التكنولوجيا ويستغلها لصالحه، كما وقع بكيفية

مضطردة في العقود الأخيرة، حيث أصبحت تكلفة شن الحروب عالة [على الاقتصاد الأمريكي]، وأصبحت مسألة الحفاظ على الآلة الحربية الأمريكية الباهظة التكلفة من أسباب الضعف الخطيرة، بعد أن أصبحت الحكومة تعاني من عجز هائل وغير قادرة حتى على ترميم بنيتها التحتية المتهالكة؛ وهي حقيقة أبرزتها حادثة انهيار جسر في مدينة Minneapolis، صيف عام 2007، مما كشف عن حقيقة مروعة مفادها أن 70.000 جسر في الولايات المتحدة تعاني من عيب بنيوي في هيكلها.

كان من المفروض أن تحل حرب الفيتنام مشكلة مواءمة التكنولوجيا مع تحقيق طموحات أمريكا العسكرية، لكن ذلك لم يتحقق؛ بعد ذلك وسع الجيش الأمريكي من قاعدته التكنولوجية وانخرط في حرب العراق، التي نشر فيها 140.000 جندي، لكن هذه الحرب كلفه خمسة أضعاف ما كلفته الحرب الفيتنامية (التي شارك فيها 550.000 جندي)؛ ليتم تصنيف حرب العراق على أنها الأعلى كلفة على امتداد الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لأنها اعتمدت على الأسلحة التكنولوجية الأكثر تطورا، والأدهى من كل ذلك أن الجيش الأمريكي المشارك في حرب العراق يراكم نفس تجربة الإحباط وانهيار المعنويات التي عرفها زمن حرب الفيتنام؛ وهكذا فكلما طالت الحرب العراقية وامتدت في الزمن، إلا وكانت وبالا على الجيش الأمريكي، الذي أصبح مضطرّاً لإرغام نفس الجنود على أداء واجبات حربية متكررة؛ لذلك فقد انتهى أغلب الضباط إلى الاقتناع بأن الجيش الآن يُطلب منه إنجاز أكثر مما يتحمل، وأنه يعمل فوق طاقته، بالرغم من التكنولوجيا المتطورة التي يرفل فيها دون حساب.

فلماذا تصر الولايات المتحدة على المضي في هذه الحماقة التكنولوجية؟

إن شئنا الالتزام بالحس النقدي، فإن هوس البنتاغون باللُّعَب العسكرية يحول السياسة الخارجية، الطموحة والعدوانية، إلى مسألة ذات أهمية حيوية؛ فبدون أعداء وصراعات حقيقية أو مفترضة، لن يعود هناك أي مبرر لإنفاق الأموال؛ هذه حقيقة طبعت الطريقة التي حدد بها البنتاغون الأهداف السوفياتية، بعد عام 1947، رغم أن عددا من كبار المحللين في المخابرات المركزية اعترضوا عليها؛ لكن وزارة الدفاع ومؤسسة الأمن القومي، عموما، هما من الضخامة بحيث نجد داخلهما أناسا من كل الأطياف والمشارب والمصالح المتضاربة: هناك خبراء يسهرون على رسم الميزانيات ويسعون إلى اقتناء المعدات الجديدة بدون اكتراث، في الوقت الذي يُوجد فيه محللون استراتيجيون يرون أن لا جدوى من المزيد من كل ذلك، وكل فريق يقوم بعمله الخاص بمعزل عن الفريق الآخر، والنتيجة وجود خلافات حادة ومتناقضة، وهذه التناقضات كانت على الدوام متلازمة.

لكن المسيرين المسؤولين عن المؤسسة العسكرية يعيشون تحت هوس الأوهام التكنولوجية، ذلك أنه حين يأتي وقت تصريف تلك الأوهام وتحويلها إلى مخصصات الإنفاق، فإن مقتنيات الأسلحة تستحوذ على حصة الأسد من المبالغ التي تُضخ في جيوب صناع العتاد العسكري ومن يدور في فلكهم من المتملقين والأتباع. علما بأن هناك إجماعا، عميقا جدا، بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول الإنفاق على الأسلحة، الذي بدأ مع

الديمقراطيين زمن ولاية الرئيس الأسبق ترومان قبل نصف قرن، لكنه لا يزال ساري المفعول، بل ويمتد نحو المستقبل، ولا يهم بعد ذلك إن كانت الجسور والبنية التحتية الأمريكية ستعاني من حالة مزرية، إضافة إلى ما تعانيه الخدمات الصحية المتدنية، وهلم جرا. إن لوبيات الأسلحة ليست قوية جدا فقط في واشنطن وحدها، بل إن مصنعي الأسلحة يعملون على خلق وظائف أساسية في معظم الولايات، بدعوى أن الإنفاق العسكري هو الذي يبقي الاقتصاد واقفا على قدميه؛ ولذلك فإن صناع الأسلحة - وقد عبر عدد منهم عن امتعاضهم الشديد عندما اقترح عليهم نشر أسلحتهم في كل منطقة الخليج بما فيها إيران - هم الرابحون دائما سواء أكسب البنتاغون حروبه أم خسرها، لأن هدفهم الوحيد في نهاية المطاف هو تكديس الأرباح لا غير؛ وعليه فالربح المادي يعتبر دافعا حاسما، حتى وإن لم يكن التفسير الأوحد بالطبع، يجعل الولايات المتحدة تتدخل حيث لا ينبغي لها أن تتدخل.

فرغم أن تقدير حجم النفوذ الحقيقي لصناع الأسلحة يعتبر من سابع المستحيلات، إلا أن ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار هو احتكامهم على لوبيات استراتيجية في واشنطن، ومساهمتهم القوية في تمويل الحملات الانتخابية للسياسيين، مما يجعلهم رابحين دائما من الناحية المالية سواء أكسبت أمريكا حروبها أم خسرتها؛ مع التأكيد على أن الصناعة الحربية ليست العامل الأوحد في رسم معادلة السياسة الخارجية الأمريكية، حتى وإن كانت أهميتها الكبرى غير خافية على أحد.

فهي تتقاطع مع عامل آخر يجسده سياسيون طموحون، مستعدون لأن يقولوا ويفعلوا أي شيء من أجل البقاء في السلطة،

أو من أجل الحصول عليها؛ وهذا العامل أصبح مألوفا بحيث أضحى تكراره مجرد حشو وإطناب، لكن الطرق التشكيكية (cynical ways) التي يتعامل بها السياسيون مع الانتخابات، ومع الرأي العام الأمريكي، تجعل منه عاملاً حاسماً في هذه المعادلة؛ ذلك أنه من الواضح أن هناك فعلا مشكلا متواصلا مع الجمهور، إذ بقدر ما يجهد هذا الجمهور نفسه في تحسس الواقع لفرض قيود استباقية على السياسيين، بقدر ما يلجأ هؤلاء إلى استغلاله لأغراضهم الخاصة قبل أن يلفظوه بعد ذلك؛ وهكذا فالحزب الذي يكون في المعارضة يبدي اهتمامه بالرأي العام الجماهيري طالما كان خارج السلطة، لكنه سرعان ما ينقلب على مواقفه بمجرد توليه مقاليدها، وهذا ما تجلى مؤخرا مع المسار الملتبس الذي سلكه الحزب الديمقراطي؛ هذه هي القاعدة المتبعة عادة، لكن الرأي العام أيضا عنصر لا يمكن تجاهله بسهولة، لأنه قد يلعب دوراً حاسما كما سبق وبيّنا من خلال حربي كوريا والفيتنام. فمن المؤكد أن أغلبية متنامية من الشعب الأمريكي تعتقد بأن الحرب على العراق لا طائل من ورائها، وقد تقف هذه الأغلبية عاجزة - وهي على العموم كذلك - أو قد تتصرف بسلبية كبيرة تكون ضد مصلحتها، لكنها مع ذلك لا تخضع لعملية غسيل دماغ كما يريد أن يصورها لنا أنصار "الاتفاق والرضا المطبوخ" «manufactured consent». ومع الوقت، قد تنتفض الجماهير كرد فعل على السياسة الخارجية الباهظة التكاليف أو التي تتعارض مع أولوياتها، ليتأكد – إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد - أن ما يقع في عالم الاقتصاد هو على قدر كبير من الأهمية، بالنسبة للجمهور ولصناع القرار على السواء. لقد جرى تصنيف

الرئيس جورج بوش على أنه أسوأ رئيس من حيث الشعبية في كل تاريخ أمريكا الحديث، وقد كانت الحرب العراقية والأزمة الاقتصادية على رأس الأسباب التي أدت إلى هذا التصنيف؛ لكن كيف يعقل، والحال أن دور الجمهور يحظى بكل هذا القدر من الأهمية الحاسمة إلى درجة عرقلة أولئك الذين يفضلون الحرب على السلم، ألا يبرز هذا الدور إلا على سبيل الظن والتخمين؟ الجواب على ذلك يكمن في كون هذا الدور قلما يؤخذ على محمل الجد - ولا يُتوقع له أن يكون كذلك - وقد يحتاج إلى وقت أطول مما ينبغي لإحداث الأثر المرجو، وفي هذه الأثناء يتواصل إنتاج الحماقات الكبرى التي يتم اقترافها حتى بعد التنديد بها أو شجبها؛ وعليه فتحول الجمهور إلى قوة نقدية في آخر المطاف هو أمر طبيعي، لكن لا يجوز التعويل عليه كثيراً، كما لا ينبغي التقليل من شأنه أيضا.

أن تكون سياسات بوش فاشلة، وأن تصبح أكثر خطورة في توجيهها للعمل الميداني، هي مسألة مسلَّم بها منذ وقت طويل، لكنها ترسخت لتصبح أكثر بداهة مع مرور الوقت؛ فالإدارة الحالية لبوش الابن تجسد هذه الحقيقة، لكن المشكل كان دائما كذلك منذ عقود، وما قامت به الزمرة المحيطة ببوش ما هو في الواقع إلا تتويج لمنطق أقدم بكثير مما يمكن تصوره، وقد سبق له أن كان وراء تفجّر كارثة قبل سنوات عديدة.

هذه الأفكار السطحية، التي توجه سياسة التدخل الأمريكي، سبق أن ووجهت بسيل من الانتقادات الشديدة من طرف الأوساط العسكرية نفسها، خاصة بعد الصدمة التي أحدثتها التجربة القاسية في حرب الفيتنام - وكتابي الذي أصدرته حول تاريخ هذه الحرب

اقتنته مكتبات القواعد العسكرية الأمريكية، وتناولت المجلات العسكرية محتواه بكثير من التفصيل والتقدير – ومن ضمنها الشهادة التي أدلى بها رئيس أركان القوات المشتركة، الجديد، الأميرال مايكل مولن Michael G. Mullen أواخر شهر تموز/ يوليوز 2007، حيث قال: "إنه مهما بلغ عدد القوات ومهما طال أمد الحرب العراقية، فإن ذلك لن يحدث أي تغيير ما لم يتم تغيير السياسة المتبعة في العراق بشكل جذري"، قبل أن يضيف: "وهذا الموقف يعكس تياراً واقعيا موجوداً لدى المفكرين العسكريين منذ عقود." (لكن المشكلة تكمن فيما إذا كان الأميرال مستعدّاً لتنزيل ما صرح به على أرض الواقع، لأن ذلك يتوقف إلى حد بعيد على اعتبارات خارجة عن إرادته)؛ فعلى غرار المخابرات المركزية (CIA) تحتكم القوات العسكرية على مفكرين استراتيجيين تتميز أفكارهم بالرصانة والعمق، والدليل على ذلك أن البحوث الصادرة عن المعهد الأمريكي العسكري للدراسات الاستراتيجية - علما بأن هناك مصادر أخرى كثيرة غيره - غالباً ما تكون ذات جودة عالية من حيث عمقها التحليلي وحسها النقدي، إلى درجة تجعل كتابات بعض الأكاديميين تبدو مقارنة معها خارج الموضوع irrelevant ، وتبعث على والملل والضجر.

تكمن المشكلة إذن، في أن قلة قليلة من أصحاب القرار هي التي تعير بعض الاهتمام للإنتاج الفكري النقدي الذي تنتجه بانتظام المؤسسات البحثية في أوساط الجيش والمخابرات المركزية؛ فالأفكار النيرة للمحللين الأمريكيين الرسميين ليست هي ما يعوز الإدارة، بل إن الخطط التي تعتمدها هي التي نادرا

ما تصاغ بناء على معرفة موضوعية ترسم حدودها وضوابطها. إن أصحاب الطموحات يقولون ما يريد رؤساؤهم سماعه، وقلما يناقضونهم في رأيهم، بل يكادون يتماهون معهم، وليس العراق إلاّ مثالاً من بين أمثلة كثيرة على الورطة الكبرى التي كانت متوقعة الحدوث تماماً؛ لكن أصحاب القرار يضربون عرض الحائط بالآراء النقدية التي يعبر عنها الجيش، وأغلبية الضباط تنفذ الأوامر حتى مع علمها بقصر النظر الذي يعتورها: لقد علمتهم التجارب المريرة التي عاشوها وجعلتهم أكثر حنكة ومراسا، وهي تجارب يفتقر إليها تماما مثقفو "المحافظين الجدد" وبيروقراطيوهم؛ ومن المحتمل أن تكون إيديولوجيا "المحافظين الجدد" قد استنفدت صلاحيتها ولم تعد ذات جدوى أو قيمة، وقد انتبذ كثير من مفكريها موقف الدفاع، لكن فئة منهم لا تزال مصرة على التمسك بها أو تنزع نحو لعب دور حاسم داخل الحزب الجمهوري.

لقد وصلنا إلى نقطة الصفر فيما يتعلق باستعمال القوة الأمريكية في العالم، إذ لم يعد بإمكان الولايات المتحدة أن تحقق النصر بواسطة مغامراتها الباهظة التكاليف، سواء في كوريا الشمالية، أو في أفغانستان، أو العراق، أو في أي مكان آخر من العالم؛ كما لم يعد بإمكانها إلا استنكاف خططها وسياستها التي تؤدي إلى مزيد من الكوارث، على المستوى الأمريكي نفسه وعلى مستوى البلدان التي تتدخل فيها. إن كل ما تم عرضه من عوامل، سواء تعلق الأمر بالسياسة قصيرة النظر المقترنة باستعمال التكنولوجيا، أو سياسة الإجماع التي توحد بين السياسيين الطموحين وتعمل على تهميش الرأي العام، فضلا عن

صنّاع الأسلحة ومصالحهم المحلية، ومحدودية الجانب العقلاني في تدبير الشأن السياسي، كل هذه العوامل لا يمكنها إلا أن تنتهي بنا إلى المأزق المحتوم؛ ومن الصعب، والحالة هذه، ألا نكون متشائمين حينما نسمح للأوهام بالتحكم في توجيه حساباتنا وتقييمنا للأشياء، بدل الواقعية التي تعتبر الطريق الوحيد الذي يمكنه أن يجنبنا روح التشاؤم والعدمية.

نظرة واقعية على أزماتنا الحالية[4]

أن ينشغل الأذكياء من الناس بالأزمات التي تنشر الصحافة تقارير يومية بشأنها أمر يمكن استيعابه، لكن الأكيد أن تلك الأزمات يمكن أن تستوعب بشكل أفضل لو تم استحضارها ضمن سياقها التاريخي؛ لأن السياق التاريخي، بالإضافة إلى الأسباب والدواعي الحاسمة التي وجهت السياسة الخارجية الأمريكية منذ سنة 1950، هو بمثابة مفتاح فهم الأحداث الخطيرة متعددة الأبعاد التي ظهرت ابتداء من سنة 2000، بعد أن اقترف الرئيس جورج وولكر بوش، ودائرة المقربين منه، حماقات مروعة، وتسبب في دمار لا حد له، لكن مع ذلك فمن الخطأ الجسيم اعتبار بوش، بطريقة أو بأخرى، أصل كل البلاء أو السبب الوحيد في

---

[4](توطئة تمت مراجعتها للترجمة الألمانية لكتاب *زمن الحرب*، الصادر سنة 2007)

تفجر الأزمة الحالية؛ بل لعلنا سنجازف كثيرا إن نحن ركزنا على التفاصيل دون ربطها بما سبقها من عوامل، أو إن نحن اجتزأناها عن نسقها التاريخي الأطول؛ وبالتأكيد، سيكون خطأ فادحا تقييم التدخلات الأمريكية الخارجية دون اعتبار للظروف والملابسات التي أدت إليها، أو إذا لم يتم ربطها بإطارها التاريخي العام.

فقد تغير العالم بسرعة لا مثيل لها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وعرف العقد الأخير حروباً وتغيرات خطيرة تجاوز عددها كل ما وقع منذ سنة 1945؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنواع السلاح التي يمكن اقتناؤها حاليا، وحالة عدم الاستقرار السياسية والدبلوماسية المتنامية التي أعقبت انهيار الشيوعية، فإنه يمكن اعتبار هذه الفترة أخطر فترة عرفها تاريخ البشرية على الإطلاق، فضلا عن كونها فترة أعظم التغيرات التي جرت على توازن القوى العالمية، وهذا ليس فقط بسبب انتهاء مرحلة استحواذ أياد قليلة على الأسلحة الفتاكة، بل وأيضاً بسبب تفجر النعرات القومية والإثنية والدينية من جديد، أما انهيار الاتحاد السوفياتي، فلم يكن إلا عاملا جزئيا ساعد على إفراز هذه الوضعية.

فالطريقة التي تتفاعل بها العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية، على المستوى الدولي، لا يمكن التنبؤ بها في أغلب الأحيان؛ ويزداد الأمر تعقيدا إذا نحن استحضرنا العوامل المرتبطة بالسياسة الداخلية والجو العام السائد داخل البلدان المؤثرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ وهكذا فالعلاقات الدولية ليست معقدة فحسب، بل هي مليئة بالمفاجآت أيضا، وهي ليست كذلك بالنسبة لنا فقط، بل أيضاً بالنسبة لرجال ونساء البيت

الأبيض، وغيره من الأوساط التي تسعى إلى التحكم في مصائر الناس.

إن التناقضات والأخطاء ميزة ظلت ترافق سياسات وأنشطة جميع الدول ذات الأطماع الكبرى، مما كان ينتهي بها دائما إلى شن حروب تكون أطول وأكثر دموية مما تم التخطيط له، وفي نفس الوقت تفرز نتائج سياسية واجتماعية غير مرغوب فيها كالثورات أو الثورات المضادة؛ وظهور النازية والفاشية وسلسلة الحروب التي تعاقبت خلال القرن الماضي، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه بمجرد اندلاع الصراع المسلح، فإن القيم والمؤسسات الإنسانية - التي تحافظ على الاستقرار الاجتماعي في الظروف العادية - تصبح عرضة للتفسخ والانحلال.

لقد ورث جورج وولكر بوش "الحكمة التقليدية" conventional wisdom التي تحيل على الرسالة العالمية، والمصالح الكونية، الموجهة للسياسة الأمريكية على الساحة الدولية؛ وهي الطموحات نفسها التي ظلت تسيطر على زعماء قوى أخرى اعتقدوا هم أيضا بأن الحرب هي أنجع أداة يمكن التحكم فيها لتحقيق الأهداف الوطنية؛ لكن بوش شكّل الاستثناء بتأجيجه لأخطر النزعات الكامنة في صلب المؤسسات والمعتقدات الأمريكية منذ سنة 1945؛ ولم يتوقع أبدا أن يتورط في معضلات الشرق الأوسط - حيث عمل، دون قصد منه، على تمكين إيران من أن تصبح أهم قوة استراتيجية في المنطقة برمتها – التي أدت إلى تدني سطوة وهيبة الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها؛ ولم يخامره أدنى شك بأن الحرب الأمريكية ستعمل على انفصام عُرى التوافقات السياسية الحالية الهشة، وعلى

زعزعة الحدود إلى درجة أصبح معها شبح الحرب الأهلية وإراقة الدماء بسبب الانتماءات العرقية والطائفية يهدد منطقة الشرق الأوسط لعقود قادمة؛ وهذا شبيه إلى حد بعيد بما قام به الرئيس الأسبق كينيديJ.F Kennedy، والرؤساء الذين جاؤوا بعده، حين اعتقدوا بأن تدخلهم في الفيتنام سيكون محدوداً وقصيراً.

فما إن تنطلق أول رصاصة حتى تُصبح "مصداقية" الولايات المتحدة على المحك، كما تصبح مناطق الصراع ذات أولوية بصفة أوتوماتيكية بالنسبة لها؛ ويمسي حاسماً وخطيراً أن تجرفها المزاعم والطموحات إلى التدخل في مناطق جد مختلفة من العالم، حيث تفقد السيطرة على الجيش وعلى النتائج السياسية المترتبة عن هذه التدخلات. إن العالم كان دائماً مجالاً رحبا ومعقّداً جدّا، وهو يزداد تعقيدا يوماً بعد يوم، ومع ذلك فبإمكان الولايات المتحدة – إن هي أرادت ذلك- أن تتأقلم مع هذا الواقع في آخر المطاف، لكن الملاحظ أنها لحد الآن لم تقم بأي خطوة في هذا الاتجاه.

لقد قام الرئيسان جورج بوش وبيل كلنيتون بانقلاب جذري على قائمة المبررات التي كانت تقدم لتمرير السياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي؛ أما بوش الثاني فقد اكتفى بالادعاء بأن هناك «معركة إيديولوجية حاسمة» ضد الأصولية الإسلامية و"الإرهاب"، منتظرا تحقيق نصر سريع في الحرب على العراق سنة 2003، يمكنه من قلب النظامين في إيران وسوريا؛ وإذ يتم تمرير محاربة الأصولية الإسلامية، والإرهاب، كمبرر أساس لشن الحرب على أفغانستان والعراق، فإن هذا المبرر يمكن استعماله لنقل الحرب إلى أماكن أخرى في العالم؛ وهكذا فالرؤساء الذين سبقوا بوش كانوا ينوعون في

وصفاتهم لتحقيق أغراضهم، وإن كانت قاعدة هذه الوصفات ترتكز على مكونات الخوف والتوجس في معظمها، لتبرير الإنفاق العسكري الضخم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ بموازاة مع التدخلات "الاستباقية" preemptive » interventions «التي كانت، دائما، مبررا للتدخلات الأمريكية التي ميزت سياستها الخارجية طوال عقود.

لكن حينما تمت الاستعاضة عن التهديد الشيوعي بالتهديد الإرهابي المزعوم، خلال عقد التسعينيات، فإن ذلك تم بطريقة مصطنعة غالبا، حتى وإن ترك الباب مواربا أمام بعض الاستثناءات، لبناء توافقات مع حلفاء مهمين لأمريكا مثل العربية السعودية، وباكستان، ودول إسلامية "أورثوذوكسية" أخرى. غير أن الإسلام نجح دائما في الحفاظ على وجوده طوال قرون، ولم يتغير إلا قليلا؛ وقد سبق للولايات المتحدة أن جرّبت وصفة الأصولية الدينية في إيران، وأفغانستان وغيرهما من البلدان بعد سنة 1950، كترياق مضاد antidote للشيوعية الملحدة؛ لكن الأكيد من كل هذا أن الولايات المتحدة كانت في حاجة إلى اختلاق تهديد وخطر مزعوم لإضفاء الشرعية على دورها المعولم global role، وتدخلاتها في مختلف أرجاء العالم، بما يجعل من هذه التدخلات أمرا مقبولا في نظر الأمريكيين؛ ويسمح لها، بالتالي، بالإنفاق على آلتها الحربية أكثر مما تنفقه كل دول العالم مجتمعة.

وهكذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا الوسطى منذ سنة 2001، على أبعد تقدير، أهم بؤر التوتر والصراع التي واجهت الولايات المتحدة والعالم أجمع؛ وهي صراعات مع

شعوب إسلامية لم يكن لها وجود يُذكر حينما كانت هناك أنظمة شيوعية يتعين التعامل معها. وقد سبق للرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson سنة 1919 أن قال بأن السلام إذا لم يكن عادلا "فإنه لن يؤدي فقط إلى تجدد الصراع، بل إنه سيفضي إلى كارثة حقيقية"[2]؛ وهكذا فإن انبعاث الأيديولوجيات الإسلامية، وصعود القومية العلمانية في المنطقة، إلى جانب الحركة الصهيونية Zionism والصراع العربي اليهودي الذي لا يبدو له حل في الأفق المنظور، وأشياء أخرى كثيرة... ما هي، في النهاية، إلا نتاج للتدخل الخارجي للدول الأجنبية.

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد جاءت لتؤكد مرة أخرى مخاوف الرئيس ويلسون، فإن ما نعيشه حاليا من صراعات في الشرق الأوسط ما هو إلا تعبير آخر عن شطحات الحركات الاستيطانية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وبينما لم تكن هذه الصراعات لتثير انتباه واشنطن أيام وجود الأنظمة الشيوعية، وظلت في حالة كمون latent مدة طويلة، إلا أنها سرعان ما طفت على السطح بعد 1991 لتصبح معيارا حاسما في تحديد ملامح "العدو"، بعد أن أصبح ضروريا ترويج سياسة ترتكز على نشر الخوف. إنها صراعات مناسبة تفي بأغراض من افتعلها، بقدر ما تبدو وكأنها صراعات طبيعية: لقد باتت الولايات المتحدة في حاجة إلى عدو جديد، وبالتالي فإن عددا من البلدان الإسلامية التي كانت فيما مضى صديقة لها، أصبحت الآن هي هذا العدو.

عمليا يمكن اعتبار الشيوعية حاليا في عداد المنقرضين، ومع ذلك فإن معاناة العالم لا تكف عن التنامي المضطرد رغم اختفاء هذا الذي كان يتخذ ذريعة للحرب الباردة في الماضي؛ والموارد

الهائلة التي كان من الممكن أن ترصدها الولايات المتحدة، والعالم أجمع، لنشر السلم وتلبية الحاجات والرغبات المعقولة للبشرية، تم تحويلها بدل ذلك للاستعداد للحرب والانخراط فيها؛ وأصبح لزاما علينا اليوم مواجهة شبح الحرب ومعاناة الإنسان المنتشرة شذر مذر؛ هذه الوضعية ميّزت النصف الثاني من القرن الأخير على الأقل، أما الآن وقد أصبحت آلات الحرب أكثر فتكا، بقدر ما أصبحت متوافرة وسهلة الوصول إلى أيدي المجموعات الأصولية التي لا تهاب الموت، فإن آفاق استتباب السلم العالمي هي في انسداد تدريجي.

مآزق السياسة الخارجية الأمريكية[5]

ظلت الولايات المتحدة تتخبط في مأزق خطير طوال نصف قرن من الزمان، لأن الأولويات التي فرضتها على ميزانيتها وخططها لم توجّه أبداً سلوكها وأفعالها في الميدان. فهي كانت دائماً تعتقد - وكأنه من واجبها أن تعتقد - بأن التحكم في أوروبا وحده كفيل بأن يقرر إلى من ستؤول السيطرة على العالم مستقبلا؛ ورغم ذلك خاضت حروبا في كوريا والفيتنام، وتخوضها الآن

---

[5](نسخة مراجعة لحوار مع جريدة *L'Unita*، صدرت بتاريخ 16 دجنبر/كانون الأول 2005، مضافا إليها اقتباس جزئي عن الطبعة الإيطالية المحيَّنَة لكتابي *قرن الحروب* التي صدرت عام 2005 *The Century of War)*

في أفغانستان والعراق، أي أنها خاضت حروباً فيما يعرف بـ"العالم الثالث" بصفة عامة، حيث الرهانات محدودة من الناحية العسكرية، وإن كانت تلك البلدان ذات أهمية من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية. لقد كانت أولويات أمريكا محددة ومركّزة على بلدان بعينها، لكنها كانت موجهة أيضا للتحكم في العالم وتوجيه دفته، وهو أمر تبين أنه يفوق بكثير مواردها وإمكانياتها؛ ففي معظم بلدان العالم الثالث التي تدخلت فيها أمريكا – اعتمادا على عملاء محليين فاسدين ومرتشين - مستعملة قوتها العسكرية بصورة مباشرة ومكثفة، تبين أن مآلها كان الفشل، كما تبيّن بأن قوتها العسكرية كانت غير ناجعة؛ وكانت النتيجة تكلفة مالية باهظة جدا فضلا عن استعداء الشعب الأمريكي.

فقد حرص البنتاغون على إنتاج ترسانة استراتيجية متطورة، شملت الطيران الحربي والأسلحة النووية، وجعل الاتحاد السوفياتي على رأس قائمة أهدافه، وجهّز نفسه استعدادا لحرب برية في شرق أوروبا... وفي هذا الخضم استمرأ منتجو الأسلحة هذه المقاربة المكلفة، وظلوا يتمتعون بالقوة والنفوذ الكبيرين؛ ثم اختفى الاتحاد السوفياتي فجأة من الوجود، لتجد الولايات المتحدة نفسها في مأزق حقيقي ينطوي على مفارقة أساسية لأن آلتها الحربية باهظة التكلفة أصبحت فاقدة لكل جدوى، ومن دون فائدة ترجى لخدمة سياستها الخارجية. فقد خسرت أمريكا الحرب في الفيتنام، وعلى الرغم من تمكنها من إسقاط أنظمة شعبية في كل من البرازيل والشيلي وغيرهما من دول أمريكا اللاتينية، إلا أن قوتها الحربية أضحت محدودة الفاعلية عندما تعلق الأمر بالتعامل مع الآثار المترتبة عن المشاكل الكبرى الاجتماعية والسياسية،

وبالتالي أصبحت أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وشرق آسيا، متحررة من ربقة التحكم الأمريكي أكثر من أي وقت مضى.

من الناحية الاستراتيجية أيضا، تراجع نفوذ الولايات المتحدة في الدول الشرق أوسطية الغنية بالنفط، بسبب ارتكابها لكل ما يمكن تصوره من أخطاء: فقد دعمت الأصولية الإسلامية ضد الشيوعية، وضد الحركة القومية العلمانية؛ كما دعمت العراق ضد إيران في ثمانينيات القرن الماضي؛ وسياستها الآن لا تتسبب فقط في خسارة حرب العراق عسكريا، بل هي تعمل أيضا على استعداء معظم من كانت تربطها بهم علاقة صداقة سابقا في المنطقة، بينما أخذت إيران تبرز كقوة إقليمية حاسمة.

وهكذا فالعالم كله بات يعاني من مشكلة أساس تتلخص في الطموح الأمريكي، الذي يتكئ على مجرد وهم يسعى لمد ظلاله التي توحي بأن امتلاك أمريكا لقوة عظمى، كفيل بأن يخولها تحديد وتوجيه المسارات السياسية والاجتماعية في أي مكان تريد من العالم. وحينما كان الاتحاد السوفياتي موجودا، كانت قوته العسكرية تشكل قوة رادعة، وكان يساهم في تحييد الجبروت العسكري الأمريكي، وبالتالي كان هناك توازن جزئي، رادع يتأسس على الرعب المتبادل، على مستوى ميدان الرقعة الأوروبية؛ فضلا عن أن الاتحاد السوفياتي كان دائماً ينصح حلفاءه، والبلدان الدائرة في فلكه، بالتصرف بحذر حتى لا يتم استفزاز الولايات المتحدة، وشكل هذا عامل ضبط وكبح يفتقده العالم اليوم.

من جهة أخرى، وعلى غرار تلاشي حلف وارسو، فإن حلف شمال الأطلسي NATO يسير الآن قدماً نحو التفسخ والانحلال،

مقتفيا في ذلك مصير منظمتي SEATO* وCENTO**. فإذا كان من المحتمل جدا أن حرب 1999 ضد صربيا قد أنذرت بتفكك حلف شمال الأطلسي (النيتو)، فإن الحرب على العراق قد فجرت خلافا عميقا داخل الحلف، الذي قادته أمريكا، والأمر نفسه حدث بشأن إرسال قوات إلى أفغانستان، ثم بشأن وظيفة النيتو فيما يخص إدارة شؤون العالم خدمة للمصالح الأمريكية، بدل مقاومة تهديد سوفياتي محتمل لم يعد له وجود. لقد بات محتملا جدا أن تسير التحالفات التي تقودها أمريكا، على غرار النيتو، نحو التفكك الفعلي إن لم يكن نحو الزوال المبرم.

لقد تمكنت ثمان دول على الأقل من امتلاك أسلحة نووية، لكن الأمم المتحدة تقول بأن حوالي ثلاثين دولة لديها من الخبرة والموارد ما يؤهلها لدخول نادي القوى النووية، ومع هذا التحول أصبح العالم متحررا أكثر من قبضة الهيمنة الأمريكية، لكنه أصبح متحررا أيضاً من أشكال الهيمنة التي كانت سائدة أيام الاتحاد السوفياتي، عندما كانت الدول فقيرة بما لا يسمح لها بإنتاج السلاح النووي. لقد أضحى العالم أكثر خطورة من ذي قبل، وسبب ذلك في الغالب راجع إلى كون أمريكا لا تريد أن تعترف

---

* SEATO منظمة حلف جنوب شرق آسيا South East Asia Treaty Organization: حلف تأسس على غرار حلف شمال الأطلسي NATO [المترجمون].

** CENTO= Central Treaty Organization: حلف تأسس عام 1955 وضم في عضويته كلا من تركيا وإيران وباكستان والمملكة المتحدة، وقد انحل سنة 1979 [المترجمون].

بمحدودية قوتها، إذ لا تزال تساورها نفس الطموحات، والأحلام، التي كانت تراودها قبل خمسين سنة خلت، علما بأن انتشار جميع أنواع الأسلحة له زخمه الخاص الذي تسهم فيه بشكل لا حد له الصادرات الأمريكية الضخمة من الأسلحة.

لم يكن العراق على رأس أجندة بوش حينما اعتلى سدة الحكم سنة 2001، لكن إدارته كانت ملتزمة رغم ذلك بتركة سياسة خارجية "استشرافية ومقدامة" «forward-leaning» حسب تعبير دونالد رامسفيلدDonald Rumsfeld، كما كانت ملتزمة بسياسة التدخل العسكري military activism. ولو لم تحدث هجمات الحادي عشر من أيلول/شتنبر، لكان واردا أن تقوم إدارة بوش بمواجهة الصين، التي تمتلك الأسلحة النووية، والتي تعتبرها الإدارة الأمريكية "نداً منافساً" لها في مساحة شاسعة من شرق آسيا؛ ولكانت ستفعل ذلك الآن أيضاً لولا أن التدخل في العراق أوقعها في ورطة حقيقية من الناحيتين العسكرية والجيوسياسية، وتسبب في استعداء ونفور alienation الرأي العام الأمريكي بطريقة أسرع مما فعلته حرب الفيتنام.

لقد دب الوهن في القوة العسكرية الأمريكية، وأصبحت أسلحتها غير فعّالة، ومن المحتمل أن يتشظى العراق سياسيا إلى كيانات طائفية وجهوية (على غرار أفغانستان)، أو يسقط في أتون الحرب الأهلية، فلا أحد بمقدوره أن يتنبأ بما تخبئه الأيام له. ومن وجهة نظر عراقية صرف، فإن هذه الحرب تعتبر كارثة حقيقية، ولكنها من المنظور العام لم تزد على تكرار إخفاقات وتورط سلسلة من الرؤساء الأمريكيين السابقين، سواء في كوريا أو الفيتنام أو غيرهما من الأماكن.

وبالرغم من انقسام المقاومة العراقية، فإن هذا لن يجنب الولايات المتحدة مرارة الاندحار والهزيمة، كما أنه لن يجنب العراق صدمة كبرى، كما يعتقد البعض، وكما تنبأ به بعض الخبراء الأمريكيين الرسميين حتى قبل نشوب الحرب فعلا، لكن لا أحد أخذ رأيهم على محمل الجد، تماما كما حصل عندما تنبؤوا بكارثة حرب الفيتنام خلال ستينيات القرن الماضي؛ إننا نعيش في عالم مأساوي حيث أصبحت الحرب بدل السلم فضيلة، وحيث تروج لوبيات صناعة الأسلحة للفكرة الشعبية الداعية إلى التشبث بالأسلحة إلى درجة جعلها من طقوس العبادة cult of weaponry، فقط من أجل تحقيق مزيد من الأرباح. طبعا يمكن للولايات المتحدة أن تستشرف سبل إنهاء مأزقها في العراق، لكن مفاتيح تحقيق ذلك تبدو في يد إيران وحدها؛ ومن الناحية العملية فليس هناك من داع أو حافز يدفع إيران لإنقاذ إدارة بوش من الخسائر التي تتكبدها، سواء في العراق أو على مستوى الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة؛ وعليه، ومن الناحية الجيوسياسية الصرف، فإن إيران تبدو الرابح الأكبر من دحر صدام حسين.

إن المعارضة العالمية أصبحت غير ممركزة إلى حد كبير، ومعها أصبحت الولايات المتحدة عاجزة بشكل غير مسبوق عن احتوائها؛ وهي في سعيها لضمان هيمنتها وتسلطها ستنتهي إلى الإفلاس المالي، وسينفرط عقد تحالفاتها بكل تأكيد.

3- التحالفات وحلف شمال الأطلسي NATO

حتى قبل قرن من اتخاذ إدارة بوش قرار إعلان روسيا عدوّاً - وتمديد النيتو NATO شرقاً، واقتراح بناء أجهزة مضادة للأنظمة الصاروخية على أرض بولندا وجمهورية التشيك - فإن أمريكا كانت تعتقد بأن روسيا تشكل عدوّاً محتملاً لها. فـ"بروكس آدمز" Brooks Adams وصديقه الحميم "روزفلت" Theodore Rooseveltكانا يعتقدان بأن هناك تهديداً سلافيا منذ مدة طويلة، ولذلك كان روزفلت يساند اليابان سرّاً في حربها ضد الروس منذ سنة 1903. وفي الفترة التي أعقبت سنة 1945، كان الرئيس ترومان Truman ومستشاريه غالباً ما يعتمدون على وصية منسوبة للقيصر بطرس الأكبر (وهي وصية ملفقة على كل حال) لاستفزاز ستالين حتى يفصح عن نواياه الحقيقية، بوضع الشيوعية على رأس قائمة سياسات روسيا التوسعية. لقد قدّم لينين للغرب مبررا مجانيا لاستعداء وشيطنة روسيا تحت يافطة الشيوعية، لكن الشيوعية اندحرت ورغم ذلك استمر الخوف من روسيا لأن هذا الخوف كان دائماً حاضرا.

ضمن هذا السياق، وفي شهر أبريل من عام 1949، تم تأسيس حلف "النيتو"، الذي وضع بين يدي الولايات المتحدة آلية تساعدها على فرض هيمنتها، السياسية والأيديولوجية، على دول أوروبا الغربية، ثم أصبح هذا العامل محدِّدا أساسياً في كل خطط أمريكا

وحساباتها اللاحقة؛ فوجود الشيوعية في روسيا إذن لم يكن إلا مبررا شكليا – وإن كان مفيدا جدا – لأمريكا؛ ولو لم ينشأ هذا الحلف، وهو حلف دفاعي خاص بأوروبا الغربية أصلا، لكان محتملا جدا إنشاء قوة ثالثة، كتلك التي نادى بها الرئيس ديغول ورئيس الوزراء تشرشل، تكون مستقلة ولا تضم عضوية أمريكا وتَحكُّمها؛ فما كان يخشاه الزعيمان الفرنسي والبريطاني أكثر من أي شيء آخر هو بروز ألمانيا جديدة، وليس خطر الاتحاد السوفياتي؛ ورغم وجود انشغال بشأن احتمال قيام عناصر شيوعية بأعمال تخريبية داخل أوربا الغربية، إلا أن احتمال قيام الاتحاد السوفياتي بهجوم عدواني كان احتمالاً ضعيفاً جدّاً؛ فقد التزم الروس دائما بسياسة هجومية سلمية لذلك ظلت واشنطن تعتبرهم أضعف من أن يقوموا بشن أي حرب؛ وعليه فالولايات المتحدة كانت تعارض من حيث المبدأ فكرة وجود أوروبا مالكة لنفسها ولقرارها، ومستقلة بنفسها في سياستها الخارجية.

شكليا، قدم حلف النيتو نفسه على أنه عدو للاتحاد السوفياتي، واستعدت الولايات المتحدة لمواجهته ببناء ترسانة نووية متفوقة ساحقة؛ لكنها من الناحية العملية كانت تعمل على توجيه الأنظار بعيدا عن فكرة أوروبا غربية، مستقلة بنفسها، نحو فكرة الخوف من الاتحاد السوفياتي، مما يستوجب إعداد الرد بالالتفاف حول "عقيدة أطلسية" "Atlanticism"، واستجداء الحماية بالاصطفاف وراء الدرع الأمريكي، ليُصار إلى تبني هذه الأيديولوجية الجديدة. لكن بمجرد انهيار الاتحاد السوفياتي، عام 1991، فإن حلف النيتو أصبح نشازاً؛ والعالم الذي كان ينعم بالاستقرار، لأن سلوك الاتحاد السوفياتي كان قابلاً للتنبؤ نسبيا،

أصبح الآن عالماً أخطر ممّا كان عليه بكثير، ويحمل في طياته مفاجآت لا حصر لها، ولا يفرز عدوّاً يسهل تحديد ملامحه والتكتل لمواجهته.

في أواخر التسعينيات صرحت إدارة كلينتون بأن "حلف النيتو يمكن أن يتحول إلى قطعة أثرية من الماضي" إذا قام الأوربيون بإنشاء منظمة عسكرية خاصة بهم، خارجة عن دائرة السيطرة الأمريكية؛ وفي هذا الصدد تم تقديم عدة اقتراحات بخصوص إنشاء قوة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي، تكون غير خاضعة للفيتو الأمريكي أو نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي الذي يثير حنق الأوروبيين بحكم طابعه الوهمي. فكثير من دول أوروبا، خاصة ألمانيا، أصبحت تنظر إلى النيتو على أنه نظام لا يضمن الاستقرار، وهو مؤشر على سياسة واشنطن الأحادية unilateralism المتنامية التي بدأت مع إدارة كلينتون، لأن العقيدة الأطلسية Atlanticism لم تعد تتمتع بنفس البريق بالنسبة لمنطقة أصبحت تضاهي أمريكا من حيث القوة الاقتصادية، وتناقش إحداث عملة موحّدة ومنظمات قوية، ولم تعد تواجه خطراً شيوعيا يفرض عليها أن تتوحد خلف غطاء دفاعي أمريكي.

وقد تأكد هذا الطموح خلال الحرب على يوغوسلافيا، (أو ما يعرف بحرب كوسوفو التي اندلعت في مارس 1999)، حيث كان لكل عضو من أعضاء النيتو حق الاعتراض على العمليات العسكرية الأمريكية، مما شكل لها رسنا ألجم تحركاتها بصفة مستمرة؛ ولهذا صممت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وإدارة بوش، على الإفلات من قيود النيتو التي حدت من حرية أمريكا في التحرك، قبل 11 شتنبر 2001 بفترة طويلة، وإن

كانت المحافظة على النيتو كحلف سياسي تجد ما يبررها في الحاجة إلى قطع الطريق أمام إنشاء منظمة عسكرية مستقلة تحت إشراف الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما يفسر أن إدارة بوش، حينما جاءت إلى السلطة، التزمت أيضا بالتقليل من تدخلاتها في البلقان، مفسحة المجال في ذلك لحلفائها الأوروبيين.

لكن بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أبلغت الإدارة الأمريكية حلفاءها الأوروبيين بأن مجال مساهمتهم يقتصر على تقديم القوات المحاربة، أما تحديد مكان وكيفية استعمال تلك القوات فأمره متروك للولايات المتحدة وحدها. لهذا ونظرا لسياساتهم الداخلية، وتمثلهم لأنفسهم كقوى عالمية من الطراز الأول، فإن الألمان، والفرنسيين، والإيطاليين وغيرهم، قاموا بإرسال أعداد قليلة من القوات المسلحة إلى أفغانستان، حتى وإن ظلت العقيدة الأطلسية مهيمنة على عقول كثير من الأوروبيين، خاصة البريطانيين منهم. وقد استنكف البنتاغون من الاستعانة بالقوات الأجنبية في البداية، لكنه اضطر إلى الاستعانة بها أخيراً عندما طال أمد الحرب الأفغانية أكثر مما كان متوقعاً، فرحبت واشنطن بالدعم الإضافي من القوات، لكنها رفضت التشاور مع شركائها في النيتو بشأن القضايا العسكرية والسياسية، فبدأت بذلك تُقلق كبار حلفائها. وعليه فإن ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أنه رغم استمرار أوروبا في حشد قواتها المسلحة إلى جانب الولايات المتحدة، إلا أنها تعمل في الوقت نفسه على استرجاع استقلالية قرارها وهويتها الخاصة، وإن بطرق متفاوتة بين بلدانها.

وحينما صرحت إدارة جورج بوش في التقرير الرباعي لشؤون Quadriennal Defense Review Report الدفاع الصادر في سبتمبر/أيلول 2001، بأن «أمريكا تلعب دوراً أمنياً فريداً من نوعه في العالم»، فإنها كانت ترى في حلف شمال الأطلسي مجرد مصدر للقوة البشرية المحاربة فقط؛ واعتبر الصقور المدنيون - أمثال ديك تشيني ودونالد رامسفيلد الموجودين داخل وزارة الدفاع - ذلك عاملا حيويا لخوض الحرب في العراق، واحتمالاً في إيران وسوريا وغيرها من الأماكن، بعد أن يتم تحقيق النصر السهل في العراق؛ لكن لا يجب للمسألة أن تتجاوز حجمها بالنسبة لأعضاء النيتو، أي اعتبار أنفسهم مجرد خزان يقوم بتزويد أمريكا بالقوة البشرية دون أن تقدم هذه أي التزام بشروط مقيّدة.

وبما أن هذه النظرة الشمولية - التي كان لها ما يشبهها في الماضي - أصبحت أمراً راسخا في سياسة إدارة بوش، فإن التزود بالأعداد الكافية من المقاتلين أضحى مسألة حيوية بالنسبة لواشنطن؛ لكن في المقابل أصبح حلفاؤها في النيتو يدركون تهور مطالبها، حيث باتت لا تتوقف عن طلب مزيد من القوة البشرية المقاتلة دون قيد أوشرط؛ ولهذا السبب تحديداً فإن النيتو يعيش حاليا حالة التفسخ والانحلال، يدل على ذلك رفض ألمانيا، وحلفاء آخرين أساسيين، أول الأمر تزويد أمريكا بالأعداد المطلوبة من الجنود، التي يتضاعف الطلب عليها باستمرار بسبب طول الحرب في أفغانستان والعراق، وتوالي سلسلة الإخفاقات فيهما.

إلى جانب ما سبق هناك دواع أخرى لشعور أعضاء النيتو بالقلق، فقد أصبحت روسيا الآن أول منتج للغاز الطبيعي في

العالم، مما مكنها من الخروج من أزمتها ومشاكلها الاقتصادية التي عرفتها خلال التسعينيات؛ وقد أصبحت البلدان الأوروبية تتوقف على الغاز المستورد من روسيا، مثلها في ذلك مثل اليابان والصين اللذين أصبحا يعتمدان على النفط الإيراني، وفوق ذلك فروسيا تمتلك أسلحة حديثة أيضا، وهي تصدّرها لكل من هو مستعد لأداء ثمنها، وهي تعمل جاهدة على بسط نفوذها. يحدث هذا في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة ليس فقط لإنشاء أنظمة مضادة للصواريخ في بولوندا وجمهورية التشيك - وهما عضوان جديدان في النيتو - بل تشجع أيضاً جورجيا وأوكرانيا على الانضمام إلى الحلف؛ بينما تعتبر روسيا توسع النيتو شرقاً إجراء معادياً جدّاً، وتقول بأنها ستخترق أي درع مضاد للصواريخ missile shield. علما بأن الولايات المتحدة ما زالت تحتاج إلى قوات النيتو في حربها الأفغانية، كي تضيفها لنحو 30.000 جندي من قواتها المحاربة هناك. أما فيما يتعلق بإيران، فإن أعضاء الحلف منقسمون جدّاً بصدد استعمال العقوبات ضدها، لأن الإيرانيين يمتلكون النفط، وطفرتهم الاقتصادية الجديدة تجعل من المقاطعة الأمريكية التي تقودها واشنطن مسألة خلافية. إن العقوبات الاقتصادية إذن فاشلة، ولا تزال الحكومات الأوروبية تمنح إيران تأمينات ضخمة عن القروض (التي وصلت 18 مليار دولار سنة 2005، ولم تنخفض إلى أقل من ذلك في الوقت الراهن).

ظلت أعداد الجند تشكل مسألة خلافية إلى حدود سنة 2008، حيث إن الولايات المتحدة كانت لا تزال عاجزة عن التزود بما يكفي من القوات التي تحتاجها في أفغانستان لحسم هذه الحرب،

الطويلة وغير واضحة الأفق، كما أن مجال تدخلها امتد إلى المناطق القبلية شمال باكستان، في الوقت الذي التقطت فيه حركة طالبان أنفاسها واستعادت قوتها. وقد رفضت ألمانيا، على الخصوص، إرسال مزيد من الجنود؛ وهي تعارض الأنظمة المضادة للصواريخ وتوسيع النيتو ليشمل أوكرانيا وجورجيا المتاخمتين لروسيا، وتعتبر كلا الإجراءين استفزازيين. إن مصداقية حلف النيتو تتوقف كلية على مدى التزام أعضائه بضخ مزيد من القوات المحاربة، لكن واشنطن تعلم بأنها لن تحصل على ما تطلبه من أعضاء الحلف، خاصة وأن إدارة بوش نفسها لا تعرف بالضبط ما تحتاجه، والأدهى من كل ذلك حجم المدة التي ستستغرقها الحرب. لقد أخفقت واشنطن في فرض إرادتها التحكمية على النيتو بخصوص هذه القضية الحاسمة، وانتهت أحلامها في بسط هيمنتها على أوروبا إلى ما لا نهاية؛ وبالتالي فإن نظام التحالف الذي بنته هو في طريقه إلى الزوال، بل ربما يكون قد صار إلى زوال فعلا قبل أن تجد هذه الكلمات طريقها إلى الطباعة.

وهذا الأمر لا يقل أهمية، وحسماً، عن مسألة الدور الذي باتت تلعبه أوروبا في الاقتصاد العالمي؛ فبما أن أوروبا أصبحت أقوى بكثير مما كانت عليه من قبل، وبما أن الولايات المتحدة لم تعد تسيطر اقتصاديا كما كانت تفعل بعد الحرب العالمية الثانية، فإن أوربا طورت هوية توافق قوتها الاقتصادية الجديدة. وقد ظهر هذا المعطى في الوقت الذي برزت فيه دول مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا، إضافة إلى الدول الغنية بسلعها، ككيانات لها أدوار أساسية وفارقة في الاقتصاد العالمي. إن مغامرات الولايات

المتحدة في العراق وأفغانستان لم تعد لها أية علاقة بأولويات أوروبا؛ بل على العكس من ذلك، أصبحت تقف حجر عثرة في طريق مبادلاتها. وبالمقابل، فإن حلف النيتو يظهر الآن كبنية متهالكة لحرب باردة ولَّت، كانت فيها الشيوعية تلعب دوراً أهم من المبادلات. وباختصار فإن أوروبا هي الآن بصدد إعادة تشكيل هويتها الخاصة بها، وهي هوية تتماشى ومصالحها، بعد تلاشي الشيوعية التي شكلت العامل الذي توحد الآخرون ضده، واعتبروه فزّاعة طوال الفترة الممتدة بين 1945 و1991؛ أما مجاراة الولايات المتحدة في تعريفها لمصالحها - وهو تعريف يتلخص في التصدي "للإرهاب" أينما كان، حتى لو كان داخل الدول الغنية بالنفط - فلم يعد ينظر إليها على أنها مبنية على أسس عقلانية في أوروبا؛ وذلك بالضبط ما يجعلنا نعيش حاليا مرحلة انتقالية.

هناك أيضاً أبعاد كونية حيوية لهذا الوهن القاتل الذي دب في جسم الهيمنة الأمريكية، لن أناقشها هنا بتفصيل، ولعل إفلات كوريا الجنوبية من قبضة أمريكا وهيمنتها، مثال من بين أمثلة أخرى كثيرة عنه، (حيث بلغ حجم المبادلات بين كوريا الجنوبية والصين 145 مليار دولار عام 2008)؛ أما تايوان التي كانت هي أيضا مثالاً آخر عن البؤر الساخنة للحرب الباردة، فهي الآن بصدد إيجاد حل لها، لأن صينيي تايوان أصبحوا يهتمون أكثر بشراء الأسهم في الأسواق المالية، ويتبادلون السلع والخدمات مع "الشيوعيين" ومع رجال الأعمال في جمهورية الصين الشعبية، حيث أصبح ما لا يقل عن 20 فرداً من هؤلاء من أصحاب الملايير، وأصبحت الصين الآن ثالث قوة اقتصادية عالمية، كما أصبحت تثير شهية كل دول المنطقة، بما في ذلك استراليا.

وفي المقال الموالي سنتناول بالتحليل مسألة تفسخ وانحلال القوة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي - الذين يشكلان الدعامة الأساس للقرن الأمريكي - في ضوء الانتخابات الرئاسية لسنة 2004.

التحالفات في ظل الانتخابات الأمريكية[6]

كانت التحالفات دائما هي السبب الرئيس لاندلاع الحروب خلال التاريخ المعاصر، لأنها عملت على إزاحة القيود والكوابح inhibitions التي من شأنها أن تدفع بلدانا مثل ألمانيا وفرنسا، وغيرهما، إلى التفكير مليا قبل اقتحام متاهات الحرب التي لا تؤدي إلا إلى الموت والدمار؛ ولذلك فزوال التحالفات شرط أساس وحيوي لعالم خال من الحروب.

تكمن قوة الولايات المتحدة، إلى حد بعيد، في قدرتها على إقناع الدول الأخرى بأنه من مصلحتها الحيوية أن تضطلع أمريكا بدور [شرطي] العالم؛ فإذا ما انتهت قدرتها على لعب هذا الدور، فإن النظام العالمي عندها سيعرف تحولاً جذريا ستكون نتائجه وتداعياته في آخر المطاف شبيهة، في أبعادها وآفاقها، بتلك التي عرفها انهيار المعسكر السوفياتي. إن أبعاد ما تعتبره أمريكا رسالتها الكونية تبدو الآن أكثر خطورة وطموحاً من أيام وجود

[6] (جريدة كاونتربانش *Counterpunch*، مارس/آذار 2004)

الشيوعية، فعلى الأقل وقتها كان الخوف من الاتحاد السوفياتي وحده كافيا لإضفاء الشرعية على وجود حلف النيتو، مقدما لواشنطن مسوّغا يبرر نزعاتها في الهيمنة على العالم؛ أما الآن فقد اختفى أعداء وأخذ مكانهم أعداء جدد، وكثير منهم كانوا فيما مضى حلفاء سابقين أو دولاً مسالمة، ولذلك فالولايات المتحدة اليوم في حاجة إلى حلفاء، لكن تبدو هي نفسها عاجزة عن تحديد درجة هذه الحاجة، كما تبدو الدول الصديقة [لأمريكا] نفسها غير مستعدة للارتباط "بتحالفات القوى الراغبة" ‘coalitions of the willing’ بصفة غير مشروطة ولا نقدية.

لم يكن إعلان الرئيس بوش في 19 سبتمبر/أيلول 2002 عن خوض حروب "استباقية"، ومن جانب أحادي إن اقتضى الأمر، يندرج ضمن نظرية مغرقة في الغموض، أو يشكل قطيعة مع الماضي وإعلان انطلاقة جديدة؛ ذلك أنه منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وبغضّ النظر عمن كان في سدة الحكم (ديمقراطيين أم جمهوريين)، فإن الولايات المتحدة ظلت تتدخل بطرق شتى، لا عد لها ولا حصر، في الجزء الغربي من الكرة الأرضية – بدءاً بإرسال بحريتها لنجدة الطغاة الدكتاتوريين الأصدقاء، وانتهاء بحق الشعوب في تقرير مصيرها [حسب زعمها] -؛ بل إن الإدارة الديمقراطية الأمريكية التي كانت وراء تأسيس الأمم المتحدة أعلنت بما لا يدع مجالا للبس بأن الجزء الغربي من الكرة الأرضية هو مجال للتدخل الأمريكي على سبيل الحصر، كما أنها قامت بتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كجهازين للتحكم في الاقتصاد العالمي.

فالحزب الديمقراطي هو الذي كان يقف وراء إرساء معظم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، بداء بعقيدة ترومان The Truman Doctrine سنة 1947، وتأسيس حلف النيتو، وانتهاء بنشر خرافة قوة النار والحديد firepower التي وحدها تعتبر حلا لكثير من مشاكل العالم السياسية، مرورا بمأسسة السباق نحو التسلح؛ وعليه فإن الديمقراطيين يتحملون أيضا نصف المسؤولية، عن المعضلات الاستراتيجية الخطيرة التي تواجه أمريكا حاليا، والتي نتجت عن التوافق "الثنائي" [الديمقراطي - الجمهوري]. لقد أسس الرئيس جيمي كارتر Carter للمغامرة الأفغانية في يوليوز/تموز 1979، آملاً أن يقع السوفيات في مستنقعات الوحل الأفغانية الشبيهة بتلك التي خبرها الأمريكان في حرب الفيتنام، كما كان كارتر أول من شجع صدام حسين على مواجهة الأصولية الإيرانية، وهي سياسة سار على نهجها الرئيس ريغان Reagan لاحقا، رغم أن الأول كان ديمقراطيا والثاني من الحزب الجمهوري.

وفي نفس السياق كتب جوزيف ستيغليتز Joseph E. Stiglitz، الذي ترأس مجلس الرئاسة للمستشارين الاقتصاديين في الفترة ما بين 1993 و1997، بأن إدارة كلينتون هي التي أججت "الإرث التحكمي" «hegemonic legacy» في عالم الاقتصاد، أما بوش فلم يزد عن كونه واصل المسير على نفس المنوال، بحيث إن عقد التسعينيات كان قد تحول إلى "عقد التحكم الأمريكي في الاقتصاد العالمي بامتياز"؛ والذي حدد معالم هذا التحكم خبراء المالية الديمقراطيون إلى جانب خبراء الضرائب

المحافظين، مما أفضى إلى ظهور «سلسلة من الأزمات الاقتصادية المتعاقبة»؛ فأقامت الولايات المتحدة الحواجز الجمركية trade barriers، ومنحت دعما سخيا للزراعة الصناعية agribusiness، بينما أوصت، بل فرضت على البلدان التي كانت تمر بأزمات مالية خانقة التقليص من الإنفاق و"انتهاج سياسات مغايرة للسياسات التي اتبعناها نحن"[1]؛ وطبعا مهما ناقشنا حجم الاختلاسات peculation الداخلية والخارجية التي كانت وراءها إدارتا كلينتون وبوش، فإننا لن ننتهي إلا إلى أن هذا الحجم كان ضخما جداً في كلتا الحالتين، وبجميع المقاييس.

ففيما يتصل بالشؤون الخارجية والعسكرية، كانت الإدارتان معاً ضحية هوسهما المَرَضي procurement fetish بالحصول على العتاد، معتقدتين بأن الأسلحة الباهظة هي أنجع من الاستراتيجيات السياسية الواقعية، والحقيقة أن مثل هذه الأوهام هي التي أدت إلى حرب الفيتنام ومن ثم إلى وقوع الكارثة. إن الاستراتيجيات المتميزة التي تُبشر بالوسائل التكنولوجية الكفيلة بتحقيق النصر كانت دائما حاضرة معنا منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، لكنها لا تَعْدُو أن تكون بالأساس عبارة عن تمارين في العلاقات العامة، هدفها الحث على تقديم مزيد من طلبات الشراء إلى صنّاع الأسلحة، وتسويغ ميزانيات أضخم للمصالح العسكرية المنافسة؛ وفي عهد الرئيس كلينتون استمر البنتاغون في طبخ مختلف الاستراتيجيات "الكبرى"... وطلب الأسلحة الجديدة (وكان له ما أراد) من أجل تحقيق تلك الاستراتيجيات. هناك طرق كثيرة لقياس ميزانيات الدفاع باعتبار عامل الزمان، وبالرغم من بعض التأرجحات القليلة، فإن توافق

الحزبين [الجمهوري والديمقراطي] حول ميزانية وزارة الدفاع استمر على نفس الوتيرة منذ سنة 1945؛ وفي يناير من عام 2000 أضاف كلينتون 115 مليار دولار إلى ميزانية البنتاغون الخماسية، متجاوزاً بذلك المبلغ الذي طلبه الجمهوريون، وحينما غادر كلينتون كرسي الرئاسة، وصل مبلغ التزود بالأسلحة الأساسية نصف تريليون دولار، دون احتساب أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ التي بلغت كلفتها ما يفوق 71 مليار دولار بانتهاء سنة 1999، وهذا تبذير لا مبرر له، ولا طائل من ورائه a boondoggle. إن التحدي، الذي حذر منه خبراء المخابرات ودهاقنة إدارة كلينتون - وكانوا على حق - هو أن الضربة قد تأتي غالباً من جماعات إرهابية تستهدف أرض الولايات المتحدة، وليس من دولة يسهل على الجيش الرد عليها؛ وهذه المفارقة القائمة بين وجود ركام من الأسلحة والآليات الثقيلة، من جهة، وواقع فعلي منفلت، من جهة أخرى، كانت دائماً حاضرة؛ وقد أثبتت هجمات 11 شتنبر/أيلول 2001، إلى أي حد أصبحت الولايات المتحدة هشة وضعيفة [2] أمام هذا الواقع.

كانت الحرب على يوغوسلافيا في ربيع سنة 1999، ومستقبل النيتو والتحالف العسكري، وخاصة التوجس الأمريكي العميق من دور ألمانيا التحرري داخل البيت الأوروبي، كلها عوامل جعلت الولايات المتحدة تفكر جديا فيما يجب عليها أن تتخذه من ترتيبات. لذلك وقبل اعتلاء بوش سدة الحكم، كانت إدارة كلينتون قد قررت ألا تسمح [مستقبلا] لحلفائها بكبح استراتيجيتها أو تلجيمها، فكانت سياسة بوش وخططه، بالرغم من العنف الذي ميزها على

مستويي التصور والتنفيذ، مجرد استمرار منطقي لذلك القرار الحاسم.

كل يوم يمر إلا ويصبح العالم فيه أكثر خطورة على الولايات المتحدة من اليوم الذي سبقه، وقد كان لاختفاء الشيوعية دور المساءلة الحقيقية للأسس التي قام عليها نظام التحالف الذي تم إرساؤه بعد سنة 1945، فعدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية والقادرة على استعمالها في تزايد مستمر، كما أن الأسلحة الخفيفة الفتاكة أصبحت أكثر انتشاراً (بسبب الصفقات المربحة من الأسلحة الأمريكية، والتي ارتفعت من 32 % من مجموع صادرات العالم عام 1987 إلى 43% عام 1997)؛ وهناك عدد غير مسبوق من الحروب المحلية والأهلية، لاسيما في مناطق مثل أوروبا الشرقية التي لم تعرف أية حرب طوال ما يقارب نصف قرن؛ وهناك الإرهاب الذي يشكل السلاح الأخير الذي يلتجئ إليه الضعيف والفقير، والذي ظهر أيضاً على الساحة بشكل غير مسبوق. والحصيلة أن الأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية لعدم الاستقرار والنزاع هي في تصاعد مستمر، وأضحت الأسلحة الباهظة التكلفة غير مجدية، اللهم إلا في ضخ مزيد من الأموال بالأرصدة البنكية لصُنّاعها.

وهكذا، وبقدر ما يبدو المستقبل "عصيا على التنبؤ"، على حد تعبير Donald Rumsfeld، إلى درجة كبيرة، فإنه ليس من مصلحة حلفاء أمريكا التقليديين الاستمرار في الارتباط بهذا التحالف الذي عمر طوال الفترة الممتدة ما بين 1945 و1990؛ فالإدارة الأمريكية، بسياستها الخرقاء inept وإيديولوجيتها الغامضة، لا تعترف بحدود لأطماعها الدولية، كما أنها تفضل

المبادرات أحادية الجانب وروح المغامرة التي تقصي أي مشاورة مع أصدقائها، بل ومع الأمم المتحدة أيضا، وهذا كله عمل على إضعاف نظام التحالف الذي استندت إليه سياستها الخارجية منذ سنة 1947. ومع انتشار الأسلحة الفتاكة على اختلاف أنواعها، وتنامي تقويض الاستقرار السياسي، فإن العالم أصبح أكثر خطورة من السابق، والأمر نفسه ينسحب على مسألة الانخراط والانضمام إلى التحالفات.

فإن استطاع بوش الظفر بولاية ثانية، فإن النظام العالمي سيكون مختلفا جدا في سنة 2008 عما هو عليه اليوم، وعما كان عليه سنة 1999؛ لكن ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن تقييماً موضوعيا لتكاليف ونتائج ما تقوم به أمريكا من أعمال سوف يقنعها بضرورة تغيير أولوياتها خلال السنوات الأربع القادمة؛ أما إذا فاز الديمقراطيون فإنهم سيحاولون، باسم "الأممية التقدمية" «progressive internationalism» إعادة بناء نظام جديد للتحالفات، يشبه ما كان عليه الأمر قبل الحرب على يوغوسلافيا سنة 1999، حينما قررت إدارة كلينتون التصدّي للدول التي لها حق النقض داخل حلف النيتو. وكيفما كان الأمر فهناك حاليا ميل قوي من الحزبين [الجمهوري والديمقراطي] إلى فكرة إحياء العقيدة الأطلسية Atlanticism، التي يعمل بوش الآن على تقويضها، وقد ظهر ذلك جليا في التقرير الروتيني، الغامض، لمجلس العلاقات الخارجية، الذي صدر في مارس 2004 حول "حلف عبر - الأطلسي" «transatlantic alliance»، والذي أشرف عليه هنري كيسنجر Henry Kissinger، واعتمده كل من الجمهوريين النافذين وقادة

المؤسسات المالية الأمريكية في وول ستريت Wall Street؛ فلدى النخب التقليدية الآن حنين لأن ترى النيتو والنظام الأطلسي وقد تم إرجاعهما إلى سالف عهدهما الزاهر، وهو التصور الذي عبر عنه زبيغنيو بريجينسكي Zbignew Brzezinski، مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، بأمانة في كتاب جديد صدر له في الشهر نفسه (أي مارس 2004)، بتبنى الفرضيات التوسعية التي سادت منذ سنة 1945؛ وإن كان بريجنسكي يتميز بكونه أكثرهم دقة ودهاء، فهو يرفض من جهة خطاب إدارة بوش الذي يأتي دائما بنتائج عكسية، ويعمل على نفور الحلفاء القدامى وحلفاء المستقبل المحتملين، لكنه يرى من جهة أخرى بأن القوة الأمريكية ضرورية وأساسية للسلم العالمي، وبذلك فهو لا يختلف في تصوراته الكونية الطموحة عن تصورات إدارة بوش؛ حيث يصطف إلى جانب دعاة "التفوق الأمريكي التكنولوجي الشامل على جميع المنافسين المحتملين"، لكن نداءه يختلف عنهم في القول بـ"تحويل قوة أمريكا المسيطرة إلى هيمنة تشاركية: أي هيمنة تكون فيها القيادة ممارسة من خلال قناعة مشتركة مع الحلفاء الدائمين بدل حصرها في جهة مسيطرة [واحدة] تملي الأوامر"؛ ولأن هذه النظرة التقليدية، التي مصدرها الحزب الديمقراطي، يسهل تسويقها للحلفاء القدامى والمحتملين، فإنها تعد أكثر خطورة من التصور الصادر عن المزيج الأخرق، غريب الأطوار، من الرجال والنساء الذين يوجهون السياسة الخارجية الأمريكية حاليا.[3]

لكن نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وغيرهما من أعضاء النخبة المكونة من صقور المحافظين الجدد

في إدارة بوش، يتناسون دائما نتائج توصياتهم، أو الكيفية التي يصدمون بها أصدقاء أمريكا في الخارج.

يملك كثير من مستشاري الرئيس بوش النافذين رؤى جيوسياسية أكاديمية عدوانية، تؤمن باستعمال القوة الأمريكية الكاسحة والحاسمة. أما الجزء الآخر من هؤلاء المستشارين، ومعهم بوش نفسه، فإنهم يؤولون بعض معاني التوراة على هواهم ويدّعون أن لهم مهام سماوية يضطلعون بها بمقتضى تلك المعاني، ويستعمل أغلبهم خطاباً وطنيا تبشيريا Messianic rhetoric هجيناً يتعذر معه التنبؤ كيف لبوش أن يوفق بين تأثيرات متباينة، ومتضاربة، وملتوية في أحيان كثيرة. ورغم أنه يفضل لحد الآن آراء دعاة استعمال القوة الأمريكية الغاشمة ولو بكيفية أحادية، وفي جميع بقاع العالم تقريبا، فإنه لا أحد من المقربين منه يعترف بمحدودية هذه القوة، على المستويين السياسي والعسكري، وهو ما أَكَّدَتْه الحرب الكورية والفيتنامية من قبل.

لقد سبق لـجون كيري John Kerry أن صوت لصالح كثير من الإجراءات التي أصدرتها إدارة بوش [الجمهورية]، والتي كان لها أثر حاسم على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهو مثال عن المرشح الرئاسي المستهتر، في أحسن الأحوال؛ فتصريحاته ومقابلاته في الأشهر الأخيرة كانت على قدر كبير من الغموض والتضارب، حيث نجده مساندا متحمسا وصريحا لإسرائيل، وينادي علناً بتغيير النظام في فنزويلا؛ وسياسته الشرق - أوسطية تكاد تكون نسخة طبق الأصل عن سياسة بوش، وهذا كاف ليحول دون إعادة صياغة التحالف مع أوروبا؛ وبالنسبة للعراق، التي

هيأت له فرصة لا تعوض للفوز في الانتخابات، خاصة مع تصاعد العنف فيها، فإن موقفه لم يختلف في شيء عن موقف الرئيس بوش. وإلى أن يحين موعد تعويض القوات المسلحة الأمريكية بالقوات العراقية، على حدّ تعبير كيري نفسه، على صفحات جريدة الواشنطن بوست *Washington Post* ليوم 13 أبريل، فإنه يتعين على الجيش الأمريكي البقاء في العراق، ومن "المحبذ أن يكون مدعوما في ذلك بقوات النيتو"؛ و"لا يهم من سيفوز في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني، لأننا لن نتخلى عن هذه الرسالة"، من أجل بناء عراق مستقر وتعددي، لم يسبق أن ظهر إلى الوجود من قبل، ولا يحتمل أن يظهر في المستقبل القريب (يضيف كيري) "وهذه مسألة شرف وثقة وطنية"؛ وعليه فقد وعد كيري بالإبقاء على الجنود الأمريكيين في العراق خلال مدة ولايته الأولى بأكملها إن اقتضى الحال، ولم يفصح عن موعد لإجلائهم، أما فضيحة السجناء العراقيين [في أبو غريب] فلم تكن لتثير أدنى انتقاد منه، رغم أنها تسببت في إغضاب جزء كبير من الجمهور السياسي الأمريكي؛ أما تصريحاته المتعلقة بالسياسة الداخلية التي دافع فيها عن القيود الضريبية وتقليص العجز، والامتيازات الضريبية للشركات الكبرى، فإنها لم تعمل إلا على نفور المصوتين منه.

إن كيري يريد أن يظهر بمظهر المحافظ فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية، لكنه لا ينفك يدافع بقوة عن الإنفاق العسكري - فذلك دأبه وديدنه - وهو بهذا لا يعدو أن يكون نسخة باهتة عن الرئيس كلينتون، فمستشاروه هم نفس رجال البنك والاستثمار الذين ساعدوا كلينتون على كسب رهان الترشح للرئاسة عام 1992،

وهم الذين عملوا على جمع الأموال لمساعدته على الوصول إلى كرسي الرئاسة، وأخيرا هم الذين حددوا له سياسته الاقتصادية؛ ومن أشهرهم المستشار روبرت روبن Robert Rubin، الذي عين فيما بعد وزيراً للخزينة، قبل أن يعمل مع جماعته على تنظيم حملة جون كيري، ورسم أجندته الاقتصادية إن كُتب له الفوز في الانتخابات؛ وهؤلاء بالضبط هم الذين يهاجمهم ستيغليتز Stiglitz ويعتبرهم منافحين عن أصحاب المال والسلطة.

جون كيري في العمق رجل طموح تربّى بين أحضان الطبقة الحاكمة، وتابع دراسته في مدارس النخبة بعيداً كل البعد عن هموم الشعب الأمريكي؛ فهو لا يمتلك فصاحة اللسان ويفتقد كاريزما المرشح للرئاسة، كما أنه عاجز عن صياغة بديل عن سياسة بوش الخارجية وخطته الدفاعية، وهما سياستان تعتبران مجرد رجع صدى لسياسة كلينتون ولا تختلفان عنها إلا قليلا. صحيح أنه بإمكان كيري توجيه بعض الانتقاد لبوش لكن الأمر لن يتعدى ذلك، أي أنه لن يكون أكثر من متمنيات حالمة wishful thinking، ومثل هذه الأوهام يتم ترويجها دائما عند كل انتخابات رئاسية. وعلى الرغم من أن مرامي السياسة الخارجية وسياسة الدفاع ظلت في مجملها موضع إجماع من طرف الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، منذ 1947 - سواء في رسم أهدافها وحشد الوسائل لتحقيقها، أو في اعتماد الحرب الخفية تارة والمعلنة تارة أخرى - فإن هناك فروقاً بالنسبة للطريقة التي تمت بواسطتها صياغة تلك المرامي؛ وللمقارنة، فإن الرؤساء الجمهوريين كانوا أقل خضوعاً لهذه القاعدة - كما أن المترشحين منهم للرئاسة كانوا أكثر تحررا - خلال معظم القرن العشرين؛

فرجال مثل تافت Taft، وهوفر Hoover، وإيزنهاور Eisenhowe، ونيكسن Nixon، كانوا أكثر رزانة من زملاء لهم مثل Reagan، أو الحكام الحاليين في واشنطن. ولأن للأسلوب أهميته، فإن إدارة الرئيس بوش تأخرت، دون أن تدري - بسبب تُرّهاتها ووقاحتها وصلفها - في تفكيك نظام تحالف كان من المفروض أن يتم إلغاؤه قبل هذا اليوم بكثير خدمةً للسلم العالمي؛ وعليه، فإنه من المحتمل جدّاً أن تركز الدول، التي كانت متحالفة مع الولايات المتحدة فيما مضى، على مصالحها الذاتية، وتهتم برسم سياستها الخاصة بها. والواقع أن الديمقراطيين أيضا لن يختلفوا كثيرا عن توجه نظرائهم الجمهوريين، ولا ينتظر منهم أن ينهجوا المسار الذي يريده الناس بشدة، أي مسار إرساء السلم العالمي، بل سيواصلون السياسة المغامرة والانتهازية نفسها، التي ابتدأت قبل أجيال كثيرة، والتي لم يفعل بوش غير الاستمرار فيها، وهكذا سنجد أمامنا الإصرار نفسه على اللجوء إلى الطرق العسكرية لتسوية الأزمات السياسة، والرغبة ذاتها في التدخل في أي بقعة من العالم، وكأن أمريكا كتب عليها أن تحمل رسالة إلهية تسمح لها بالتدخل في جميع مشاكل العالم. ولهذا فإن مظهر النعومة والدهاء، الذي يبديه الديمقراطيون في سعيهم لتسويغ تلك السياسات، هو في العمق أكثر خطورة، لأنه يضفي مصداقية أكبر على سياساتهم ويعمل على إطالة أمد التحالفات، التي تدعم الولايات المتحدة على عدم الإقرار بمحدودية قوتها. وفي النهاية، فإن استمرار جون كيري في طريق تحقيق تلك الأهداف العدوانية لن يؤدي في الأخير إلا إلى انفراط عقد التحالفات من جديد، رغم

أنه سيسعى على المدى القريب إلى إعادة بنائها، وهذا أمر مؤسف.

الرهانات العالمية

كيفما كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية في أمريكا، فإن منتقدي سياستها الخارجية لن يكونوا من يعتلي سدة الحكم فيها بالتأكيد؛ إذ على الرغم من الخطورة التي يشكلها رجل مثل بوش، فإن إعادة انتخابه [لولاية ثانية] تبقى واردة، ومن المحتمل أنها ستؤدّي إلى تفاقم مسلسل انفراط عقد التحالفات، الذي يعتبر ضرورة حيوية لاستمرار القوة الأمريكية على المدى البعيد. إن جرد الحقائق، إذا نحن اكتفينا بمجرد جردها، لا يعني إصدار أحكام قيمة؛ لكن علينا أن نكون صرحاء مع أنفسنا من أجل العبرة من النتائج، لأنه ليس ضروريا أن يؤمن المرء بأن شرار الأمور قد تأتي بالخير.

لقد نجح بوش من خلال سياساته في أن يثير، بدرجات متفاوتة، حنق بلدان كثيرة جدّا؛ وحتى أقرب حلفائه في بريطانيا وأستراليا وكندا، بدأوا يتساءلون إن كان التوقيع على بياض لصالح واشنطن يخدم فعلا مصلحتهم الوطنية ولا يهدد بقاء الأحزاب الحاكمة عندهم في السلطة. إن الشؤون الخارجية، كما برهنت عليه حادثة الهجوم على قطارات مدريد المثيرة، يوم 11 مارس/آذار 2004، هي من الأهمية بحيث لا تسمح بمساندة السياسات الأمريكية دون قيد أو شرط؛ والسياسيين الذين فعلوا ذلك عرضوا

أنفسهم لانتقادات شديدة من طرف المعارضة ومن قبل المنشقين داخل صفوفهم؛ والنتيجة أن الأحزاب الحاكمة قد تؤدي ثمناً باهظا مقابل ذلك، كما هو الحال بالنسبة لإسبانيا التي كان معظم شعبها مناهضاً للمشاركة في الحرب على العراق، وحصد حزبها الحاكم "هزيمة بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من النصر"؛ علما بأن الثمن الأكثر كلفة هو الضريبة التي يؤديها الضحايا من بين أفراد الشعب. إن الدول التي ساندت بحماس الحرب على العراق، وبالخصوص منها بريطانيا وإيطاليا وهولندا واستراليا، قد عرّضت ساكنتها لخطر الإرهاب؛ ويتعين عليها الآن تحمل المسؤولية في الدفاع عنها إن استطاعت.

في 16 مارس 2004، أصدر مركز "بيو" Pew للدراسات، ومقره واشنطن، تقريرا عن نتائج استبار الرأي العام الذي أجراه في عدد من دول أوربا منها فرنسا وألمانيا وبريطانيا... وقد بينت هذه النتائج أن أغلبية السكان ترغب في سياسة خارجية مستقلة لأوروبا؛ وهذه الأغلبية هي في تزايد مضطرد، إذ بلغت 75% في فرنسا في شهر مارس 2004، مقارنة بـ 60% قبل سنتين من ذلك؛ وفي المقابل انخفضت نسبة الرأي المضاد إلى 38%، كما انخفضت نسبة المؤيدين للحرب على العراق من 61% إلى 43% ما بين ماي 2003 ومارس 2004؛ أما بالنسبة لمصداقية توني بلير Tony Blair بين أوساط مواطنيه، فقد وصلت أدنى مستوياتها بعد الانتخابات الأوروبية المحلية للعاشر من يونيه/حزيران [2004]، حيث تقهقر حزب العمال إلى المرتبة الثالثة[4]. وفي إسبانيا مني الحزب الشعبي بهزيمة قاسية، بينما اشتكى الرئيس البولوني - وكانت غالبية مواطنيه تعارض إرسال

الجنود إلى العراق أو الإبقاء عليهم هناك - من أن واشنطن قد "ضلّلته" فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية، ولمّح بأن بولونيا قد تسحب قواتها البالغ عددها 2400 جندي من العراق قبل التاريخ المتفق عليه. أما في إيطاليا - قبيْل ماي [2003] - فقد عبر 71% من السكان عن رغبتهم في سحب القوات الإيطالية البالغ عددها 2700 جندي من العراق قبل 30 يونيو/حزيران؛ وصرّح زعماء أحزاب المعارضة بأنهم سيسحبون القوات الإيطالية في حالة فوزهم في الانتخابات التي ستجرى في ربيع 2006، وهو الوعد نفسه الذي استندت إليه الأحزاب الأخرى المناوئة للحرب في بريطانيا وإسبانيا خلال الانتخابات البرلمانية الأوروبية، التي أجريت في منتصف يونيو/حزيران لكسب مزيد من الدعم وأصوات الناخبين. وكل المشكل الآن يتلخص في مدى قدرة دول مثل بولونيا أو إيطاليا أو هولندا على عزل نفسها عن بقية الدول الأوروبية النافذة، وعن الرأي العام الوطني داخل بلدانها، حتى تمضي في سياستها الدونكيشوطية، أحادية الجانب، التي تمليها عليها أمريكا باسم "تحالف المصممين"؛ غير أن الخسائر السياسية الناتجة عن مواصلة التمسك بالخط الأمريكي لا تخفى على أحد، بينما تعتبر المكاسب في حكم العدم.

ما وقع في إسبانيا إذن ينذر ويؤشر على ما يمكن أن يحدث مستقبلا؛ إنه عامل يساهم في عزل الحكومة الأمريكية الدونكيشوطية أكثر، بسبب مغامراتها. لقد سعت إدارة بوش إلى جعل الحكومات تصطف وراءها في الحرب على العراق بالترويج لكذبة كبرى تزعم بأن صدّام حسين يملك أسلحة الدمار الشامل، لكنها فشلت في ذلك فشلاً ذريعاً. وفي غضون ذلك،

أصبح الإرهاب أقوى مما كان عليه، وأصبح المروّجون له أكثر مصداقية في العالم الإسلامي. لقد ضخت حرب العراق في القاعدة والتطرف دماء جديدة، وفي المقابل عملت على تكبيل أيادي الولايات المتحدة، وزرعت الفرقة في تحالفاتها التي دب بينها الشقاق بشكل غير مسبوق؛ وفوق ذلك قد تؤجج نار الصراع في العراق، كما حدث منذ شهر مارس/آذار، وتؤدي إلى صراع مسلح طويل الأمد مع الشيعة والسنة، قد يطول لأشهر أو حتى لسنوات: فهل ستُبقي الدول التي أرسلت قواتها إلى العراق جيوشها هناك إلى ما لا نهاية، وهو ما يحتمل أن تطلبه واشنطن منها؟ وهل يستطيع قادة تحالف القوى الراغبة «*coalition of the willing* » تحمل مزيد من ثمن الرضوخ للنزوات الأمريكية التي لا تنتهي؟

وفيما يتعلق بالمناطق الأخرى، فإن واشنطن تعارض الدول الأوروبية الكبرى في سياستها تجاه إيران، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانقسام الشديد الحاصل داخل الإدارة الأمريكية بين المحافظين الجدد من جهة، والواقعيين من جهة أخرى؛ ويصدق هذا أيضاً على علاقات أمريكا باليابان وكوريا الجنوبية والصين، بخصوص ما ينبغي فعله تجاه كوريا الشمالية؛ إن جهود أمريكا في سعيها لتأكيد تفوُّقها الأخلاقي والإيديولوجي - وهو جانب أساسي في سياستها المبنية على الهيمنة منذ الحرب العالمية الثانية – تعيش حالة من الإخفاق المدوّي.

إن الطريقة التي بررت بها [أمريكا] حربها على العراق جعلت فرنسا وألمانيا تصبحان أكثر استقلالية في سياستهما الخارجية، بكيفية أسرع مما كان متوقعا أو كانتا مستعدّتين له أو تخططان

لفعله؛ أما الدور المستقبلي لحلف شمال الأطلسي فقد أصبح الآن على المحك بطريقة لم تخطر لعى بال أحد قبل سنتين. فالترتيبات الدفاعية المستقبلية لأوروبا أضحت عالقة وغير محسوم فيها، وقد يتم تشكيل فرق من القوات الأوروبية المسلحة تعمل باستقلال عن حلف النيتو والتحكم الأمريكي، خاصة وأن كلا من فرنسا وألمانيا تعارضان عقيدة الحرب الاستباقية لبوش. أما توني بلير، فعلى الرغم من جهوده للعب دور العرّاب الذي يسوّق القضايا العسكرية الأمريكية، فإنه أصبح مضطرّا على إعادة إلحاق بريطانيا مجدداً بالمشروع الأوربي؛ وما عَزْمُه على تأكيد دور بلاده داخل فضاء القارة العجوز، ابتداء من أواخر سنة 2003، إلاّ انعكاس لضرورات سياسية كان عليه التعامل معها بجد، وإلاّ فإنه سيتعرض لاستعداء ونفور جيرانه ذوي القوة المتنامية، فضلا عن مجازفته بمستقبله السياسي ومن ثم خسارة الانتخابات.

والأدهى من هذا والأمرّ إقدام إدارة بوش على تحويل ما كان يبدو، منتصف التسعينيات، تدشينا لصداقة واعدة مع الاتحاد السوفياتي السابق، إلى علاقة متأزمة تزداد استفحالاً يوما بعد يوم؛ فرغم أن أمريكا تعهدت، بشكل غير ملزم، بعدم حشد أعداد كبيرة من الجيوش على أراضي دول انخرطت مؤخرا في حلف شمال الأطلسي - حيث ضم هذا الحلف إليه في شهر مارس/آذار الماضي سبعة أعضاء جدد من أوروبا الشرقية ليصبح في تماسّ مع الحدود الروسية - إلا أن واشنطن تعمل الآن على إنشاء عدد غير محدود (لكنه دال) من القواعد العسكرية في القوقاز وآسيا الوسطى. لقد صرحت روسيا مراراً بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الزحف الأمريكي نحو أراضيها وأنها تعتبر ذلك بمثابة دعوة

لأن تحافظ على مكانتها كقوة عسكرية عظمى، وتعمل بالتالي على تحديث أجهزتها الدفاعية حتى تتمكن من الوقوف، موقف الند، أمام أنظمة الصواريخ والأسلحة الفضائية الباهظة التكلفة، والطموحة جدا، والتي شرع البنتاغون في إنشائها؛ وهي/روسيا لذلك تمتلك 5.286 من الرؤوس النوويّة و2.922 من الصواريخ العابرة للقارات؛ إننا ببساطة حيال تجدد خطير ومكلّف للسباق نحو التسلح.

ففي شهر فبراير من هذه السنة، هددت روسيا بالانسحاب من معاهدة القوات النظامية في أوروبا، وهي معاهدة بالغة الأهمية، وإن لم تدخل حيز النفاذ بعد؛ ذلك أن روسيا تنظر إلى الطموحات الأمريكية في منطقة المعسكر السوفياتي السابق على أنها استفزاز واضح لها، فقد صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي إيفانوف Sergei Ivanov في مؤتمر للأمن عقد بميونيخ (فبراير الماضي) قائلا: «أود تذكير ممثلي [النيتو] أنه بتوسع الحلف، فقد أصبح يشتغل في منطقة ذات مصالح حيوية لبلادنا"؛ إنه يتمدد باستمرار، وبطريقة انفرادية، ودون تفويض أو موافقة من الأمم المتحدة، حيث يخول مقعد روسيا فيها حق النقض، الذي يعتبر، على حد تعبير سيرغي إيفانوف، "من أهم عوامل إرساء الاستقرار العالمي"؛ وعليه فإن الولايات المتحدة تدفع بالعلاقات الدولية "نحو منعطف خطير جدا" [5]. والسؤال الذي سيطرحه حلفاء واشنطن على أنفسهم يدور حول ما إذا كانت تحالفاتهم التقليدية معها ستجلب لهم الضرر أكثر من النفع، أو فيما إذا كانت هذه التحالفات لا تزال ضرورية أصلا؟

وبخصوص الصين [الشعبية]، فإن مستشاري بوش المقربين، بمجرد دخولهم البيت الأبيض، أكدوا صراحة على ضرورة مواجهة هذه القوة العسكرية - الجيوسياسية الصاعدة؛ فميزانية الدفاع الصينية تشهد نمواً سريعاً، بلغ معدله سنة 2004: 12%، كما أن الاتحاد الأوروبي يرغب في رفع حظره عن الأسلحة، المفترض أن يمتد على خمسة عشر سنة، بغية الاستفادة من هذه السوق العريضة الواعدة؛ وبطبيعة الحال، فإن إدارة بوش تعارض بشدة أي تليين للحظر على مبيعات الأسلحة؛ وما إنشاء قواعدها العسكرية على الحدود الغربية الصينية إلا امتداد لمنطق طموحات إدارة بوش.

لكن بإنشاء قواعد عسكرية في دول صغيرة وضعيفة شرق أوروبا وآسيا الوسطى، فإن الولايات المتحدة ليست بصدد "استعراض قوتها" power projection ضد إرهاب غير واضح المعالم فحسب، بل هي تسعى إلى مواجهة روسيا والصين في سباق مفتوح على جميع الاحتمالات، يمكن أن تتمخض عنه عواقب خطيرة وممتدة بحيث لا حلفاء أمريكا ولا الشعب الأمريكي نفسه سيكونون على استعداد لمواجهة هذا المصير، ولذلك حذّر عدد من المحللين في البنتاغون من خطورة هذه الاستراتيجية، ذلك أن أي محاولة أمريكية لإنقاذ دول فاشلة "failed states" في منطقة القوقاز أو آسيا الوسطى - وهو إجراء يدخل ضمن الالتزامات الأمريكية الجديدة - من شأنه أن يستنفد الموارد العسكرية الأمريكية المحدودة أصلا[6]؛ والأزمة السياسية التي تعصف حاليا بأوزباكستان تجعل من هذا التخوف أمرا متوقعا.

لا يمكن التكهن بما ستسفر عنه المسألة من مفاجآت، ولا بما يمكن أن تتمخض عنه الالتزامات من عواقب، سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو بالنسبة لحلفائها - بناءً على ما آلت إليه الأوضاع في العراق في السنة الماضية، وقبل ذلك في الفيتنام - لأن المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها الولايات المتحدة عن قدرات ونوايا أعدائها المحتملين، بغية شن هجمات وقائية ضدهم، هي معلومات خاطئة ومغلوطة تماماً؛ ومعلوم أنه بدون استعلامات دقيقة، فمن الممكن أن تعتقد أي دولة في أي كذبة، وترتكب أي حماقة، وهذا المأزق هو الذي تورط فيه حلفاء إدارة بوش راهنا؛ وهو لا يخدم تماما مصالحهم الوطنية، كما لا يخدم المصالح السياسية لمن هم الآن في سدة الحكم، ولا يخدم أمن شعوبهم أيضا، إذا كانوا يراهنون على نهج سياسة خارجية تتأسس على التسليم الأعمى لأطاريح خيالية أو مغامرة، دون تمحيص، رغم أن هذه الأطاريح ترتكز على مقدمات ومعطيات مغلوطة وخاطئة؛ مما يبقي الأمر مفتوحاً على كل الاحتمالات، سواء على مستوى المدة الزمنية المستغرقة أو التكاليف السياسية الباهظة. وهكذا فلو قُدّر وأُعيدَ انتخاب بوش، فإنه يتعين على حلفاء وأصدقاء أمريكا أن يكونوا مستعدين لمواجهة مثل هذه الاختيارات الصعبة، وسيكون هذا مساراً مؤلماً قد يؤدي إلى إعادة تشكيل، أو ربما انفراط، عقد التحالفات الحالية. إن عددا من الدول، بما فيها الدول الكبرى والقوية، ستنهج بلا شك سياسات خارجية مستقلة وواقعية، وما أحداث إسبانيا المأساوية إلاّ مؤشر يؤكد مثل هذا الاحتمال.

لن تتصرف الولايات المتحدة بنضج أكبر، ولن ينعم العالم بالسلم المطلوب، إلاّ إذا تم قص أجنحتها عبر عزلها عن حلفائها الذين يسايرونها في سياستها، وبالتالي يتم عزلها على الساحة الدولية؛ وهذا الأمر هو في طريقه نحو التشكل حاليا.

4-إسرائيل مأزق تاريخي

في أواخر سنة 1949 اشتغلت على متن سفينة كانت تنقل اليهود من مرسيليا إلى حيفا في إسرائيل، حيث كان اليهود القادمون من دول عربية يشغلون مقدمة السفينة بينما يشغل الأوربيون مؤخرها؛ وكان عدد من الأوربيين يعتبرونني غريب الأطوار لأنني كنت أحمل جواز سفر أمريكي، مما يسمح لي بالعيش والإقامة في أرض الحليب والعسل، ولذلك عرض علي أحدهم أن يزوجني ابنته، ظنا منه أن ذلك سيمكنه من العيش بتلك الأرض التي ترفل في الخيرات. وشيئا فشيئا أصبح مستوى لغتي العبرية محترما جدّاً ولكن التجربة التي عشتها كانت راديكالية، أو بالأحرى، حولتني إلى الشخص الراديكالي الذي ما زلت أعيش في جلبابه إلى اليوم.

لاحقا علمت من شخص كان يدير مخيما للنازحين، من ألمانيا، بأن معظم اليهود كانوا يرغبون في الهجرة إلى أي مكان آخر غير فلسطين، لكنهم أرغموا على اختيار فلسطين بالذات وإلا كانوا سيحرمون من كل مساعدة؛ لقد فهمت مبكراً جدا بأن هناك خطأ جسيما يتم ارتكابه من خلال تدمير عدد لا يحصى من القرى والمنازل العربية، وأن المشروع الصهيوني برمته – الذي واجهته معارضة عربية فاسدة - ليس إلا خدعة خطيرة.

لقد نجمت عواقب وخيمة عن إقامة الدولة المسماة إسرائيل، فاليهود البولنديون اختلفوا تماما عن اليهود الألمان، والمجموعتان معا اختلفتا تماما عن أولئك القادمين من العالم العربي؛ لأن

الانتماء الوطني، وليس الديني، هو ما شكل العنصر الحاسم؛ وهكذا عزل اليهود، خاصة الألمان منهم، أنفسهم في إسرائيل داخل غيتوهات، تبعا لأصولهم الوطنية طوال الجيل الأول، في الوقت الذي أنتجت فيه الثقافة العسكرية فصيلة جديدة من اليهود يدعون *"سبرا" sabra*، اشتهروا بمعاداتهم لكل من هو مثقف، واختلفوا تماما عن الرعيل الأول من الصهاينة الذين كانوا في معظمهم اشتراكيين يبشرون بالقيم العمالية التي آمنوا بها. إن معظم الإسرائيليين ليسوا يهوداً، على الأقل بالمعنى الثقافي للكلمة، وليسوا اشتراكيين بأي معنى من المعاني، أما الحياة اليومية وطريقة عيش الناس فهي لا تختلف في إسرائيل عما هي عليه في شيكاغو أو أمستردام، وببساطة فليس هناك أي سبب منطقي يبرر إنشاء هذه الدولة: دولة صغيرة بروح عسكرية تطغى على كل جوانب الثقافة الإسرائيلية وعلى سياستها، وفوق كل شيء على رد فعلها تجاه وجود العرب داخلها وعلى حدودها. منذ إنشائها، كانت إيديولوجية الصهاينة الأوائل – النابعة من الحركة العمالية الصهيونية ومن الاتجاه اليميني المُراجَع Revisionism الذي أنتجه فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky - تجسد التزاما بالعنف، يتم الترويج له تحت مسمى "الدفاع عن النفس"، كما تجسد عمليا حالة من الهستيريا، بوصفها فكرة متعالية، ولأجل كل ذلك تعتبر الصهيونية فاقدة للشرعية لأن الخلافات الوطنية بين اليهود هائلة.

أكدت الصهيونية، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، أن الحوادث العرضية قد تنطوي على أهمية بالغة في صياغة التاريخ ربما تفوق حدود المسموح به في أحيان كثيرة؛ فقد كانت هناك مقاه

فكرية منتشرة بالمدن الرئيسة - في فيينا مطلع القرن العشرين كما في الجهة السفلى الشرقية لمدينة نيويورك قبل الحرب العالمية الأولى – وكانت تكتظ بالمبدعين الذين يحلمون بعصر ذهبي قادم، فازدهرت الأفكار الغثة والسمينة، وفي هذا الجو الأرعن ولدت الصهيونية.

لكن الصهيونية أنتجت اسبارطة Sparta جديدة زعزعت منطقة اتسمت بالهشاشة والتجزيء أصلا، منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وإرغامها على توقيع معاهدة فرساي، وبالتالي إعادة صياغة خريطة الشرق الأوسط المعاصر. لقد اعتمدت دولة إسرائيل دائماً على الحلول العسكرية للمشاكل السياسية والاجتماعية مع العرب، وكانت النتيجة الاستغراق في تعبئة عسكرية لا تنتهي.

ورغم أن الصهيونية كانت، وما تزال، مصدر تهديد للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الكبير، إلا أنها كانت دائما، وبالتناوب، في علاقة تكاملية حميمة مع بعض القوى العظمى لضمان أمن مشروعها القومي الذي تحقق في دولة اسمها إسرائيل؛ وقد مثل البريطانيون تلك القوى قبل 1939، أما خلال الخمسينيات فأصبحت تمثلها فرنسا؛ ومنذ أواخر الستينيات أصبحت إسرائيل تستمد مقومات وجودها اعتمادا على تدفق الأموال والأسلحة الأمريكية، مما سمح لها بتبديد مخاوفها من خطر الانقراض، وهو المصير الذي تحاول تفاديه بامتلاك الأسلحة النووية. ولكن لإسرائيل أيضا أهمية أكبر مما يتوهمه بعض المثقفين مشوشي الفكر. فهي اليوم على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، لأن الاتحاد

السوفياتي أصبح في خبر كان، ولذلك بات ضروريا تقديم الشرق الأوسط على أنه مصدر المخاوف لتعبئة الكونغرس والرأي العام الأمريكي. "إن أكبر الآمال وأسوأ المخاوف في هذا الكوكب يتم استثمارها في تلك الرقعة الصغيرة من الأرض" - كما كتب جورج تينيت George Tenet، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، في مذكراته - وهكذا فإن فهم الكيفية، والعلة، التي جاء بها هذا الكيان إلى الوجود - والتخوم الخطيرة التي لامستها في مسارها الحربي – تعتبر على درجة عظيمة من الأهمية، قد تصل حد التسامي.[1]

في يوليو/تموز 2003 توقع وزير خارجية إسرائيل شالوم Shalom بأن إيران قد تكون قادرة على امتلاك قنبلة نووية بحلول سنة 2005؛ غير أن هذه السنة قد مرت وحلت بعدها سنة 2006 وانقضت هي أيضا، منذ مدة، دون أن تتمكن إيران من صنع سلاح نووي بعد، كما أن الواقع يخبرنا بأن ضربة ناجحة بواسطة صواريخ تقليدية على مفاعل ديمونة، المنشأة النووية الإسرائيلية، يمكن أن يعرّض جزءا كبيرا من إسرائيل للإشعاعات النووية – ونحن نعلم بأن إيران وسوريا تمتلكان هذا النوع من الصواريخ. ورغم ذلك ذكر وزير الدفاع إيهود باراك Ehud Barak، خلال زيارة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني أواخر مارس 2008، بأن "برنامج التسلح الإيراني لا يهدد استقرار المنطقة فقط، ولكنه يهدد العالم كله"، وقال إنه لا يستبعد الدخول في حرب معها؛ ثم أصبحت إسرائيل، بحلول ربيع 2008، قلقة أيضا إزاء الصعود المتنامي لحزب الله في لبنان وإزاء زيادة قوته الحربية بشكل كبير، والتي تتمثل أساسا في امتلاكه لصواريخ

قادرة على ضرب أغلب مناطق إسرائيل، لأنها تعتبر حزب الله مجرد أداة في يد إيران، وهي تتحكم فيه كيف شاءت، فضلا عن قدرتها على تحدي الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة؛ لكن ليس هناك أدنى شك في أن قوة حزب الله نمت أساسا بعد أن هاجمت إسرائيل لبنان صيف عام 2006، وهكذا أصبح لديها الآن عدو يمكن أن يلحق بها أبلغ الأضرار، وهو ما أدى على الأرجح باليهود ذوي الكفاءات العالية إلى الرحيل بشكل أسرع بكثير مما كان عليه الأمر من قبل؛ وحتى الآن، ما زال عدد اليهود الذين يغادرون إسرائيل أكثر بكثير من أولئك الذين يفدون عليها.

لكن وجب التنبيه إلى أن وجود إسرائيل نادرا ما شكل السبب الوحيد في حالة التدهور التي تعرفها السياسة الأمريكية في المنطقة الآن؛ فبعد كل شيء، لم يتطلب الأمر مجهودا كبيرا من الصهيونية حتى تقتنع واشنطن بالقضاء على النفوذ البريطاني في المنطقة، واليوم لا أحد يستطيع أن يقول إلى متى ستبقى الولايات المتحدة غارقة في المستنقع الموحل لشؤون الشرق الأوسط. لكن إسرائيل، مع ذلك، تبقى اليوم عاملا حاسما؛ إذ يمكن الخوض طويلا في مناقشة أدوارها، لكن الأكيد أنه من دون وجود إسرائيل فإن السياسة في الشرق الأوسط بأكمله كانت ستختلف تماما - حتى ولو ظلت مضطربة - عما هي عليه الآن.

وعلى نفس الدرجة من القلق، على المدى الطويل، فإن وجود إسرائيل أدى إلى خلق عالم عربي راديكالي - بالمعنى السلبي - وصرف اهتمامه بعيدا عن الفوارق الطبقية الطبيعية التي كثيرا

ما تتعدى الوشائج الدينية والقبلية؛ فضلا عن أنه أجج القومية العربية بصورة مريعة وشحن هويتها بمضمون سلبي متعال.

أنا واقعي جدا، ومتشائم، بخصوص قدرة المفاوضات على إيجاد حل نهائي للأزمة التي أرهقت فلسطين وإسرائيل؛ فبالنظر إلى جسامة التحولات المطلوبة، فإن الحالة الراهنة تبرر معظم الاستنتاجات المتشائمة. وعلى كل حال، فإن العرب الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية سوف يتجاوزون في وقت قريب جدا عدد السكان اليهود، ليصبح هؤلاء بحكم الواقع أقلية داخل الدولة اليهودية! وهذه الحقيقة أصبحت تقلق بشدة السياسة الداخلية الإسرائيلية اليوم، وتسببت في انقلاب في مواقف دعاة التوسع سابقا، مما يغذي مزيدا من النقاش الداخلي. ومع ذلك فلن تكون هناك أية إدارة في واشنطن مستعدة للقيام دبلوماسيا بما لم يتجرأ أحد على فعله من قبل، منذ عام 1947، أي إجبار إسرائيل على تحقيق السلام العادل مع العرب.

فلن يتحقق لا حل الدولة الواحدة ولا حل الدولتين مع احتمال كبير بأن ينخفض عدد السكان اليهود، وفي حال ما انخفض العدد بما فيه الكفاية فإن الديموغرافيا ستلعب دورا حاسما، لأن نسبة السكان اليهود إلى السكان العرب ستصبح ذات دلالة كبيرة جدا. فليهود إسرائيل كفاءات عالية لكن عددا كبيرا منهم قد هاجر اليوم؛ كما يعتبر الجيش الإسرائيلي أقوى جيوش المنطقة، لأنه يعرف تدفقا للمعدات الأمريكية التي تدرب عليها جيدا؛ لكن القوات الأمريكية نفسها هي الآن بحاجة إلى خبراء متخصصين في صيانة تلك المعدات، أكثر من أي وقت مضى، كما أن الإقبال على التجنيد في الجيش الأميركي أصبح اليوم أقل بكثير مما كان

عليه الأمر منذ ربع قرن (ناهيك عن معدلات الانتحار المرتفعة داخل صفوف المجندين)، وفوق كل ذلك فإن الإسرائيليين المهرة – بحكم كفاءاتهم العالية – يمكنهم أن يحصلوا على وظائف ضمن القوات المسلحة الأميركية بسهولة كبيرة.

ومن ناحية ثانية، فإن إيران وباقي الدول العربية الأخرى ستنتهي إلى إنتاج أسلحة نووية، أو الحصول عليها، في نهاية المطاف، وهو ما سيجعل إسرائيل عاجزة عن توفير الأمن بشكل لا يصدق لسكانها اليهود المتنقلين كثيرا، والذين أرهقتهم الخدمة المنتظمة الإلزامية في جيش الاحتياط. وكما افترضنا سلفا، فإن تدمير مفاعل ديمونة بصواريخ، أو بقذائف هاون، تقليدية سيكون وسيلة رخيصة لتعريض جزء كبير من إسرائيل لخطر الإشعاعات النووية؛ والأسوأ من ذلك كله، أن حصول أسامة بن لادن، أو أي شخص مثله، على سلاح نووي، وتفجير قنبلة نووية واحدة في إسرائيل، أو بالقرب منها، سيدمر تلك المنطقة الصغيرة بشكل تام؛ وطبعا فإن من سيقوم بهذا العمل سيعتبر بطلا في العالم العربي. وعليه فبالنسبة لذوي المهارات العالية، الجواب واضح: إنه الرحيل، وهم يرحلون فعلا.

قطعا هناك، في إسرائيل، يهود أرثوذكس أيضا، لكن الثقافة الجماهيرية السائدة الآن لا تختلف كثيرا، في نزعتها الاستهلاكية، عن أي مكان آخر من العالم، من جوانب أساس عديدة؛ بل إننا نجد نزعة يهودية في أجزاء من بروكلين أو تورونتو أكثر مما هو عليه الأمر في معظم إسرائيل. ثم إن الأرثوذكسيين أنفسهم قد يصبحون أيضا على استعداد للتخلي عن مبادئهم، والرحيل، مع

انعدام الأمن والمشاكل التي تواجه من يعيش في بلد يشكل جزءا من منطقة غير مستقرة إلى حد كبير.

بطبيعة الحال يوجد أيضا إسرائيليون متزنون وعقلانيون تماما، وأنا أذكر عددا منهم في مواقف كثيرة، لكن محددات السياسة الأميركية تتحكم فيها عوامل لا علاقة لهم بها؛ ومع الأسف، فإن هؤلاء الإسرائيليين العقلانيين يعتبرون أقلية صغيرة جدا.

في المقالات الموالية سأتناول بالتحليل الأبعاد والأسباب الأساس لفشل إسرائيل؛ وسيلاحظ القارئ بعض التداخل بين مقالتَيْ إسرائيل وإيران اللاحقتين، فالفصلان معا يعرضان بالدرس والاستقصاء لجذور المشكلة الموسومة بإسرائيل. ومع ذلك، أود أن أكون واضحا تماما في القول بأن هذه المقالات لا تتطرق إلا بشكل عارض لتعقيدات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بهجرة اليهود إلى فلسطين أو إلى دعمها الحالي لإسرائيل، والذي لم يبدأ بشكل جدي إلا أواخر الستينيات. ففي عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، بين سنتي 1933 و1945، لم يسمح إلا لعدد قليل جدا من اليهود الألمان، الفارين من الاضطهاد النازي والمحرقة، بالدخول إلى الولايات المتحدة؛ حيث تم السماح فقط لأولئك الذين يمتلكون مهارات خاصة أو أولئك الذين لهم روابط عائلية. لقد كان النفط، ولا سيما نفط العربية السعودية، محدد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وكانت إدارة الرئيس روزفلت تعارض ادعاءات الصهيونية بحقها في فلسطين؛ وقد بينت هذا الموقف بتفصيل في كتاب سابق بعنوان: *السياسة والحرب*، الذي نشر عام 1968. فهناك ما هو أكبر بكثير من

قانون الهجرة الأميركي لسنة 1924 - الذي ضمِن تدفق اليهود إلى فلسطين بشكل كبير - مما يستحق اهتماما أكثر بكثير؛ بيد أني لا أريد أن أثقل كاهل القراء هنا بعبء تعقيدات التاريخ الحديث.

إسرائيل: أسطرة حادث عرضي وقع في القرن العشرين[7]

المغالاة في القومية واحدة من غرائب الميراث الفكري، العديدة، للقرن التاسع عشر، التي نمت إلى جانب "النزعة القومية nation-ness" [2]، حسب بينديكت أندرسون Benedict Anderson، والتي تفاوتت عواقبها بشكل كبير، بين البسيط والمُعقّد، إلى درجة أنها أثرت أحيانا، كما في حالة إسرائيل، على مجريات الحرب والسلام في منطقة استراتيجية واسعة. لقد كان هناك، بطبيعة الحال، أسس منطقية لبناء عدد من القوميات، لكن الوظيفة المصطنعة لبناء قوميات من دون أسس، أو استنادا إلى أسس واهية جدا، كانت الصفة الغالبة في معظم أرجاء العالم. هذه العملية جرت في البداية بين المثقفين أساسا، الذين نسجوا في مخيالهم أمما تخصهم وحدهم؛ لكن أقليات كثيرة، مثل سنة العراق، استغلت القومية لتغطي بها على أقليتها العددية وتتمكن بالتالي من إدارة البلاد، بينما في أماكن أخرى، عديدة، اكتفت

---

[7] (زي نت ZNet، يونيو 2007)

الجماهير فقط بالحفاظ على ولائها لمجموعاتها اللغوية أو القبلية أو ما شاكلها؛ لذلك كان هناك فارق طبقي مهم في أصول هذه الأفكار، وفشلت ردود الفعل التي تصدت للتدخلات الخارجية - أخيرا - في القضاء المبرم على هذه الوشائج المحلية، سواء تلك التي وقعت في الشرق الأوسط أو تلك التي قامت جنوب آسيا أو الصين؛ حيث كانت هذه الوشائج تنجح دائما في الانبعاث من جديد.

كانت الحروب أفضل عامل ساعد على تحقيق هذه المشاريع، كما أن ظهور الاشتراكية بعد عام 1914 – وهي التي شكلت قاعدة قومية حاسمة في أماكن مثل الصين وفيتنام - أفرز حقائق جديدة على الأرض، حيث ساعد الغزو الأجنبي على مضاعفة إمكانيات القومية وقدرتها على البناء استنادا إلى ظرفية مزجت بين الاشتراكية والروح الوطنية؛ ذلك أن تداول المفهوم بمضمونه الجوهري، الوحيد، المتمثل في كراهية الأجانب، غالبا ما يضفي على القومية معنى سلبيا للغاية بدل التأكيد على قيمها وصفاتها المميزة الأساس؛ وغالبا ما يُعبّر عن ذلك باللجوء إلى الخرافات الشاذة غير العقلانية، حيث تمثل الصهيونية مثالا واضحا داخل هذا النقاش، وإن كانت ليست المثال الوحيد في الحقيقة، لكنها تمثل المرحلة الأولى فقط من بين التجارب التاريخية الحديثة، رغم أنها أكثرها إثارة للقلاقل.

في نهاية القرن التاسع عشر كانت فيينا Vienna بالتأكيد المكان الأكثر إبداعا من الناحية الفكرية، في العالم، حيث ساهمت في إبداع، أو تفاعل، معظم النظريات السياسية: يمينية كانت أم يسارية؛ سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو الفن أو الفلسفة أو التحليل

النفسي... وكان على الأفكار أن تكون غاية في الطرافة إن هي أرادت أن تسترعي الانتباه، ولذلك كانت أغلب تلك الأفكار كذلك.
نحن مدعوون إذن لأن نفهم البيئة الفريدة - النادرة والمساعدة على روح الابتكار - التي عمل فيها ثيودور هرتزل Theodore Herzl، وهو اليهودي المجري المتجنس والمندمج الذي أصبح مؤسس الحركة الصهيونية؛ لكنه كان أيضا، لبعض الوقت، قوميا ألمانيا معجبا بريتشارد فاغنر Richard Wagner ومارتن لوثر Martin Luther. لقد كانت لهرتزل قدرات ومهارات كثيرة، بما فيها قدرته على التنظيم الفعال جدا، لكنه كان أيضا محافظا جدا، وكان يخشى من أن يصبح اليهود ثوريين - خاصة في روسيا - إن لم يجدوا لهم دولة تحتضنهم.

في ذلك الوقت (أي نهاية القرن 19) كان مفهوم الدولة القائمة على أساس ديني، بدلا من قيامها على إرادة جميع سكانها، لا يبدو مفهوما قروسطويا فقط بل كان يمثل أيضا فكرة غريبة جدا، لكن هذا ما نجح فيه هرتزل ضمن بيئة فكرية راقية، وداخل فضاءات المقاهي التي تناسلت فيها الأفكار دونما اعتبار للواقع الذي حفل بمتناقضات لا عد لها ولا حصر، مدت جذورها ليس فقط وسط النزاعات التي نشبت بين العقائد الدينية والديمقراطية، بل امتدت أيضا لتغذي الاختلافات الثقافية الواسعة بين اليهود أنفسهم، والتي كان من شأنها أن تظهر في وقت لاحق؛ فقد كان يجمع بين يهود أوروبا قدر يسير جدا من القواسم المشتركة، حيث كانت عاداتهم ولغاتهم متباينة بشكل كبير؛ لكن مع ذلك فإن الفجوة الحقيقية هي التي كانت قائمة بين اليهود من أصل أوروبي واليهود من أصل عربي حيث كانت أكبر من الأولى بكثير. وعلاوة على ذلك، كان

هناك عدد من الأنواع المتباينة جذريا من الصهاينة داخل حركتهم الصغيرة، بدءا من أولئك الذين كانت تحركهم دوافع دينية، وانتهاء بالماركسيين المتأثرين بتولستوي والمحيط الذي عاشوا فيه بحيث لم تكن لديهم أية رغبة في أن يكونوا يهودا مطلقا؛ وقد عبر عن ذلك بوروشوف أحسن تعبير عندما قال: كانوا يريدون فقط أن يصبحوا "عاديين"! وفي النهاية، فإن الإسمنت الذي جمع كل الفسيفساء الإسرائيلية لم يكن غير العقيدة العسكرية المؤسسة على كراهية كل الذين يحيطون بها. كان قدر إسرائيل أن تصبح دولة - محاربة تشبه مدينة اسبارطة Sparta التي هيمن عليها جيشها. كان هرتزل وهو يضع البذور الأولى، في البداية على الأقل، يأخذ بعين الاعتبار مصائر اليهود الروس ويهود أوروبا الشرقية، ولكن مع ذلك جاء الحصاد في النهاية مختلفا تماما.

كانت الصهيونية حركة أصيلة، ولم يكن لها أتباع يستحقون الذكر مع مطلع القرن الموالي (باستثناء الاهتمام الذي أبداه اللورد روتشيلد Rothschild)؛ لكنها مع ذلك، دخلت منذ بدايتها الأولى في علاقة تكاملية مع القوى الكبرى، وبالذات مع بريطانيا العظمى التي كانت ترى فيها وسيلة لنشر أطماعها الاستعمارية في الشرق الأوسط؛ وهكذا واعتبارا من سنة 1902 التقى هرتزل مع جوزيف تشامبرلين Chamberlain، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير المستعمرات البريطانية، بهدف دعم المطالب الصهيونية في المنطقة المتاخمة لمصر. وفي السنة الموالية عين ديفيد لويد جورج Lloyd George، الذي سيصبح رئيسا للوزراء في وقت لاحق، مسؤولا عن الملف الصهيوني.[3] وفي الوقت نفسه طلب هرتزل من السلطان العثماني أن يُمكّنه من

فلسطين، لكن دون جدوى، مما جعله يفكر في إقامة دولة في أوغندا، على الرغم من أن أتباعه كانوا يفضلون كثيرا الحصول على الأراضي المقدسة؛ فقد كان مبدأ إنشاء دولة يهودية، بغض النظر عن المكان الذي ستنشأ فيه، هو ما حرك هرتزل قبل غيره، وكان ذلك أساسا من أجل يهود الإمبراطورية الروسية. لقد كان هرتزل رائد التقليد الصهيوني الذي دعا إلى إقامة دولة لليهود الآخرين، لكنه لم يفكر أبدا في لمّ شتات جميع اليهود في دولة واحدة. لقد كتب حاييم وايزمان Chaim Weizmann لهرتزل عام 1903 قائلا: إن معظم الشبان اليهود في روسيا يناهضون الصهيونية لأنهم ثوريون - وهذا عزز قناعات هرتزل الصهيونية أكثر - حيث قدرت المخابرات البريطانية عام 1913 أن واحدا في المائة من اليهود كانت لهم انتماءات صهيونية، لكن هذا الرقم ارتفع في منطقة بالي الروسية Russian Pale (وهي المنطقة الوحيدة التي كان يسمح لليهود بالسكن فيها وكانت تضم حوالي 6 ملايين يهودي) مع استمرار الحرب لفترة أطول.

لم يكن الأمر إذن مجرد صدفة أن يعبر اللورد آرثر بلفور Balfour في نوفمبر 1917، في رسالة موجهة إلى روتشيلد، عن تأييد بريطانيا التاريخي لوطن قومي لليهود في الأراضي التي كانت حديثة العهد بالانتداب البريطاني في فلسطين؛ فقد كان عدد من الإنجليز يتقاسمون أيضا الرؤية التوراتية التي تزعم بأن مصير اليهود يتمثل في العودة إلى أرضهم القديمة؛ بينما رأى آخرون بأن هذه البادرة من شأنها أن تساعد على إبقاء روسيا في الحرب، وأن هناك يهودا أشرارا لديهم نفوذ يخولهم القيام بذلك؛

أما الغالبية فكانت ترى في إنشاء دولة يهودية مجرد وسيلة لتعزيز القوة البريطانية في المنطقة الإسلامية الكبرى. [4]

الهجرة اليهودية: أراض كثيرة للميعاد

تعتبر الهجرة ظاهرة عالمية في التاريخ منذ الأزمنة الغابرة، ونحن نعرف عن أسبابها ودوافعها أشياء كثيرة؛ حيث يضطر الناس للهجرة غالبا بسبب الأوضاع الاقتصادية، وغالبا ما يختارون من بين الاحتمالات المتاحة أمامهم أماكن استقرارهم الجديدة. لكنهم نادرا جدا ما يرغبون في النزوح فقط من أجل نشدان الحرية، أو لأسباب أيديولوجية، وإذا فعلوا ذلك، فإن المتغيرات مثل الحرمان الاقتصادي أو التغييرات التي تطرأ على القوانين لن تكون ذات قيمة؛ وعليه فإن اليهود تصرفوا، في حالة فلسطين والصهيونية، كما يتصرف عامة الناس في كل مكان في معظم الأوقات.

القول بأن عددا كبيرا من اليهود كانوا يحلمون بالهجرة إلى مكان شديد الحرارة، مليء بالغبار والأتربة، وأنهم حققوا حلمهم على أرض الواقع، هو مجرد أسطورة صهيونية؛ لأنهم لم يفعلوا ذلك أبدا، وجميع المعطيات المتوفرة بين أيدينا تثبت ذلك بشكل قاطع؛ فبعد الثورة البلشفية في أكتوبر 1917 تم إلغاء منطقة بال الروسية Russian Pale، مما سمح لعدد كبير جدا من اليهود بالانتقال إلى مختلف المدن الروسية، واعتبر كثير منهم البلاشفة محررين، وبدأوا يدعمون صفوف الثورة على جميع المستويات، [5]

ولو قدر لهم أن يهاجروا، وهنا يكون عددهم مهما للغاية، فلن تكون وجهتهم – إن خُيروا - نحو فلسطين.

فما بين سنة 1890 وسنة 1924 بلغ عدد المهاجرين نحو الولايات المتحدة حوالي المليونين، من بين 20 مليون يهودي، غالبيتهم نزحت من أوروبا الشرقية؛ كما جذبت الدول الأخرى في نصف الكرة الغربي مليونا آخر، خلال الفترة نفسها، يضاف إليها هجرات مماثلة نحو جنوب أفريقيا واستراليا، وغيرها. هذا لا يعني أن هؤلاء اليهود لم يكونوا صهاينة، بل يعني فقط بأنه لم تكن لديهم نية تأدية مناسك "العاليه" *aliyah*، عبر الطريق المارة بفلسطين؛ فهذا مشروع آخر، ويُنتظر أن يقوم به آخرون، كما كان يعتقد هرتزل.

كان ليهود الشتات، مثل معظم المجموعات الإثنية، تجمعات داخل عديد المنظمات، وسرعان ما سيطر عليهم الحنين والارتباك. فقد تقوت المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة كما لم تفعل في أوروبا الشرقية، لكنها ظلت تطالب بالمال فقط - شريان الحياة الذي منح إسرائيل القدرة على الاستمرار في النهاية - وأضفت على جماعة الضغط اليهودية الأميركية قيمة سياسية كبيرة في مسألة الحسم في من سيحصل على التزكية ليترشح للرئاسة عن الحزب الديمقراطي.

في سنة 1893 كان هناك حوالي 10000 يهودي يعيشون في فلسطين، وصار عددهم 61000 بحلول عام 1920، ثم 122000 عام 1925، وهذه الأرقام هي مجرد تقديرات تقريبية فقط، حيث لم يجر غير تعدادين للسكان: سنة 1922 وسنة 1931، بل وحتى أرقام عام 1922 لا يمكن الاطمئنان إليها؛

لكن مع ذلك فالاتجاه العام واضح جدا بما لا يدع أي مجال للشك: فمقابل كل يهودي نزح نحو فلسطين بين سنتي 1890 و1924، هناك ما لا يقل عن 27 نزحوا نحو النصف الغربي للكرة الأرضية. لقد كان المشروع الصهيوني حلما طوباويا عند أقلية ضئيلة، وكان معرضا للانهيار تماما لولا عاملين اثنين؛ يتجلى الأول منهما، بطبيعة الحال، في المحرقة؛ أما الثاني، ويمثل حقيقة لا تقل أهمية رغم إغفالها غالبا، فهي إصدار الولايات المتحدة لقانون جديد للهجرة سنة 1924، يتماشى مع نظام الحصص، مستخدمة فيه توزيع الجنسيات على أساس تعداد عام 1890، مما يعني عمليا التوقف النهائي عن استقبال المهاجرين من شرق وجنوب أوروبا إلا في حالات استثنائية قليلة، مقارنة مع ما كان عليه الوضع في السابق.

وهكذا وبينما نما عدد السكان اليهود في فلسطين بنسبة 5.9% سنة 1924؛ فإن الرقم قفز إلى 28% سنة 1925، وهي السنة الأولى التي دخل فيها القانون الأميركي حيز التنفيذ، ثم سجل نسبة 23% سنة 1926؛ ورغم أن ذلك يحيل مباشرة على الطفرة المفاجئة للسياسة الأميركية، إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن تلك النسب لا تمثل إلا أقلية صغيرة من اليهود الذين غادروا أوروبا، حيث نلاحظ بأنه بين سنتي 1927 و1932 لم يزد معدل الهجرة عن 5،3% سنويا، بل إن النسبة نزلت سنة 1927 لتصل 0،2%؛[6] مما يعني أن عددا قليلا جدا من اليهود هم الذين توجهوا نحو فلسطين، ونسبة صغيرة منهم فقط كانت تحركها دوافع أيديولوجية، أما الغالبية العظمى من اليهود فقد هاجرت إلى مناطق أخرى.

كانت بريطانيا دائما مؤيدة للهجرة اليهودية، التي ارتفعت بشكل كبير بعد عام 1933، حيث شكل اليهود 6% من سكان فلسطين سنة 1912، لكنهم صاروا 29% بحلول عام 1935، غير أنهم أصبحوا يتألفون بشكل متزايد من يهود ألمانيا بدلا من يهود بولندا - بعد أن أجبر اليهود على الخروج من ألمانيا التي كانت فيها الحركة الصهيونية ضعيفة دائما - ونادرا ما كانوا متعصبين أيديولوجيا؛ ولو أن الهجرة كانت مفتوحة إلى الولايات المتحدة لكانوا نزحوا إليها، وقد أجبرت الانتفاضات العربية في فلسطين، بعد 1935، بريطانيا على الحد من تدفق اليهود ولكنها في عام 1939 اعتمدت كتابا أبيض لفرض قيود صارمة على الهجرة.

ما ينبغي التأكيد عليه هو أن أهمية هتلر يجب أن توضع دائما في سياق أوسع؛ صحيح أنه لولاه لما كان هناك أبدا أي تدفق لليهود من ألمانيا، وربما ما كان لدولة إسرائيل أن تقوم أصلا، لكن قانون الهجرة الأمريكي لسنة 1924 أيضا لم يكن أقل حيوية، ولهذا فمن العقيم جدا محاولة ترتيب العوامل المسببة لهجرة اليهود حسب أهميتها، ما دام أن القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الهجرة كانت في مقدمتها، كما أن الغالبية العظمى من المهاجرين نزحت إلى فلسطين بدافع الضرورة لا عن قناعة واختيار. ولهذا فكل العوامل حاسمة، وبدونها كان المشروع الصهيوني لإنشاء دولة يهودية في فلسطين سيبقى مجرد طبخة غرائبية أخرى من طبخات [منظري] فيينا، غير قابلة للتحقيق، لأن اليهود في الشتات كانوا يريدون قيام دولة يهودية، لكن لا أحد ممن كانوا يعيشون في دول آمنة كان على استعداد لاقتلاع نفسه

من دولته وركوب مغامرة "العاليه"؛ أو العودة إلى الوطن القومي القديم، حيث لم يكن هناك أي سبب مقنع لذلك.

لقد كانت هناك عدة أراض للميعاد، وكانت طوطولوجيا هرتزل الغرائبية بالكاد تشكل الإلهام الرئيس لنزوح اليهود من أوروبا؛ وعليه فإن قيام إسرائيل يعتبر مجرد حادث يصعب التنبؤ به في التاريخ - والقرن الماضي كان مليئا بمثل هذه الحوادث في كل مكان - لكن هذا الحدث هو الذي وضع العالم في حالة محفوفة بالمخاطر في النهاية.

فرصة إسرائيل الأخيرة[8]

أهدت الولايات المتحدة لإسرائيل 51.3 مليار دولار من المنح العسكرية منذ عام 1949 - أغلبها بعد عام 1974 – وهي تعتبر الأكبر حجما من أي مساعدة تحصل عليها أي دولة أخرى منذ العام 1945؛ وفضلا عن ذلك تلقت إسرائيل 11.2 مليار دولار في شكل قروض لاقتناء معدات عسكرية، و31 مليار دولار في شكل منح اقتصادية، ناهيك عن ضمانات قروض أو مشاريع عسكرية مشتركة؛ كما حصلت إسرائيل على أحدث التكنولوجيا الأمريكية النووية والجوية وأنظمة الدفاع الصاروخي؛ وهي لذلك تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في جميع المجالات

[8] (Antiwar.com، 17 مارس/آذار،2007)

تقريبا. وفي غشت/آب 2007، تم الرفع من حجم المساعدات العسكرية لإسرائيل بنسبة 25٪، وستصل إلى 30 مليار دولار على مدى العقد القادم؛ والشرط الرئيس على هذه المنح العسكرية هو أن تبقى نسبة 74٪ من الأموال داخل الولايات المتحدة وتستخدم لشراء الأسلحة الأمريكية، لأن ذلك يخلق فرص عمل وأرباحا في العديد من المناطق، مما يجعل الكونغرس على استعداد تام، ودائم، لمحاباة اللوبي الإسرائيلي.

هذا المبلغ الضخم من الأموال مكن إسرائيل، وأجبرها في الوقت نفسه، لتكون على استعداد لخوض حرب على الطريقة الأميركية؛ لكننا نعلم بأن الولايات المتحدة فشلت في الفوز بأي من حروبها الكبرى منذ 1950 وحتى الآن، وستكون حروب العراق وأفغانستان أكثرها كلفة في كل التاريخ الأميركي.

في أوائل عام 2005 شرع رئيس الأركان الجديد لجيش الدفاع الإسرائيلي، دان حالوتس Dan Halutz، في مباشرة أكبر عملية مكثفة لإعادة تنظيم الجيش في تاريخ قوات الدفاع الإسرائيلية. حالوتس هذا، جنرال في القوات الجوية، مفتون بالعقيدة التي تبرر استخدام المعدات الأكثر حداثة والتي يغدقها الأمريكيون على الإسرائيليين؛ لذا كانت الطائرات العمودية الهجومية والطائرات من دون طيار وصنوف الاستخبارات والاتصالات البعيدة المدى كلها على رأس جدول أعماله. لقد كان أسلوبه مجرد تنويع آخر لمفهوم "الصدمة والرعب" ‘shock and awe’ الذي أتى به [وزير الدفاع الأمريكي] دونالد رامسفيلد.

كانت الحرب التي استغرقت 34 يوما في لبنان، بدءا من 12 يوليو 2006، نقطة تحول سوداء بالنسبة لإسرائيل، وهو ما كشف عنه التقرير المؤقت الذي قدمته لجنة إلياهو فينوغراد Winograd شهر نيسان/أبريل – وهي لجنة أنشأها أولمرت في سبتمبر 2006 – إذ رغم أن التقرير غطى الأيام الخمسة الأولى من الحرب فقط، إلا أنه كشف كثيرا من المسائل. صحيح أننا لا نعرف على وجه التحديد طبيعة الأوامر التي وجهت إلى وحدات معينة ولا توقيت كافة العمليات، إلا أن ذلك لا يمنع من حصول توافق في الآراء، ترتكز على أسس أكثر أهمية، تعطي الانطباع بأن الإسرائيليين لم يخسروا الحرب بسبب الأوامر التي صدرت، أو لم تصدر، لمختلف الضباط. لقد كانت الحرب اختيارية، وكان مخططا لها أن تكون حربا جوية تتخللها توغلات برية محدودة جدا، على أمل أن تكون الخسائر الإسرائيلية منخفضة جدا. قال الجنرال ماجور هيرزل سابير Herzl Sapir، في نهاية فبراير 2007، إن "الحرب بدأت بمبادرة منا، لكننا لم نستفد من مزايا المبادرة [بالهجوم]". فقد بدأ التخطيط للحرب في نوفمبر 2005 ووصلت حالة التأهب القصوى بحلول آذار/مارس الموالي، قبيل حادث اختطاف جنديين من قوات الدفاع الإسرائيلي، الذي اتخذته إسرائيل ذريعة لإعلان الحرب. ليس هناك جدل حول حقيقة أنها كانت حربا رقمية وحرب شبكات، كما أنها كانت أول تجربة لإسرائيل تتفق فيها مع نظريات حالوتس الأميركية حول كيفية خوض الحرب في هذا العصر ذي التقنية العالية؛ فقد كانت الولايات المتحدة تخوض

حروبا مماثلة في أفغانستان والعراق، لكنها كانت تسير في طريقها نحو الهزيمة فيهما معا.

ما هي الأهداف الإسرائيلية، أو أهدافها الحربية، إن صح التعبير؟ كان بعض هذه الأهداف معروفا مسبقا، لكن بعضها الآخر هو الذي كشف عنه تقرير لجنة فينوغراد، وأكبرها أن حالوتس أراد أن "يصدم ويرعب" حزب الله وحلفاءه بالقوة الإسرائيلية الهائلة، في غضون بضعة أيام؛ أما الأهداف الأصغر، فمن بينها إرغام حزب الله على نقل صواريخه بعيدا جدا عن الحدود، وإعادة الجنديين المخطوفَيَن...

لكن بدلا من ذلك، كشف التقرير عن ضعف إسرائيلي مردّه، في جزء كبير منه، إلى حقيقة أن العدو كان على استعداد وحماس أكبر بكثير، وكان مجهزا بشكل أفضل. لقد شكل ذلك نهاية أسطورة كبيرة، وكان بمثابة نذير ينبئ بنزاعات أكثر دموية وندية عسكرية من ذي قبل، أو بتوازن للقوى يؤدي إلى المفاوضات.[7]

لماذا خسرت إسرائيل الحرب في لبنان؟ الأسباب عديدة، لكن هناك إجماع عام داخل إسرائيل على أن الحرب انتهت بكارثة، وأن قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي - الذي لا يهزم – على الردع، قد تراجعت بشكل خطير في كل العالم العربي، للمرة الأولى منذ سنة 1947، وبالنسبة لعدد من المحللين فإن الإسرائيليين هزموا لنفس الأسباب التي خسر بها الأميركيون الحرب في العراق وأفغانستان، وقبل ذلك في الفيتنام؛ فكلاهما كان لديه تصورات ومعدات غير مناسبة للواقع الذي يواجهه، حيث لم يكن هناك مركز قيادة قابل للتدمير، بل كانت هناك مجموعات صغيرة فقط مسلحة تسليحا خفيفا، وتتنقل باستمرار، وغير متمركزة في منطقة

واحدة، ولها قدرة كبيرة على المناوشة وبالتالي الانتصار. كان لدى حزب الله أيضا صواريخ روسية مضادة للدبابات فعالة للغاية، وقد اعترف الجيش الإسرائيلي بأن "عشرات" الدبابات تم تعطيلها، أو بالأحرى تدميرها، بما في ذلك دبابات ميركافا4 التي تدّعي إسرائيل أنها أفضل دبابة محمية في العالم والتي تسعى إلى تصديرها؛ وفضلا عن ذلك أطلق حزب الله حوالي 4000 صاروخ على المناطق السكنية الإسرائيلية دون أن يتمكن جيش الدفاع الإسرائيلي من صد هذا التحرش المحبط للمعنويات. أما "حصون حزب الله الأرضية وترسانته فكانت منيعة وعصيّة على الهجمات الجوية"، الشيء الذي دفع الإسرائيليين إلى "توسيع نطاق أهدافهم" لتشمل المناطق المكتظة بالسكان، مما تسبب في وفاة أكثر من 1000 مدني. "لقد خسرت إسرائيل الحرب في الأيام الثلاثة الأولى"، حسب ما ذهب إليه خبير عسكري أمريكي، متفقا بذلك مع رأي عدد من المحللين الأميركيين في القوات الجوية. فـ"إذا كان لديك هذا النوع من عنصر المفاجأة، وكان لديك هذا النوع من القوة العسكرية الهائلة، فيجب عليك إما الانتصار وإما تحمل مسؤولية الهزيمة."

لم تكن المشكلة مجرد براعة عربية جديدة، رغم أننا لا يجب أن نستخف بتحسن [العرب] في التنظيم المعنوي والعسكري؛ لكن إعادة التنظيم الجذرية لجيش الدفاع الإسرائيلي التي قام بها حالوتس، منذ أوائل عام 2005، والتي كان من المفروض أن تحقق الوعد الذي قدمته جميع معداته الأمريكية هو ما "تسبب في تشويه فظيع للجيش"، حسب الجنرال سابير. فقد كان الجيش الإسرائيلي يعيش حالة عارمة من الفوضى التنظيمية، وكانت

روحه المعنوية محطمة أكثر من أي وقت مضى، مما جعل حالوتس يستقيل يوم 17 يناير 2007، ليكون بذلك أول رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي يستقيل طواعية من منصبه بسبب قيادته في الحرب؛ وحسنا فعل، لأنه لو لم يستقل لكان سيطرد من الجيش؛ وبعد ذلك مباشرة قام خليفته سريعا بإلغاء إعادة تنظيم جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي ما زال يعيش حالة سوء تنظيم شديدة. لقد فشلت الطريقة الأمريكية في الحرب.

الحرب القادمة

لم تكن حرب لبنان إلا نذيرا بالهزائم الإسرائيلية المقبلة؛ ولأول مرة حصل نوع من التكافؤ في القوة العسكرية. إن التكنولوجيا تتحرك الآن في كل مكان بشكل أسرع بكثير من الموارد الدبلوماسية والسياسية أو الرغبة في السيطرة على النتائج المترتبة عنها. لدى حزب الله صواريخ أكثر وأفضل بكثير مما كان عليه الأمر قبل بضع سنوات - أكثر من 10000 صاروخ قصير المدى حسب الأرقام المعلنة - وتعتقد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن حزب الله يملك قوة نيران أكثر مما كان عليه في الربيع الماضي، أي قبل الهجوم عليه؛ كما فشلت إسرائيل في إقناع روسيا بعدم بيع أو منح الصواريخ الفعالة المضادة للدبابات إلى الدول أو الحركات في المنطقة؛ وقد بات الإسرائيليون يتخوفون من أن تحصل عليها حماس أيضا. إن سوريا تشتري "آلاف" الصواريخ المتطورة المضادة للدبابات من روسيا، والتي

يمكن إطلاقها من على بعد خمس كيلومترات، فضلا عن صواريخ أخرى أكثر فعالية بكثير قادرة على ضرب المدن الإسرائيلية.

وعليه فإذا لم يتم حل مشكلة الأخطار المتزايدة وحدود التكنولوجيا العسكرية سريعا، فلا يمكن أن نتوقع شيئا آخر غير الحروب. وحاليا لا يظن قسم المخابرات في الجيش الإسرائيلي وقوع أي حرب مع سوريا عام 2007؛ كما يعتقد محللون إسرائيليون عسكريون آخرون أن أي حرب مع سوريا لن تؤدي، في أحسن الأحوال، إلا إلى مواجهة دموية تشبه تماما حرب لبنان في الصيف الماضي؛ لدى إسرائيل نحو 3700 دبابة لكنها الآن دون جدوى، أما سلاحها الجوي الفائق التطور، وهو في معظمه هدية من الولايات المتحدة، فإنه يقوم فقط بقتل الناس ولكنه عاجز عن تحقيق أي نصر.

إسرائيل الجديدة: أمة «طبيعية»

في الماضي، كانت الحروب تتمخض عن انتصارات ومزيد من الأراضي لليهود؛ أما الآن فهي لا تنتج سوى الكوارث للجميع. ولقد أثبتت حرب لبنان ذلك بوضوح.

كانت الصهيونية عبارة عن طبخة في مقاهي فيينا، وتمجيد للعمل على طريقة تولستوي، وشعور إيكولوجي مبكر في شكل حركة الشباب الألماني "الطيور المهاجرة" wandervogel التي أثرت على الصهيونية، ولكنها كانت أيضا عبارة عن حركات فاشية مختلفة، ونزعة نحو العسكرية، ومزيج من التيارات

الاشتراكية بما فيها البلشفية Bolshevism. لقد سعى اليهود للذهاب إلى فلسطين ليس فقط بسبب المحرقة، ولكن أيضا نتيجة التغيرات التي طرأت على قوانين الهجرة الأميركية في النصف الأول من عشرينيات القرن الماضي؛ وبدون المبالغ الطائلة التي قدمها يهود الشتات، لم يكن للصهيونية أن تؤتي أُكلها أبدا. إن لكل أمة شخصية متميزة تعكس تقاليدها ومبررات وجودها، وبما أن التاريخ متقلب، فإن إسرائيل لا تشذ عن هذه القاعدة؛ ولذلك فهي الآن موجودة ولكنها تزداد خطورة على السلام العالمي، وعلى نفسها.

كانت الصهيونية أيضا دائما تمتح من الروح العسكرية، وقامت في جزء كبر منها فقط على أساس العداء للعرب، ومنذ فجرها الأول كان قادتها السياسيين من العسكر؛ كان الجنرالات أبطالا في الحرب كما كانوا يتقنون السياسة أيضا، وتم دمج منطق القوة مع التحيز الغربي الاستعماري أساسا. كان مؤسسو إسرائيل أوروبيين، وكانت تعد موقعا للثقافة الأوروبية حتى جاءت عولمة القيم والمنتجات الصناعية وجعلت هذه الفروق الثقافية غير ذي معنى. كانت إسرائيل دائما تشكل مجتمعا عسكري التوجه، فخورا بمقاتليه. وبالرغم من الحرب الباردة والتدفق المتزايد للأسلحة الأمريكية، المندمجة كليا مع انطلاقتها، والذي جعلها تفوز في جميع حروبها بعد 1947 وإلى غاية الصيف الماضي، فإنها ما زالت تحافظ على عنصر قوي من الهستيريا تجاه العالم الذي تواجهه. وهي الآن - وخاصة سياسيوها - تؤمن في كثير من الأحيان بفكرة الخلاص لأن الخلاص له تأثير كبير وسط نسبة متزايدة من الساكنة التقليدية ذات النزعة الدينية.

لم تعد إسرائيل "صهيونية" بالمعنى الأصلي لهذه الأيديولوجية؛ فهي تحتفظ بتسمية "الصهيونية" من أجل المظاهر فقط، تماما كما فعل عدد من الدول الحقيقية التي تطمح إلى الحفاظ على أساطيرها المختلفة لتبرر ادعاءاتها بالمحافظة على الهوية الوطنية؛ لكن إسرائيل ابتعدت كثيرا عن المنطلقات الصهيونية الأصلية، في جزء كبير منها، لأن حروبها مع جيرانها - العرب الذين يعيشون داخلها أو في جوارها - جعلت الروح العسكرية تهيمن على كل شيء آخر فيها.

تسير إسرائيل اليوم في طريقها نحو التحول إلى دولة فاشلة؛ ولولا أن هذا الموقع الذي يضم أقل من 5 ملايين يهودي يشكل عاملا حاسما ومؤثرا في الحرب والسلام في منطقة حيوية، لما كانت لتحظى بأي أهمية، ولصارت كيانا عاديا جدا؛ فهي تعيش ارتباكا فظيعا ويتقاذفها مزيج من الهويات المختلطة جدا، ولذلك قامت الولايات المتحدة منذ أواخر الستينيات بحمايتها، ولذلك أيضا بات السلام العالمي متوقفا اليوم على هذا المكان، وعلى خصوصياته، وشخصيته، وتناقضاته المتزايدة.

إسرائيل دولة بمجتمع مجزّأ جدا، وسياسيوها جماعة من المهرجين المرتشين؛ وهي في هذا لا تختلف عن كثير من الدول، بما فيها قادة فلسطين قبل حماس، وقد وصفها شلومو بن عامي Shlomo Ben-Ami، وزير الخارجية السابق، بأنها مجال اليهود الشرقيين المحرومين اقتصاديا، والقوميين الروس الذين حركتهم الرغبة في مغادرة الاتحاد السوفياتي (وفيهم أقلية ملموسة ليست يهوديه أصلا)، ثم هناك فسيفساء اليهود الأرثوذكس الذين لم يتحدوا إلا لرفضهم مبدأ الاندماج "assimilationism"، كل

هذا الخليط من جهة؛ ومن جهة أخرى هي مجال اليهود العلمانيين وبعض اليساريين والحداثيين، من أصحاب المهارات الذين انحدروا من شرق أوروبا، ولعبوا دورا حاسما في تشكيل الصهيونية. وإضافة لهؤلاء وأولائك هناك عدد متزايد من "يهود القدس"، كما يسميهم بن عامي، الذين تحركهم الحوافز الاقتصادية أساسا، وهم يساعدون اليمين في الوصول إلى السلطة غالبا، ويخافون من العرب الذين يعيشون في إسرائيل؛ أما يهود "تل أبيب" فيميلون لاستيعاب الثقافة العالمية والتحديث، وهم أقرب إلى الوجود "العادي" الذي بشر به الصهاينة الأوائل، وهم أيضا أكثر عرضة للهجرة لأن لديهم مهارات عالية، بحيث إن عدد الذين يغادرون إسرائيل يساوي عدد أولئك الذين يفدون عليها، وأمريكا الشمالية وحدها تضم ما يصل إلى المليون منهم.

تتعدد دلالات هذه الاتجاهات من البسيطة جدا إلى الأشد مأساوية، بحيث نجد كل أنواع المجموعات من البانكس إلى المثليين جنسيا؛ أما الأرثوذكس المتحمسون، فبعضهم لا يتوقف عن إلقاء "لعناته" على دعاة الانسحاب من مستوطنات الضفة الغربية أو قطاع غزة، الذين يحق عليهم عقاب السماء؛ فواحد من كل أربعة يهود أرثوذكس متطرفين يعتقد بأن هذا بالضبط ما أوصل شارون إلى الغيبوبة. أما مارتن فان كريفيلد Martin van Creveld، أستاذ التاريخ العسكري في الجامعة العبرية وصديق عدد من قادة الجيش الإسرائيلي، والذي اشتهر بدراسة أهمية العوامل المعنوية في الجيوش، فيعتقد بأن الروح المعنوية للمجندين في جيش الدفاع الإسرائيلي تلامس "الحضيض تقريبا، بل تحول الجنود في بعض الحالات إلى مجرد أطفال سريعي

البكاء"؛ في الوقت الذي فاقمت فيه "النزعة النسوية" من العفونة داخل صفوف القوات المسلحة، و دمرت "التطورات الاجتماعية" معظم الجيش، وهو حال الضباط "الذين بقوا وراء أجهزة حواسيبهم" خلال الصيف الماضي.

لقد حطمت الفضائح المدوية إسرائيل بشكل غير مسبوق: استقال رئيس الدولة بسبب تهم الاغتصاب الموجهة إليه؛ وجرى التحقيق مع رئيس الوزراء أولمرت من قبل مكتب المراقب المالي حول أربعة تهم بالفساد؛ وقائد الشرطة الجديد اتهم بتلقي الرشاوى والاحتيال، كما أن تعيينه أثار ضجة كبيرة منذ البداية؛ وهناك حالات مشينة أخرى كثيرة لا عد لها ولا حصر. مما جعل إسرائيل "تتقلب في عفونتها"، كما خلص إلى ذلك أحد كتاب هآرتس Ha'aretz. لقد علق القاضي المتقاعد فاردي زايلرVardi Zeiler بعد أن ترأس لجنة للتحقيق في عملية تهم الدولة، بأن الشرطة كانت تتصرف مثل [مافيا] صقلية، وأن الدولة في طريقها إلى اعتماد نظام المافيا رسميا.

في خضم هذه الفوضى، تندلع الحروب لأسباب سياسية ولكنها تنتهي بالهزيمة لأن المجتمع متفكك، وكما قال كاتب هآرتس مرة أخرى، لأن الحكومة "تفتقر إلى كل من الهدف والضمير". من حيث الذكاء السياسي، يمكن حقا أن يقارَن أولمرت فقط ببوش؛ فهناك إجماع بين الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين على أن الحرب العراقية كانت كارثة على إسرائيل وهدية جيوسياسية لإيران، ومن شأنها أن تترك إسرائيل في خطر أكبر من أي وقت مضى، لفترة طويلة جدا بعد عودة الأمريكيين إلى ديارهم: "لن تكسب إسرائيل شيئا من الوجود الأمريكي المستمر في العراق"،

هذا ما صرح به مدير معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في يناير/كانون الثاني الماضي. لقد أطاحت الولايات المتحدة بحركة طالبان في أفغانستان وبصدام حسين في العراق، وخلقت بذلك هيمنة استراتيجية إيرانية ساحقة؛ كما أن حملة الديمقراطية الأمريكية حملت حماس إلى السلطة في فلسطين؛ ولهذا نُقل عن أحد الخبراء الإسرائيليين قوله في مناقشة دور أميركا في المنطقة "بأنها تقرأ الواقع قراءة خاطئة تماما". لقد فشلت كل السياسات الأمريكية كما أن إسرائيل أطلقت العنان لاستراتيجية من شأنها أن تتركها معزولة أكثر من أي وقت مضى.

رغم كل هذا التطابق في الآراء، طلع علينا أولمرت (في وصلة فيديو بتاريخ 12 مارس) في المؤتمر السنوي الإسرائيلي الأمريكي حول الشؤون العامة قائلا: "على الذين يشعرون بالقلق على أمن إسرائيل أن يعترفوا بحاجتهم إلى نجاح أمريكي في العراق، وإلى خروج مسؤول منه"؛ "إن أي نتيجة لا تساعد قوة أمريكا سوف تقوض قدرتها على التعامل بفاعلية مع التهديد الذي يشكله النظام الإيراني." لكن وزير خارجيته كان أقوى من ذلك عندما قال: "ابقوا خارج الموضوع، تبا لكم!"؛ وهذا تماما ما خلص إليه كاتب عمود في صحيفة هآرتس؛ فمجموعات قليلة في مستوى المجموعات اليهودية الأمريكية هي التي تناهض الحرب، كما يحاول الكونغرس – على استحياء - إنهاءها أيضا.

إن جميع الاستراتيجيين في [إسرائيل] يعتقدون بأن حرب العراق كانت كارثة، أما أولمرت فوحده الذي يؤيد حماقات بوش.

الخيار السوري

هذا مساق حاسم في عملية السلام بالمنطقة، لأنه سيحدد ما إذا كانت العملية ستتقدم فعلا أم لا؛ قطعا سيقوم أولمرت بأفضل ما لديه للمحافظة على موقعه السياسي في الداخل، وسيبذل كل جهده للاحتفاظ بالسلطة - وهو ما لا يختلف فيه عن سابقيه وعن معظم السياسيين في كل مكان - ولكن ذلك كله لا يبشر بخير، لأسباب فنية واجتماعية ومعنوية، إذ إن إسرائيل لم يعد بإمكانها الانتصار في حرب أخرى، لأنها أصبحت أضعف بكثير على جميع الأصعدة. أكيد أنه ما زال بإمكانها إلحاق أضرار رهيبة بأعدائها لكنها لا تستطيع تغيير ميزان القوى الأساس الذي يؤدي إلى النصر.

إن تحقيق السلام مع سوريا سيكون خطوة أولى حاسمة بالنسبة لإسرائيل؛ فعلى الرغم من أن المشكلة الفلسطينية ستظل قائمة، إلا أن ذلك سيساهم في تحسين الأمن الإسرائيلي إلى حد كبير وسيدحض ادعاء إدارة بوش، حتى وقت قريب، بأن التفاوض مع سوريا أو إيران بشأن أي مسألة في الشرق الأوسط يُعد إذعانا لقوى الشر. لقد فصلت الصحافة الإسرائيلية كثيرا في بسط أسرار مفاوضات 2005- 2004 بين إسرائيل وسوريا، واعتبرتها متقدمة جدا لأنها أفرزت تنازلات كبيرة من الجانب السوري، خاصة في موضوع المياه والحياد السوري من الخلافات السياسية مع الفلسطينيين والإيرانيين؛ كما ذكرت بأن واشنطن تابعت هذه المحادثات باهتمام شديد، وأن مكتب تشيني Cheney بالذات

كان يعارض وصولها إلى نتائج مرضية. وفي نهاية يناير 2007 قام أعضاء كثيرون وازنون في الدبلوماسية الإسرائيلية بالحث علنا على إعادة فتح هذه المحادثات؛ لكن أولمرت رفض تحركات سوريا وقتها بشكل بات، متقاطعا في ذلك مع رأي وزيرة الخارجية رايس Rice، عندما التقت المسؤولين الإسرائيليين منتصف شباط/فبراير، حين قالت: "لا يمكن حتى مجرد التفكير في ذلك"، رافضة أي معاهدة مع سوريا. هكذا ورغم أن الموساد دعم وجهة نظر رايس وأولمرت العنيدة، إلا أن الاستخبارات العسكرية اعتبرت عروض سوريا صادقة وجادة؛ وإن كان رئيسها/الاستخبارات حذر من تنامي القوة السورية، ولذلك نصح بأن السلام سيصب في معظمه في مصلحة إسرائيل، وقد أيده في ذلك معظم من كانوا في وزارتي الخارجية والدفاع، بمن فيهم وزير الدفاع عمير بيريتس Amir Peretz؛ إلا أن أولمرت أرغمهم على الإذعان لموقفه وكان له ما أراد.[8]

زعم ألون ليئيل Alon Liel، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية الذي تفاوض مع السوريين، بأنه يمكن إبرام معاهدة سلام مع سوريا في غضون 4 إلى 6 أشهر، حسبما ورد في صحيفة واشنطن تايمز في 7 مارس، وقتها تم استدعاء ليئيل إلى السفارة الأمريكية في تل أبيب، وأطلع كل الطاقم السياسي على محادثاته. كانت تقارير صحيفة *هآرتس* التي تضمنت مشروع المعاهدة حتى ذلك الوقت شبه نهائية؛ وبعد ذلك دعا الكنيست الإسرائيلي إبراهيم سليمان، ممثل سوريا في المفاوضات، للحديث أمام لجان الشؤون الخارجية والدفاع. إن مثل هذه الدعوات نادرة جدا، لأن سوريا وإسرائيل تُعتبران من

الناحية القانونية في حالة حرب، ولأن إسرائيل "يمكن أن تتسبب في إحداث كثير من الدمار، في حال تجدد القتال بينهما، ولكنها لن تستطيع فرض أي قرار" حسب ما خلص إليه مارتن فان كريفيلد، أحد الصقور في ذلك الوقت، لكن في غضون ثلاث أو أربع سنوات سيكون السوريون على استعداد لحرب طويلة الأمد وستكون تكلفتها كبيرة على إسرائيل. وبعد الخوض في بدائل كثيرة، غريبة، وبالنظر إلى الروح المعنوية المنهارة لدى الجيش الإسرائيلي، خلص فان كريفيلد إلى أن التوصل إلى سلام مع سوريا يصب بشكل كبير جدا في مصلحة إسرائيل، والأميركيون أنفسهم كانوا يقتربون من الموقف الداعي إلى التفاوض مع سوريا وإيران لأنه الرأي المعقول (وهو نفسه ما أوصت به لجنة بيكر هاملتون في ديسمبر الماضي).

كانت سوريا تسعى جاهدة إلى تحسين علاقاتها بواشنطن، حتى وإن عنى ذلك مجرد قطع الطريق أمام بعض الأفعال الرعناء التي تقوم بها الولايات المتحدة؛ فعندما هاجمت إسرائيل لبنان في يوليو/تموز 2006، مثلا، حث اليوت ابرامز Elliott Abrams، المسؤول عن منطقة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وغيره من المحافظين الجدد في واشنطن، على توسيع الحرب لتشمل سوريا أيضا. ولهذا جددت سوريا نداءها، في نهاية فبراير، إلى الولايات المتحدة لمناقشة جميع قضايا الشرق الأوسط في "حوار جدي وعميق"؛ ثم قامت بمحاولات مماثلة على مدى أكثر من عامين، وكان بيكر يعلم كل شيء عنها. ولعل الحديث مع الخصوم المزعومين يعد النقطة الجوهرية الأكبر التي تفرق بين تشيني وتحالفه المكون من المحافظين الجدد، وبين رايس،

وينطبق ذلك على كوريا الشمالية وإيران وأماكن أخرى كثيرة. إن الجدال في العمق لا يدور حول طبيعة وأهداف السياسة الخارجية الأميركية بقدر ما يدور حول آليات تطبيقها ميدانيا، مثل التطبيق بالقوة المادية، أو التهديد بالحرب، أو بوسائل أكثر تقليدية مثل الطرق الدبلوماسية. ففي الأسابيع القليلة الماضية، استلهمت "رايس" أفكارها من المؤسسة الجمهورية لمجموعة الدراسة العراقية (ديسمبر/كانون الأول الماضي) فربحت عدة نقاط في هذا الجدال، ولكن نجاحاتها بقيت هشة، لأن "تشيني" رجل قوي يتمتع بالإصرار والمكر وهو يعرف كيف يضمن لآرائه موافقة رئيس الجمهورية.

يعتبر العراق من أكبر مشاكل أميركا، وفوقه تأتي مشكلة المشاكل: إيران؛ ويبدو أن إدارة بوش قررت الآن أن سوريا يمكن أن تساعدها في المنطقة. كانت إلين ساوربري Ellen Sauerbrey، مساعدة وزير الخارجية، في دمشق يوم 12 مارس/آذار لمناقشة أوضاع اللاجئين، ولكنها سمعت من السوريين "بأن جميع القضايا في المنطقة العربية مرتبطة فيما بينها وأن هناك حاجة إلى حوار شامل حول كل هذه القضايا." كما حشدت سوريا أيضا الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيد الآن عودة مرتفعات الجولان إليها. وفي اليوم الموالي (13 مارس/آذار) صرح سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل علنا، وزورا، بأن الأميركيين لم "يعربوا عن أي رأي بشأن ما ينبغي، أو ما لا ينبغي، على إسرائيل القيام به فيما يتعلق بسوريا".

والكرة الآن في ملعب حكومة أولمرت التي يتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت مستعدة للتفاوض مع سوريا، على الرغم من أن

الغالبية العظمى من الرأي العام الإسرائيلي تعارض الانسحاب الكامل من الجولان.

لقد تجاهلت إسرائيل واشنطن في عدة قضايا هامة للغاية، منذ حملتها على سيناء سنة 1956، وعملت لمصلحتها الذاتية؛ لكن الآن هناك قضايا هامة أخرى، مثل الخطة السعودية لتسوية القضية الفلسطينية، وكذا حاجة إسرائيل الماسة للسلام أكثر من أي وقت مضى. ومن سوء حظها، تماما كما هو الحال في الولايات المتحدة، يوجد على رأس دولتها أسوأ رئيس حكومة في تاريخها، وهو مدفوع برغبته في تحقيق المزايا السياسية القصيرة الأمد وبرغبته الجامحة في الاحتفاظ بالسلطة.

فرصة الخيار السوري إذن سانحة الآن لمن يريد اغتنامها، أما خيار الحرب فيعني نزوح العقول من إسرائيل نحو الخارج بوتيرة متسارعة فيما ستتقلص نسبة الوافدين على الداخل، ثم ستحسم الديموغرافيا مصير الأمور؛ يعني ذلك، ثانيا، أن إسرائيل ستصبح المكان الوحيد في العالم حيث يكون اليهودي في خطر لمجرد أنه يهودي؛ ثم يعني، ثالثا، أنه إذا ضاعت هذه الفرصة فستنشب حرب مدمرة للجميع، ولا يفوز فيها أحد. لقد أثبتت حرب لبنان أن إسرائيل يجب أن تواجه الآن حقيقة أن جيرانها أصبحوا مساوين لها عسكريا وأن مساعدات الولايات المتحدة لم يعد بإمكانها تأمين الحماية؛ وفي الواقع، مكنت هدايا أمريكا المجانية إسرائيل من شن الحرب في يوليو/تموز 2006 مسلحة في ذلك بنفس الأوهام التي تسببت أيضا في جعل إدارة بوش تركب حماقتها في العراق.

منذ سنة 1947 استندت قوة إسرائيل على تفوقها العسكري على جيرانها الضعفاء؛ لكنها الآن تفقد هذا التفوق بالتدريج، إن لم تكن قد فقدته فعلا؛ أما المشاكل الصغرى، الديمغرافية أساسا، فلا يمكنها إلا أن تتفاقم إذا استمر التوتر، ومعها تحضر القناعة بأن إسرائيل لم يعد بإمكانها، ببساطة، البقاء على قيد الحياة عن طريق التحالف مع الولايات المتحدة، لأن الأمريكيين إما سيغادرون المنطقة أو سيقومون بخوض حرب تهدد وجود إسرائيل نفسها. لقد حان الوقت لإسرائيل كي تصبح كيانا "طبيعيا" وتبرم السلام مع جيرانها، لكن ذلك سيتطلب تقديم تنازلات رئيسة؛ وبمقدورها أن تفعل ذلك إذا شرعت في نهج سياسة خارجية مستقلة، تباشرها على الفور فيما يتعلق بسوريا.

5- الولايات المتحدة والحرب على إيران

ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب بأن مشكلة الشرق الأوسط هي محصلة التقسيم غير الواقعي للإمبراطورية العثمانية، بعد الحرب العالمية الأولى؛ والأزمة الإيرانية الحالية بدأت – لكل غاية مفيدة - مع إطاحة بريطانيا والولايات المتحدة بمحمد مصدق عام 1954؛ ولأن كلا من إسرائيل وباقي دول الشرق الأوسط المعاصر هي بمثابة تركة لمخلفات الحرب العالمية الأولى على المنطقة، فإن هناك تداخلا كبيرا لا يمكن تجنبه بين هذه المواضيع مجتمعة.

على إيران اليوم أن تشكر أمريكا بسبب غزوها للعراق، على الأقل لأنه ضاعف عائداتها النفطية، وهو ما مكنها من موارد كافية لمقاومة العداء الأميركي، واستثمار مبالغ ضخمة في دول الخليج، وشراء المعدات الروسية القادرة على إسقاط طائرات أي دولة. وهكذا فشلت الولايات المتحدة في جعل العراق آمنا لشركات النفط واستغلال ثرواته، ولم تنجح إلا في جعل إيران أقوى بكثير استراتيجيا واقتصاديا. في أثناء غزو العراق، فقدت الولايات المتحدة قدرا كبيرا من النفوذ في المنطقة بأسرها لأن دول الخليج الفارسي تمتلك كمية هائلة من الدولارات الأمريكية، العملة التي يتم بها تسعير النفط، وفي مارس 2008 أبلغ السعوديون والأردنيون والمصريون وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، عندما ذهبت لمنطقة الخليج، أنهم لا يستطيعون دعم مزيد من المغامرات الأميركية ضد إيران. وقالوا أيضا إن الولايات المتحدة

تخلق فوضى كبيرة ومدمرة في العراق، الشيء الذي يزعزع بالتالي استقرار المنطقة بأسرها. لقد تضمن برنامج زيارة الرئيس بوش إلى إسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر، أواخر مايو/أيار 2008، وليمة المحبة مع الدولة اليهودية ومحاضرة تعليمية للعرب؛ ومن المعلوم أنه لم يسبق للولايات المتحدة أن وصلت إلى هذا الحضيض من عدم التناغم مع العالم العربي، على الأقل منذ 1945، إذ لم يحدث أن كان نفوذها أضعف مما صار عليه.

في مقابل ذلك برزت إيران كقوة مهيمنة استراتيجيا بالمنطقة، تستخدم عائداتها النفطية الهائلة لبسط نفوذها في كل الاتجاهات. إنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي للبترول في العالم، وقاومت بنجاح جميع الجهود الأمريكية لعزلها. إن البترول بجميع أشكاله يعتبر واحدا من المواد الخام التي تمتلك تزايدا مضطردا في القيمة بغض النظر عن السعر؛ فبدون الطاقة يفقد الاقتصاد قوته، ويظل بدائيا؛ فإيران، ببساطة، هي آخر دولة يمكن للولايات المتحدة أن تتحداها، وارتكاب ذلك يعتبر حماقة كبيرة.

إضافة لما سبق تستطيع إيران جعل الأغلبية الشيعية في الشرق الأوسط تهب لمساعدتها، والأحداث التي حصلت في لبنان، في مايو 2008، عندما كان بوش يقوم بجولة في المنطقة، أشّرت على أن الحرب ضد إيران تعني أيضا نشوب حروب في كل الأماكن التي يوجد فيها الشيعة.

لا شيء يوضح تماما نهاية القوة الأميركية كما هو الحال بالنسبة لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط؛ حيث راهنت على وجود إسرائيل، وقامت بغزو العراق، وحاولت عدة مرات منذ

1954 (ونجحت في حالة يتيمة) إسقاط حكومات طهران. لكن تدخلاتها العديدة في المنطقة لم تفرز، منذ البداية، إلا التناقضات والفوضى. إن الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان والتي كان المقصود بها "الحرب على الإرهاب" انتقلت ببساطة إلى باكستان، الدولة التي تمتلك أسلحة نووية، ووسائل نقلها، وتعرف وضعا سياسيا غير مستقر للغاية. في الواقع، لقد حاولت الولايات المتحدة بالفعل - دون جدوى حتى هذه اللحظة - السيطرة بشكل كامل على القنابل النووية الباكستانية، وكان الأثر الواضح لجهودها نقل الصراع إلى أماكن حيث كانت لديها فرصة ضئيلة للنجاح، غير أنها رفضت الاعتراف بعدم جدوى جهودها. والواقع أنه حتى كتابة هذه السطور فإنها مازالت تواجه باكستان بمطالب قد تترتب عنها مغامرات أكثر فشلا من السابق؛ وهكذا أصبح الفشل ينتج مزيدا من الفشل بما أن السياسة الخارجية الأميركية انتهت إلى الطريق المسدود.

إسرائيل وإيران وإدارة بوش[9]

حصلت نقلة نوعية كبيرة في مجال التكنولوجيا العسكرية جعلت كل الحكمة التقليدية المتوارثة، والحرب باعتبارها أداة لخدمة الأهداف السياسية، أمرا غير ذي معنى تماما، ليس فقط

---

[9] (صحيفة كاونتربانتش *Counterpunch*، فبراير 11/10، 2007 ، تمت مراجعة المقالة في مايو 2008)

بالنسبة للولايات المتحدة فقط ولكن بالنسبة لأي دولة أخرى تضع الحرب على جدول أعمالها. والواقع أنه كان على الشعوب أن تعي هذا قبل قرن من الزمان، لكنها لم تفعل؛ في الوقت الذي طرأت فيه تغيرات حاسمة على موازين القوى: أسلحة أكثر دقة وتدميرا، وقريبا قنابل نووية وصواريخ قادرة على حملها، أصبحت متاحة على نحو متزايد أمام البلدان الأكثر فقرا؛ إن التكنولوجيا تتحرك بسرعة أكبر بكثير من الموارد الدبلوماسية والسياسية أو الرغبة في السيطرة على النتائج المترتبة عليها.

كان لزاما على الولايات المتحدة أن تعي الدرس في الفيتنام، وشعبها يدرك ذلك بشكل أكبر بكثير من سياسييها. (ففي أبريل/نيسان 2008، عبر حوالي 66٪ من الأميركيين عن قناعتهم بأن إرسال قوات إلى العراق كان خطأ كبيرا - مقابل 23٪ فقط عندما بدأت الحرب في مارس 2003 - مما يجعلها على الأقل تحظى بنفس درجة اللاشعبية التي حظيت بها حرب الفيتنام.) إن الحرب على العراق أكدت مرة أخرى، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، محدودية التكنولوجيا وعجزها عن حسم الحرب، عندما يتعلق الأمر بالقتال ضد أعداء لا يخضعون لسلطة مركزية، ويتمتعون بالعزيمة والتصميم.

وتقدم الحرب على العراق المثال الأقوى على ما نقول، فقد كانت مكلفة جدا، وغير فعالة عسكريا، لتعلن بأن أمريكا تخسر حتما مشاريعها الكبيرة باستمرار؛ بعد أن أصبح المتحاربون متساوين أكثر، وأصبحت الحروب طويلة الأمد أكثر فأكثر، ومكلفة جدا بالنسبة لأولئك الذين يصرون على خوضها؛ ومع كل هذا أصبح بالإمكان تحدي طموحات الغطرسة الأمريكية، في

جميع أنحاء العالم، بنجاح أكبر؛ وقد جربت قوات الدفاع الإسرائيلية، المزهوة بتطورها، هذا مؤخرا في لبنان في يوليو/تموز 2006، عندما دمرت صواريخ حزب الله، أو ألحقت الضرر البالغ، بما لا يقل عن 20 من أفضل دباباتهم واضطروا للانسحاب تاركين ميدان المعركة وراءهم، بعد أن تحطمت على أرضيته أسطورة القوة التي لا تقهر. والواقع أن الإحباط المتزايد بدأ يصيب إسرائيل حتى قبل حرب لبنان، حيث ارتفعت نسبة اليهود الحاصلين على درجات أكاديمية عليا الذين هاجروا باضطراد بعد عام 2002. إن مستوى تصدير إسرائيل للأدمغة عال جدا بالنظر إلى المقاييس العالمية، وحرب لبنان والحديث عن صراع "الوجود" الذي يتهدد الكيان الفعلي للدولة – والذي يتردد على لسان الساسة الإسرائيليين، والقادة الإيرانيين - لم يعمل إلا على تفاقم الروح الانهزامية والرغبة في الرحيل؛ ففي نهاية كانون الثاني/يناير، كان 78٪ من الإسرائيليين "غير راضين" عن قادتهم لأسباب كثيرة، ومتنوعة.

لقد تميزت السياسة الإسرائيلية دائما بكونها غير مستقرة، بجميع المقاييس، غير أن الفساد والفضائح الأخرى التي تهزها حاليا تفوق كل ما حدث طوال تاريخها، ويحصل هذا بتزامن مع تهاوي الثقة في قوتها العسكرية. إن الهوة بين الشعب والطبقة السياسية في إسرائيل لم تصل أبدا إلى هذه الدرجة من الاتساع، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت والمقربين منه يأملون أن يؤدي نشر الخوف من القنبلة النووية الإيرانية إلى مساعدتهم على اجتياز العاصفة السياسية التي تسببت في انخفاض شعبيتهم إلى الدرك الأسفل؛ لكن الخوف سيف ذو حدين، بحيث في الوقت

الذي قد يدفع فيه بعض الناس إلى الالتفاف حول قيادتهم السياسية، فإنه قد يدفع بعضهم الآخر إلى الهجرة خارج إسرائيل، ويمنع السياح والمستثمرين الأجانب من القدوم إليها؛ وهو ما حصل فعلا، ولم تفلح التقارير المنجزة حول فعالية الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ - التي نصبتها إسرائيل بتكاليف باهظة - في تهدئة المجتمع الإسرائيلي والحد من نزيف الهجرة.

وعلى ذمة خبراء إسرائيليين، فإن الإيرانيين نجحوا فعلا في امتلاك جميع أساسيات التكنولوجيا الخاصة بالصواريخ؛ صحيح أن جودة ودقة هذه الصواريخ قد لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لكن ذلك لن يمنعها من إلحاق أبلغ الأضرار بأعدائها؛ وإذا صدقنا ما يقوله الخبراء الإسرائيليون دائما فإن درع الدفاع الصاروخي الذي تمتلكه إسرائيل – كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول الأخرى – لن يكون كافيا لحمايتها؛ علما بأن سوريا تملك أيضا صواريخها الخاصة، حتى وإن كانت لا ترقى إلى مستوى الصواريخ الإيرانية من حيث الفعالية، لكنها تقترب منها كثيرا وهي أيضا قادرة، على توجيه الضربات الموجعة.

تروج حاليا تصريحات مروعة من قبل رئيس الوزراء أولمرت وعدد من أعضاء حكومته، وكذا من قبل منافسه الكبير بنيامين نتنياهو *Benjamin Netanyahu*، مفادها أن إيران باتت قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح قوة نووية، لكن احتمال أن هذه الهستيريا تحركها مجرد دوافع سياسية، بهدف كسب تأييد الرأي العام، يبقى قائما؛ فقد صرح مئير داغان *Meir Dagan*، رئيس الموساد، أمام الكنيست في ديسمبر/كانون الأول 2006 بأن الجهود الدبلوماسية "ما زالت لم تستنفد كل حدودها"، وأن

القنبلة النووية الإيرانية تحتاج إلى سنتين على الأقل لتصبح أمرا واقعا. ويرى عدد من الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين، ومن ضمنهم يوفال ديسكين *Yuval Diskin*، رئيس الشاباك، بأن حرب بوش على العراق كانت كارثة زعزعت الاستقرار بشكل كبير في المنطقة بأسرها، وكانت بمثابة هدية كبرى للقوة الإيرانية، ولذلك فالإسرائيليون يأسفون على تأييدهم لها في البداية. إن الحرب على إيران ستكون مغامرة خطيرة جدا؛ والجهود الرامية إلى شيطنتها باءت جميعا بالفشل، وهذا أمر سيء جدا، حيث إن 36٪ فقط من الإسرائيليين (الذين شملهم استطلاع يناير 2007) يعتقدون بأن الهجوم النووي الإيراني يمثل فعلا "تهديدا كبيرا" لإسرائيل. كما يُجمع أغلب الاستراتيجيين الإسرائيليين الجادين - استنادا إلى ما كتبه روفين بيداتزور *Reuven Pedatzur* في صحيفة هآرتس في تشرين الثاني الماضي - على أنه "يمكن إقامة توازن ردع متبادل، على درجة عالية من النجاعة، بين إسرائيل وإيران". إن التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي واقعي للغاية؛ وهو ما أكدته توقعات دراسة نشرت في المؤتمر الذي نظمه المعهد الوطني للدراسات الأمنية في جامعة تل أبيب (مطلع شهر فبراير الماضي) عندما أشارت إلى أن إيران تتصرف بعقلانية إزاء موضوع الأسلحة النووية و"القضاء على إسرائيل لا يعتبر مصلحة وطنية أساسية بالنسبة لها"؛ إن "سلوكاتها منطقية، وهي تُقيِّم الثمن والمخاطر المحتملة". ولكل ذلك فإن القيام بضربة وقائية على مواقع الأبحاث النووية الإيرانية "سيكون خطأ استراتيجيا"، حذر *Pedatzur* المؤتمرين منه،

كما أن استخدام أسلحة نووية تكتيكية ضدها يعتبر حماقة كبيرة؛ و"الخيار الأمثل بالنسبة لنا هو الردع النووي المفتوح".

والحصيلة أن الخبراء الإسرائيليين يجمعون على أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ليست مجرد فشل كبير فقط، ولكنها أيضا تحول دون إعادة رسم إسرائيل لسياستها الخارجية بما يمكنها من مواجهة واقع المنطقة التي اختار اليهود العيش فيها.

السلام... أو الحرب

إن الأمن الوحيد الذي يمكن أن تحصل عليه إسرائيل هو الذي يكون نتيجة توقيع اتفاق سلام مع الفلسطينيين والدول المجاورة؛ إذ لم يعد واردا بعد الآن أن تنتصر الولايات المتحدة على أعدائها ميدانيا، بعد أن تم تحييد سلاحها عمليا؛ وهو ما برهنت عليه الحرب في لبنان بشكل واضح؛ ولهذا باتت المحادثات السرية الإسرائيلية - السورية تكتسي أهمية كبرى. انطلقت هذه المحادثات في يناير 2004 في تركيا بموافقة شارون، ثم انتقلت إلى سويسرا، حيث لعبت وزارة الخارجية السويسرية دور الوسيط؛ وبحلول أغسطس 2005 اتسع نطاقها، ليشمل الأرض والمياه والحدود والقضايا السياسية، وبقيت بعض التفاصيل عالقة تنتظر تسويتها، ولكن المحادثات كانت نقلة نوعية لحل واحدة من أعقد المشاكل في المنطقة. عندما قدمت مجموعة البحث بيكر- هاملتون توصياتها في ديسمبر 2006، كانت المفاوضات مع سوريا متوترة بشكل خاص، وهي النقطة التي كررها بيكر في

شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية في 30يناير/كانون الثاني 2007. لقد كان بيكر بلا شك على علم بالمحادثات السرية، والتصريحات السورية العلنية، التي عبرت فيها عن رغبتها في قطع علاقاتها مع الحركات الإسلامية الراديكالية، بحيث كانت على استعداد لمناقشة علاقاتها مع إيران وحزب الله وحماس.

انكشفت هذه المحادثات السرية إلى العلن عندما اتهم الرئيس المصري حسني مبارك الولايات المتحدة بعرقلة السلام بين إسرائيل وسوريا (في مقابلة مع صحيفة إسرائيلية يوم 8 يناير 2007)؛ وبعد ذلك قام مراسل هآرتس عكيفا الدر *Akiva Elder* بنشر سلسلة من البيانات المفصلة للغاية - من ضمنها مسودة الاتفاق - مؤكدا أن سوريا عرضت معاهدة سلام بعيدة المدى ومنصفة، وتضمن سلاما شاملا لإسرائيل، وتبعد سوريا عن إيران، بل وتخلق مسافة هامة بينها وبين حزب الله وحماس؛ لكن إدارة بوش أجهضت كل المساعي الرامية لتحقيق هذا السلام. فقد حضر ديفيد ويلش *David Welch*، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، في الجلسة الختامية، وكان اثنان من كبار المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية يحضرون جميع الاجتماعات ويرسلون تقارير دورية إلى مكتب نائب الرئيس ديك تشيني؛ وهي تفاصيل حفلت بها صفحات الجرائد وقتها، وأكدت دور أمريكا الحاسم فيها، لأن الحرب، وليس السلام، هو ما كان على رأس جدول أعمال واشنطن.

وهكذا جاء الموقف الرسمي الإسرائيلي في النهاية مخيبا للآمال، رغم أن معظم المؤسسة الإسرائيلية كان يحبذ التوصل

إلى اتفاق مع سوريا؛ وهو ما عبر عنه لقاء 28 يناير الذي اجتمعت فيه شخصيات إسرائيلية هامة في يافا، ووصفت الرد الإسرائيلي بأنه "مغامرة غير مسؤولة من دولة إسرائيل"، لأنها جعلت من تشيني حكما في أمور تخص المصالح الوطنية العليا لإسرائيل. وكان من بين الشخصيات التي حضرت الاجتماع: رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق ليبكين شاحاك أمنون*Amnon Lipkin Shahak*، والرئيس السابق للشين بيت ياكوف بيري *Ya'akov Perry*، والمديران السابقان في وزارة الخارجية ديفيد كمشي *David Kimche*، وألون لييل *Alon Liel*، الذي تفاوض على الصفقة واعتقد أنها هامة جدا، وآخرون. كما أن شلومو بن عامي *Shlomo Ben-Ami*، وزير الخارجية السابق، دعم موقفهم وقال بأنه من "المهم جدا" بالنسبة لإسرائيل ألا تتحمل "فشلا آخر في استراتيجية الولايات المتحدة".

لكن رياح أولمرت جرت بغير ما اشتهت سفن هؤلاء حين قال صراحة بأن إدارة بوش تعارض مفاوضات السلام مع سوريا، وما تعارضه إدارة بوش يعارضه هو أيضا؛ ليضع نفسه موضع تناقض صارخ لأنه يريد أن يبقى حليفا وثيقا للولايات المتحدة، مهما كانت سياساتها، ويريد في الوقت نفسه أن يحافظ على منصبه كرئيس للوزراء، رغم أنه واحد من أسوأ رؤساء الوزراء الذين مروا في تاريخ إسرائيل وأقلهم شعبية، بل هو في السلطة فقط بسبب إصابة شارون بالجلطة الدماغية.

إن إسرائيل ركيزة أساسية من ركائز السياسة الأمريكية في كل المنطقة، لكن هذه السياسة تتجه نحو الفشل؛ وتحالف أولمرت

غير المشروط مع أميركا هو بمثابة وصفة ناجعة للانتحار السياسي، وهو ما ستكشف عنه الانتخابات القادمة لا محالة.

هل ستهاجم الولايات المتحدة إيران؟[10]

تعرف اقتصاديات الولايات المتحدة وأروبا حاليا أزمة يرجح أن تطول: فقيمة الدولار في تراجع، وقد تتخلى عنه كثير من الدول، بما فيها دول الخليج؛ والحرب مع إيران ستفاقم الفوضى الاقتصادية، لأن النفط سيصبح أكثر كلفة، وسيصبح نادرا جدا بالنسبة للجماهير مما يعني اندلاع اضطرابات سياسية في بلدان عديدة؛ واستراتيجية الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية وأوروبا تتخبط في حالة من الفوضى العارمة؛ أما الدول الأخرى المستعدة لبيع النفط، مثل روسيا وفنزويلا، والتي ارتفع إنتاجها فعلا إلى مستويات قياسية، فقد أصبحت أكثر ثراء. وبعبارة واحدة، إن توازن القوة الاقتصادية العالمية وأدوار الدول، التي تضعها واشنطن في خانة الأعداء، باتت مترابطة بطريقة مكينة، وهذه قضايا كبرى بالتأكيد.

ورغم أن العلاقة بين دول الخليج وإيران الشيعية لا تقوم على الود، إلا أنها تعرف كيف تكبح نفسها حتى لا تنجرف نحو مهاوي الحرب فتترك فسحة للسلام بينهما، كما أن إيران نفسها تستثمر مبالغ ضخمة في اقتصاديات هذه الدول. فإجمالى الناتج المحلي

---

[10] (Antiwar.blog، 1 أكتوبر، 2007، تمت مراجعة المقالة في مايو 2008)

لدول مجلس التعاون الخليجي، إذا ما تم احتسابه بالدولار الأمريكى، تضاعف فيما بين سنتي 2002 و2007، مما سمح لها بالانخراط في حملة لبناء ناطحات السحاب والمباني الغرائبية؛ وفائض الأموال الذي راكمته جعل الأبناك الأمريكية الكبرى تستنجد بها لتنقذها من الحماقات التي ارتكبتها طوال العقد الماضي؛ وقد بات معلوما أن عددا من هذه الدول تسير فعلا في طريقها نحو التخلي عن الورقة الخضراء كعملة احتياطية، لأن وارداتها من الغذاء آخذة في الارتفاع وقيمة الدولار آخذة في التناقص، ودول الخليج تخسر مبالغ طائلة بسبب ذلك. وعليه فإذا طلبت الولايات المتحدة من هذه الدول أن تمنحها إذنا لتحليق طائراتها، أو مرور صواريخها، عبر أراضيها لضرب إيران، فمن المستبعد جدا أن تمنحها إذنا بذلك. إن إيران موجودة بالقوة وبالفعل، وستبقى كذلك دائما، وعلى دول الخليج أن تتعايش مع هذه الحقيقة؛ وهي تريد على نحو متزايد، بل تتمنى على الولايات المتحدة أن تتوقف عن محاولة تغيير هذا الواقع.

حاليا تعتبر السعودية آخر معقل للقوة الأمريكية في المنطقة، لكن السعوديين لا يكادون يستقرون على رأي، فضلا عن أنهم يخسرون مبالغ طائلة جراء هذا الوضع؛ ولذلك منيت زيارة رايس للرياض، في آذار/مارس 2008، بالفشل الذريع ولم تحصل على أي نوع من التعاون. وربما لهذه الأسباب، الوجيهة، بات يتخوف كبار الاستراتيجيين الإسرائيليين من أن يتم حسم القضية الفلسطينية في نهاية المطاف؛ فـ"النفط" والإيرادات الضخمة يمكن أن يكونا سلاحين حاسمين في يد الدول العربية المناوئة لإسرائيل.

من ناحية أخرى، يعتبر الرأي العام الأمريكي والكونغرس عاملين متقلبين، فرغم أن أغلبية كبيرة ومتزايدة أصبحت تعارض الحرب على العراق - كما فعلت في نهاية المطاف بالنسبة لحرب الفيتنام – مما يجعل الأمر يبدو كما لو أنهما (أي الرأي العام والكونغرس) يفضلان مسار المفاوضات بدلا من الصراع مع إيران؛ إلا أن الانتخابات الأخيرة أثبتت أن أي شخص يعتقد بأن الديمقراطيين سيوقفون الحروب، إنما يخدع نفسه؛ فقط تحتاج كل حرب إلى تفويض جديد، ومجال التفويض هو الأرض التي يتنفس فيها الكونغرس ملء رئتيه.

تشيني والمحافظون الجدد منظرون بارعون؛ لكن هل سيتطوعون لمحاربة إيران؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماذا سيفعلون في ساحة المعركة؟ وما هو عدد جنودهم المؤثرين في صحيفة ويكلي ستاندرد *Weekly Standard** ومعهد أمريكان *أنتربرايز* *American Enterprise Institute*؟

الجيش الأمريكي في الوقت الحالي مشتت أكثر من اللازم، وقواته أصبحت وقودا للحرب وعرضة للتهميش، وهو يتألف من رجال مساكين يتم إحباطهم على نحو متزايد؛ إنه يخسر حَربَيْه في العراق وأفغانستان، بعد أن تمت التضحية بكل شيء في سبيل هاتين الحربين: المال والمعدات، والهيبة العسكرية على الصعيد العالمي، والأهم من ذلك كله، سيطرته على نصف الكرة الأرضية الغربي؛ ولهذا فمعظم أعضاء هيئة الأركان المشتركة يعارضون الدخول في حرب جديدة مع إيران. ووفقا لمقال في مجلة صالون *Salon* (28 سبتمبر 2007)، فـ"لن يكون هناك طيارون للقيام بأي مهمة وسيتمرد الجيش " إذا تلقى الأمر بخوض حرب ضد

إيران؛ وطبعا بدون هؤلاء لا يبقى لهذا الجيش أي معنى. ويرى المحللون العسكريون، والكتاب المؤثرون في وزارة الدفاع، بأن حربا من هذا النوع تعتبر قمة في الحماقة، وهو الرأي الذي يشاطره معهم معظم الضباط الأميركيين؛ بل لقد هدد بعضهم بالاستقالة فعلا إذا تلقوا أوامر بشن هذه الحرب. فالحرب الأفغانية عبرت الحدود باتجاه المناطق القبلية شمال باكستان، منذ سنوات عديدة، وأصبحت الآن أكثر حدة بعد أن كانت الولايات المتحدة على وشك الانتصار على طالبان؛ ولهذا تم نقل القوات الأمريكية من العراق إلى أفغانستان، حيث من المحتمل أن يستمر الصراع لسنوات عدة، فلم تعد الولايات المتحدة قادرة على حرب إيران ومواردها عالقة في بلد آخر ببساطة، سواء جنوب آسيا أو في أي مكان آخر من الدول الموسومة بالعالم الثالث.

لا يمكن لـ"مفجرات المخابئ المحصنة" أن تدمر إلا بعضا من هذه المخابئ، وليس جميعها؛ وإذا استعملت القنابل النووية، فمن المحتمل أن تكون مفيدة جدا، ولكنها قنابل مشعة أيضا، وهي لذلك لا تميز بين الأصدقاء والأعداء فتقتل هؤلاء، كما تقتل أولئك، لأن ذلك يعتمد على المكان الذي تُلقى فيه وعلى اتجاه الرياح.

ثم إننا لا نعلم بالضبط ما الذي يمكن أن يفعله 65 مليون إيراني؟ وما نوع التكنولوجيا التي يمتلكونها؟ وما هي مشتريات دولتهم من الأسلحة المعروفة من روسيا؟ إذ من المعلوم أن السوق كانت مفتوحة أمام إيران، وهي لذلك تمتلك أسلحة، وتكنولوجيا، لا تكاد الولايات المتحدة تعرف عنها أي شيئ.

طوال عقد من الزمان وإيران تخوض حربا شرسة ضد العراق، خسرت فيها حوالي نصف مليون ضحية، ورغم ذلك ففي

عام 2008 كان لديها أكثر من 15 مليون من الرجال المؤهلين للخدمة العسكرية، ومثلهم (أي 15 مليون أخرى) من النساء؛ وعليه فليس مؤكدا أن تدخل إيران في مسلسل مفاوضات، رغم أن الأمر يبقى واردا؛ فهناك عدد من الجزر الصغيرة في الخليج عملت إيران لمدة طويلة على تحصينها، ومع هذا يثور السؤال: هل يمكن القضاء على 90٪ من أسلحتها؟ علما بأنه حتى لو افترضنا أن ذلك حصل فإن الباقي منها سيكون كافيا لإغراق بوارج وناقلات كثيرة. لقد بنت إيران طائرات محلية الصنع من دون طيار (UAV) قادرة على اختراق رادارات مجموعة حاملات الدفاعات الجوية الأمريكية، وفي منتصف عام 2007 كان حوالي نصف الأسطول الحربي الأمريكي، البالغ 277 قطعة، بالقرب من إيران، وكله محصور في منطقة صغيرة، مما يجعله هدفا سهلا، خاصة وأن إيران تحتكم على 140 بارجة سطحية وست غواصات؛ وفوق هذا كله ففي حال نشوب حرب مع إيران، فسيتقلص حجم النفط الذي يتم تصديره عبر الخليج، طبعا، بل قد يتوقف تماما؛ كما أن الجنود الأمريكيين في العراق سيصبحون عرضة لانتقام الإيرانيين، على الأقل عن طريق تسليح حلفائهم الشيعة.

تبيع إيران الآن نحو 2.5 مليون برميل من النفط يوميا إلى اليابان والصين، وعدد من حلفاء الولايات المتحدة، وهي تكدس احتياطات نقد أجنبية ضخمة، أكثر من أي وقت مضى، تشتري بها المعدات العسكرية الروسية الأكثر تقدما، والقادرة على إسقاط الطائرات وإغراق بوارج الولايات المتحدة على نحو فعّال. ويحصل حاليا تقارب كبير بين روسيا وإيران، كما أنهما تتعاونان

بشكل متزايد في موضوع السياسة الطاقية، مما يجعل مواجهة إيران مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد. ونظرا لهذا الازدهار الذي عرفته إيران، فإن العقوبات الاقتصادية الأميركية تقف عاجزة عن تركيعها؛ كما أنه مهما كانت مشاكلها الداخلية، فإن لديها ما يكفي من مقومات التماسك الداخلي القمين بهزيمة العملاق العسكري الأمريكي. لقد خسرت الولايات المتحدة الحرب مع إيران، في لعبة محاكاة افتراضية أجريت في أغسطس 2002، وقد تخسر ذلك فعلا على أرض الواقع لأن الجيش الإيراني أصبح أكثر قوة.

ومن الوارد جدا أن تكون إسرائيل متورطة في كل ما يحصل؛ فأولمرت والقريبون منه يبذلون قصارى جهدهم لإقناع الولايات المتحدة بشن حرب على إيران؛ وفي حال حصول ذلك، سيكون على الطائرات الإسرائيلية أن تمر عبر المجال الجوي السوري والأردني، مما يعني أنها ستكون عرضة للنيران السورية، ولن يفلت منها إلا القليل، وهذا القليل سيجد الإيرانيين في استقباله حال وصوله مجالهم الجوي؛ أما التدابير الإسرائيلية المضادة فلا يمكن الجزم بمدى فعاليتها من عدمه، وبالتالي فإن عددا من الطيارين الإسرائيليين يدركون بأنهم مقبلون على تنفيذ عمليات انتحارية.

وفي حال استخدمت إسرائيل أسلحتها النووية – وهي تملك المئات منها - فإنها قد تنجح في تدمير معظم الأهداف الإيرانية، أو حتى كلها، لكنها ستتسبب أيضا في إشعاعات من شأنها أن تقتل الأصدقاء قبل الأعداء؛ وهكذا فالمسألة معقدة فعلا: فبدون استخدام السلاح النووي تبقى إسرائيل عاجزة عن إيقاف برنامج إيران الدؤوب لصنع قنبلة نووية، ومن جهة أخرى سيبدأ العالم العربي

بتجاوز انقساماته الطبيعية وبالتوحد كما لم يحدث من قبل، مما ينذر باندلاع حرب طويلة الأمد - غير متحكم فيها وغير واضحة المعالم - لكنها تنطوي على مخاطر هائلة. ومهما يكن من أمر فمن المستبعد جدا أن توافق أي إدارة أمريكية على استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية.

أن تحصل إيران على قنابل نووية، عاجلا أم آجلا، يبقى أمرا واردا جدا؛ وكذلك ستفعل جل الدول الأخرى. والدول العربية الشرق أوسطية لن تكون استثناء، فهي تعمل على تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية، لكن بعضها قد يحول نظره نحو صناعة قنابل نووية أيضا؛ وبعد: ألم يَسْعَ السعوديون إلى شراء قنابل نووية من باكستان منذ عام 1988؟ بل ألا يكونوا قد تجاوزوا حاليا مرحلة السعي، وباتوا يحتكمون فعلا على قنابل نووية، لمحاربة إيران أو إسرائيل، أو هما معا؟

على الأقل ما زال هناك في إسرائيل بعض الاستراتيجيين الذين يعتقدون بأن التوازن القائم على الردع قد أعطى ثماره لحد الآن، فلماذا إذن المغامرة بشن حرب؟ بدلا من ذلك ينبغي التفكير في حلول أخرى بديلة، خاصة وأن جهود الولايات المتحدة لفرض المقاطعة التجارية والاقتصادية على إيران، لم تحقق، في أحسن أحوالها، أية نتائج حاسمة، بل ربما هي في طريقها إلى الفشل التّام.

لكن رغم ذلك، ورغم أن حرب العراق أثبتت بأن إدارة بوش وتشيني تغص بالأشخاص غير الراشدين، الذين أفلتوا من المحاسبة، فإن كلا من أولمرت ووزيره في الدفاع، إيهود باراك، ما زالا يسعيان لتقديم ذريعة للولايات المتحدة للدخول في حرب

جديدة، وهما في الواقع يريدان جرها إلى شرك أخطر بكثير مما خبرته في حرب العراق؛ بل قد تكون هذه الحرب مدمرة لإسرائيل نفسها.

كان تشيني ومرؤوسيه تواقين لشن حرب على العراق، كبداية لحرب أوسع تستهدف سوريا وإيران ودولا أخرى، لكن رياح الأزمة الاقتصادية العالمية جرت بما لم تشتهه سفنهم؛ كذلك لم يكن جميع من في واشنطن يفكر مثلهم، خاصة في المجال العسكري، فضلا عن أن أولئك الذين ينشطون في وول ستريت، والذين لهم نفوذ سياسي كبير، كان لديهم كثير مما يخسروه في حال اندلاع الحرب؛ أما نحن فمضطرون للاعتماد عليهم لأن هذه الطريقة هي التي تشتغل بها الولايات المتحدة منذ عدة عقود.

معظم الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة خسرتها؛ وسيكون مرجحا جدا، أن تخسر حربا أخرى، طويلة الأمد، مع إيران، إن هي قررت ذلك، لكنها على الأرجح لن تقدم على مثل هذه المغامرة.

6- حدود الاستخبارات

كنت دائما مهتما بحدود الاستخبارات، التي تعاود الظهور في حالات خاصة، والتي تسمح بتتبع ملامح السياسة الخارجية الأمريكية؛ والمقال الموالي، المنقح نسبيا، يحاول أن يكتشف ذلك من خلال مثال بعينه، غير أنه بالإمكان دراسة الحرب الكورية، أو الحروب التي وقعت وسط وجنوب أمريكا، للوصول إلى الاستنتاج نفسه. لقد عانت السياسة الخارجية الأمريكية دائما حالة من الفصام القاتل بين السياسة والواقع، كما عانت من عدد لا يحصى من الهزائم - التي لا تنفك تتضاعف باستمرار - بفعل هذه الأوهام. وكنت قد ذكرت، في مقال نشر في مجلة العلوم والمجتمع *Science & Society* صيف عام 1980، بأنه من غير المعقول أننا تركنا الاستخبارات واللاعقلانية تقودان عمليات تدبير وإصلاح الاقتصاد الأمريكي طوال القرن العشرين.

تكمن المشكلة، أساسا، في كون النظام الأمريكي غير عقلاني، ولا يمكن التنبؤ به، إنه عصي على التطبيق بعقلانية لأن أهدافه تتجاوز موارده بكثير؛ غير أن الولايات المتحدة ليست وحدها التي تعاني من قصر النظر بشأن الواقع، ما دام أن هذه السمة هي التي تميز التاريخ البشري منذ زمن بعيد. لقد بدأت الحرب العالمية الأولى بدول كانت لديها أوهام قاتلة، غيرت مجرى التاريخ اللاحق. وما تثبته هذه السمة العامة للأمم القوية جدا هو أن النظريات التي تفترض العقلانية والقدرة على التنبؤ - كنظريات الانسجام لماكس فيبر *Max Weber*، ونظريات التنوير والتقدم،

والنظريات الأخرى التي تفترض بأن السلوك البشري والمؤسساتي منظم ومنطقي - لا صلة لها إلى حد ما بالسياق الذي يتحرك فيه الواقع، وما القوة الأمريكية إلا أحدث مثال على ذلك. ففي وقت سابق، كانت هناك الطموحات الإمبريالية الأسبانية والبريطانية والفرنسية... لكنها فشلت جميعا بسبب تناقضاتها العديدة، حيث شكلت الأوهام حول الواقع جزءا من هذه التناقضات، وهذا هو موضوع هذا المقال.

فما يتم تمريره في الدوائر الرسمية، للولايات المتحدة، على أنه استراتيجية عامة، لا يعد ثمرة تفكير رصين بقدر ما هو نتيجة حسابات المصالح العسكرية الرئيسة المتضاربة، للجيش والبحرية والقوات الجوية، التي تسعى للحصول على أكبر حصة من ميزانية الدفاع على حساب بعضها؛ فهذا هو الأمر الوحيد الذي تتم مراعاته عند الاستعداد لمواجهة المخاطر، ولذلك يمكن وصف هذه العملية بأي شيء يخطر على البال إلا أن تكون عقلانية. فعلى القوات الجوية أن تواجه أخطارا من نوع ما، وعلى البحرية أن تواجه نوعا آخر من الأخطار أيضا، ولذلك تصطنع كل واحدة منها أشرارها الخاصة لتبرير مخصصات ميزانياتها وليس بناء على تقييم موضوعي للواقع. إن المخاطر التي كان يشكلها الاتحاد السوفياتي كانت في كثير من الأحيان، وربما دائما، نتيجة لهذه الصراعات بين المصالح العسكرية المتنافسة. وعلى البيت الأبيض أن يفصل بين هذه الخلافات دون إغفال الأهداف الكبرى التي يعتبرها جوهرية. وغالبا ما استخدم الرؤساء هذا التنافس بين المصالح ذريعة لتمرير سياساتهم المفضلة، ولكن هذه المنافسات كانت دائما عاملا له انعكاساته على العملية المخابراتية برمتها.

في كتابي "*ما بعد الاشتراكية*" شرحت بتفصيل نقائص ومحدودية النظريات الممنهجة؛ حيث سلطة العقل ما هي إلا ترنيمة ساحرة، رقيقة وجذابة، غمرت فتنتها جميع النظريات الاجتماعية منذ القرن الثامن عشر. ورغم أن عددا منها لا يخلو من بعض الصحة، إلا أنها تظل محدودة مع ذلك، وهو ما تبرزه إدارة السياسات الاقتصادية والسياسة الخارجية لكثير من الدول. فالأوهام هنا هي من الانتشار والذيوع بحيث يتعذر مقارعتها بالواقع؛ ولذلك فالسياسة الخارجية الأمريكية ما هي، في الحقيقة، إلا واحدة من هذه الأمثلة الكثيرة والمتعددة.

على العموم، لقد برهنت، بما يكفي، على الفراغ النظري الحاصل في عدد من حقول العلوم الاجتماعية، كما برهنت على أن النظام الحقيقي هو الذي يتكون من مجموع أجزائه. فدائما هناك القوة، وهناك الأساطير التي تغذيها: أي تلك المتعلقة بالسوق، وبالقادة المعصومين الذين يطالبون بعقوبات مقدسة، أو يدعون امتلاك نفاذ البصيرة التي تجعلهم مؤهلين للقيادة. لكن، هناك الكثير من عدم الانسجام في سلوك الدول، وقادتها، ومؤسساتها فيما يتعلق بطرح الأفكار المنهجية، التي يمكن التنبؤ بها؛ وهذا ينطبق على جميع المجتمعات، كما ينطبق على جميع القادة عموما، سواء سموا أنفسهم رأسماليين، أو اشتراكيين، أو مقدسين، أو أي اسم آخر.

وفي حالة الولايات المتحدة، فإن الطريقة التي تم التعامل بها مع الأوهام على أنها حقائق - والأسباب الكامنة وراءها – كان لها دور حاسم في صياغة تلاشي، واضمحلال، قوتها الهائلة.

حدود الاستخبارات:

الحرب الباردة، وفيتنام، والعراق[11]

كانت الأزمات والأخطار المحدقة، وتهديدات أمن الأمة ومصالحها الحيوية، لازمة تتردد دائما في السياسة الخارجية الأمريكية، على الأقل منذ سنة 1947، حيث عملت هذه الأزمات والتهديدات على تعبئة مجتمع متحفظ، والأهم من ذلك، تعبئة الكونغرس المطالب دائما بالموافقة على مبالغ ضخمة لتنفيذ المخططات العسكرية. وفي هذا الخضم، كان يتم الاستخفاف بالواقع، كما تم تصوير المخاطر الداهمة على أنها القاعدة الأساس؛ لكن ما حصل، بالفعل، أن القادة السياسيين أنفسهم أصبحوا يصدقون ما أطلقوه من أوهام بينما ضاعت الحقائق هباء. إن المبالغات المتعمدة، إذا لم نقل الأكاذيب الصريحة، أصبحت شيئا روتينيا منذ أن أعلن الرئيس هاري ترومان *Harry S.* Truman عن مذهبه الكلاسيكي، في مارس 1947، عندما وجد فيه السبيل الوحيد لإقناع الكونغرس، الحريص على الميزانية من جهة، والجمهور، غير المبالي من جهة أخرى، بقبول برنامجه - المحدود نسبيا والمكلف جدا – حيث وصف الأزمة في اليونان

---

[11] (من مقال نشر في لويد س. غاردنر *Lloyd C.Gardne*r ومارلين يونغ Marilyn Young، العراق ودروس الفيتنام، نيويورك: الصحافة الجديدة، 2007، تمت مراجعة المقال في مايو 2008.)

وتركيا بتعابير فضفاضة تحيل على أنها تشكل خطرا داهما. إذاك لم يكن الكونغرس والشعب الأمريكي "على وعي تام" (كما عبر عن ذلك وكيل وزارة الخارجية دين اتشيسون *Dean Acheson*) بالحاجة إلى إنفاق الأموال الضرورية لما تم تسويقه على أنه أزمة طويلة الأمد تشمل كل أوروبا بل ومعظم دول العالم أيضا. لقد اعترض جورج كينان *George Kennan* - المنظر الرئيس لسياسة احتواء القوة السوفياتية والذي كان لأفكاره تأثير هائل - على عقيدة ترومان ذات النبرة الحادة، كما أن وزير الخارجية جورج مارشال أيضا كان يعتقد بأن الرئيس قد بالغ في تصوير الأزمة. لكن الأكيد أن سياسة المبالغة والتهويل من حجم الأخطار المحدقة أصبحت لازمة متأصلة في الطريقة التي صورت بها واشنطن العالم بعد 1947، ولا تزال مستمرة في ترديدها حتى يومنا هذا رغم انهيار المعسكر السوفياتي[1]: إن التخويف من الأخطار المحدقة هي الطريقة التي يشرعن بها الكونغرس رصد الأموال حتى في الحالات التي لا تكون فيها متوافرة.

منذ سنة 1947 إذن - على ذمة ويلارد س. ماتياس *Willard C.Matthias* الذي تقاعد سنة 1973 بعد أن كان لسنوات عديدة مسؤولا عن تقييم خطط المخابرات المركزية المتعلقة بالسوفيات - "تطور نقاش على مدى أربعة عقود بين وكالات الاستخبارات المدنية والعسكرية بشأن نوايا السوفيات"[2]. وكان الإنفاق الكبير على التسلح يرتكز على تصوير أهداف الاتحاد السوفياتي بأسوأ الطرق الممكنة، والتي كانت تعني التأكيد على قدرات السوفيات بدلا من نواياهم، وتجاهل وجهة النظر

الماركسية الحذرة بطبيعتها، والمتشائمة، والسلبية فيما يخص التغيير والسيرورة التاريخية. لقد تم صرف النظر عن التوجهات التحررية للاتحاد السوفياتي، كما تم التقليل من أهمية الانقسام السوفياتي-الصيني (حسب ماتياس *Matthias دائما*) و"بعد عام 1968، تعرض نهجنا العقلاني والمتوازن، بشأن إصدار الأحكام على السوفيات، لهجوم متزايد"[3].

لا داعي للقول بأن التبادل الدبلوماسي مع الروس كان مستهجنا حتى في أحلك لحظات الحرب الكورية، لأن المفاوضات اعتبرت دائما ملاذا أخيرا فقط؛ وفي هذا السياق يجب تقييم الحرب في الفيتنام أيضا، وكذا معظم الجوانب الأخرى للسياسة الخارجية والعسكرية الأمريكية منذ عام 1946. لقد كان الرئيس ريتشارد نيكسون *Richard Nixon*، يكن لوكالة الاستخبارات المركزية كراهية عميقة، وهو الشعور الذي كان يتقاسمه معه هنري كيسنجر *Henry Kissinger*، ووزير الدفاع ملفين ليرد *Melvin Laird*، بل لقد تم طرد ريتشارد هيلمز *Richard Helms* سنة 1973، مدير وكالة المخابرات المركزية، فقط لأنه رفض السماح باستخدام الوكالة للتغطية على فضيحة ووترغيت *Watergate*. كما اعتبر كبار مساعدي الرئيس جيمي كارتر تقديرات وكالة المخابرات المركزية على أنها شيء "مزعج" و"غير دقيق"[4]. وفي عام 1981 قام رونالد ريغان *Ronald Reagan* بتعيين وليام كيسي *William Casey*رئيسا لوكالة الاستخبارات المركزية، وكيسي هذا (على ذمة أحد خلفائه في المنصب) "كان يتشاجر، ويصرخ، وينفعل عندما يجادله المحللون التابعون له" واستمر، تقريبا، في اتباع

نفس السياسة القديمة التي مرت عليها عقود من الزمن [5]؛ حيث تميزت أجندته الخاصة بالسياسة الخارجية بالعدوانية، وكان يرى بأن "برنامجنا التقييمي أصبح أداة قوية للذهاب بالسياسة إلى الأمام" [6]؛ لكن مع كل ذلك فلا أحد على الإطلاق، بما في ذلك وكالة المخابرات المركزية، كان يساوره، عام 1989، أي توجس بشأن الانهيار التام للكتلة السوفياتية، مع ما استتبع ذلك من نتائج هائلة.

إن مثل هذا التقييم النقدي، للدور الذي لعبته الاستخبارات الموضوعية في عملية صنع القرار، لم يعد يعبر عن رأي المؤرخين المنشقين فقط، بل أصبح عمليا موقفا يحضى بالإجماع في المذكرات التي كتبها مسؤولون سابقون في الاستخبارات أنفسهم. على الرغم من وجود عدد من العناصر الكفؤة داخل وكالة الاستخبارات المركزية، القادرة على الوصول إلى قدر كبير من المعلومات، إلا أنه ومنذ عام 1946، لم يكن هناك أي نظام استخباراتي نزيه وموضوعي يوكل إليه أمر صياغة ورسم السياسة؛ بل ظلت الأحكام المسبقة، والمصالح الضيقة، هي التي تحدد الكيفية التي يتم بها تصوير العالم، وكانت نتائج ذلك كارثية، على الأقل، لأن العمل المنجز قلما كان يمت إلى الواقع بصلة، أما ما لا يمكن غفرانه أكثر من أي شيء آخر، من قِبَل الحكومة، فهو أن هذه الأوهام والأفكار الخاطئة غالبا ما تسببت في عواقب وخيمة.

كان تشويه المعلومات، لأهداف سياسية، يزداد سوءا مع مرور الوقت، لكنه سبق حرب الفيتنام بأكثر من عقد من الزمان، وما زال مستمرا حتى يومنا هذا. ورغم أن وكالة المخابرات

المركزية، أنتجت تقديرات تحليلية ممتازة غالبا، إلا أن تقديراتها لم تكن تؤخذ على محمل الجد إلا بالقدر الذي يستطيع فيه قسم العمليات تنفيذ السياسات الخارجية سرا. في هذا السياق، الكاذب والمخادع، تطورت حرب الفيتنام، وفي هذا السياق أيضا نمت كل الأزمات التي تناسلت منذ ذلك الحين، بما في ذلك حالة العراق الراهنة. إنه من الأهمية بمكان اعتبار عمل الاستخبارات والاستعلامات قذرا بطبيعته، وخاضعا للأهواء السياسية؛ ما دام أن المشكلة لم تكن أبدا تتعلق بالمعرفة بل بالسياسة.

وما يؤكد ذلك أن الإدارة الأمريكية احتضنت خبراء أكفاء اشتغلوا على ملف الفيتنام وكانوا يعرفون الكثير عن هذا البلد، ومن ضمنهم جورج ألن *George W. Allen* الذي انضم إلى قسم الاستخبارات في البنتاغون عام 1949، وفور ذلك اشترك في جهود فرنسا للاحتفاظ بمستعمراتها في الهند الصينية، لكنه اصطدم بقصر نظر المؤسسة العسكرية الأمريكية وعاداتها المتكلسة، فاضطر إلى الانتقال إلى وكالة المخابرات المركزية، سنة 1963، وسرعان ما أصبح محللها الرائد في الشأن الفيتنامي، وعندما تقاعد من هذه الوكالة، سنة 1979، استمر في العمل لحسابها بالتعاقد طوال السنوات ال15 الموالية، وهكذا راكم تجربة كبيرة لأنه التقى بعدد لا يحصى من صناع القرار في هذا المجال، ومذكراته ينصح بقراءتها لكل من أراد التخصص في التجربة الفيتنامية عامة، وعندما أصدر كتابه قامت وكالة المخابرات المركزية بمنعه، فقط لأنه فضح فيه الطريقة التي كانت تتخذ بها القرارات الحاسمة لمجرد الاستناد إلى الأوهام والأكاذيب.

يروي ألن *Allen* أن أيزنهاور *Eisenhower* ودولس *Dulles* عارضا بشدة فرنسا، عقب العمليات الأمريكية في كوريا، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار وإجراء تسوية مع أعدائهم بعد أن تورطوا في مستنقع المعركة. فقد أرادوا من الفرنسيين أن يقاتلوا بقوة ولأطول فترة ممكنة، وهو ما كانت فرنسا ترفضه؛ وعارضوا اتفاقيات جنيف، وأسسوا "مواقفهم على مجموعة من الافتراضات التي اعتقدنا أنها غير واقعية تماما"، فحكموا بالموت - مسبقا - على المهمة الفرنسية في الهند الصينية [7]؛ كما حالت إدارة أيزنهاور دون تنفيذ شروط اتفاقيات جنيف، لانتخابات إعادة الوحدة من جديد، وانتهكت تعهداتها العسكرية. ما جرى بعد ذلك من تاريخ هذا العقد معروف جيدا، لكن محللي وكالة المخابرات المركزية كانوا طوال الوقت يتنبأون بدقة بأن الأمور تسير في الاتجاه الخطأ.

ما يسمى بأزمة خليج تونكين *Tonkin Gulf Crisis* التي حدثت في أغسطس من عام 1964 "أدهشت" ألن *Allen*لأنه كان على علم بأن مهمة سايغون السرية، والمهمات الأمريكية الأخرى، كانت تجري في الخليج وأن الفيتناميين الشماليين سيحققون فيها. في البداية، اعتقد ألن *Allen* أن فرعا من الجيش الأمريكي لم يكن يعرف ما كان يفعله فرع آخر، "لكنني لم أكن أدرك كيف أن الإدارة كانت تسعى بفارغ الصبر للحصول على ذريعة للقيام بتصعيد كبير" على أمل دعم نظام سايغون؛ والشيء نفسه ينطبق على حوادث بليكو *The Pleiku Incidents*، *التي* جرت في وقت مبكر من عام 1965، والتي أصبحت ذريعة لـ"انتقام كان ينتظر حدوث أي شيء، فكانت هجمات بليكو الحدث

المناسب للتصعيد المطلوب"، فاتُّخذت مبررا للقصف المتواصل على شمال فيتنام[8].

نعرف أيضا بأن كلا من روبرت ل. سانسوم *Robert L. Sansom* وجيفري رايس *Jeffrey Race* أنجزا دراسات، لفائدة الحكومة الأمريكية، حول موضوع الأراضي والفلاحين في فيتنام، ونشرا كتبا هامة قبل وقت طويل من انتهاء الحرب، خلصا فيها إلى أن الإصلاح الزراعي يعتبر شرطا أساسيا مسبقا لنجاح أي تعبئة سياسية مناهضة للشيوعية في الجنوب، لكن جرى تجاهلهما على حد سواء. يصف رايس كيف أن سياسة واشنطن "تأسست على الخداع وتمت حمايتها عن طريق المكر والأكاذيب الشنيعة"، وكيف أن جنرالا أمريكيا أخبره بأن فضح أخطاء أمريكا في الفيتنام أمر يتعدى الحدود المسموح بها، وأن وزارة الدفاع الأمريكية "لا يمكن أن تسمح بمناقشة مثل هذه المواضيع"، لأن أسبابا بنيوية لدعم الفلاحين الشيوعيين "لم تكن لتصل ببساطة" إلى المسؤولين في المراتب العليا [9]. كان هناك أيضا متشككون بارزون داخل البنتاغون اعتقدوا بأن الحرب كانت غير مجدية، وقد دأب مكتب تحليل النظم على نشر تقرير مهم كل ستة أسابيع حول ذلك؛ لكن هيئة الأركان المشتركة سعت في مناسبات عدة لإغلاقها أو تقييدها؛ كما أن عددا من منتقدي الحرب اشتغلوا في مؤسسة راند *Rand Corporation*، وسربوا وثائق البتاغون في الموضوع؛ وباختصار كان هناك كثير من المعلومات الدقيقة، ملقاة على الرصيف، لمن أراد أن يقرأها أو يستخدمها، ولكنها لم تحدث أي فرق لأن الهوة السحيقة بين الواقع والسياسة كان من يستحيل ردمها.

في عام 1998 أفرجت وكالة الاستخبارات المركزية عن التقارير المفصلة لهارولد ب. فورد *Harold P. Ford* التي توثّق لأحداث الفترة الممتدة بين 1962 و1968، والتي تتمم وتعزز دراسة "ألن" المونوغرافية[10] *Allen's memoir*؛ حيث أوضح فورد، بما لا يدع مجالا للشك، بأن تذمر وزير الدفاع روبرت مكنمارا *Robert McNamara* من عدم وجود "خبراء بالشأن الفيتنامي" يمكن الاستهداء بآرائهم، هو أمر غير صحيح تماما، والأصح أنه هو الذي رفض الإنصات لنصائحهم كلما حذروه من سلسلة الكوارث التي وصفها ألن *Allen* وغيره؛ والتي نتجت عنها إخفاقات عديدة منها عجز أمريكا عن فهم العقيدة العسكرية الشيوعية؛ والعجز عن إنجاز تقييم دقيق للقوى الشيوعية، وهو موضوع كان محل خلاف بين وكالة المخابرات المركزية والبنتاغون؛ فضلا عن تأييد إدارة جونسون، دون قيد أو شرط، للمرتشي الفاسد نغوين فان ثيو *Nguyen Van Thieu*الذي أصبح ديكتاتورا فعليا، منهية بذلك حالة عدم الاستقرار السياسي المزمن التي أعقبت اغتيال نغو دينه ديم *Ngo Dinh Diem* بمباركة أمريكية. لقد كان حجم الفساد المستشري في نظام ثيو *Thieu*، حكومة وجيشا، معروفا ورغم ذلك تم غض الطرف عنه في واشنطن، وقد فصل ألن *Allen* في الموضوع طويلا. وهكذا فجميع إدارات واشنطن تورطت في تدريب وتجهيز جيش سايغون للقيام بحرب تقليدية، على مقاس العقيدة الرسمية الأمريكية، حيث استحالت الحرب الفيتنامية إلى مجرد حرب للعصابات.

كانت الخرافات التي تروّج لتحقيق تقدم في الحرب مجرد افتراءات متعمدة، يراد لها التأثير في الرأي العام، وتبرير المجهود الذي أنفق سدى؛ وعندما اعترض ألن *Allen*، وغيره من المحللين في وكالة المخابرات المركزية، على ذلك، طلب منهم الالتزام بالقواعد. ففي حالات عديدة، أصدر المسؤولون الأمريكيون، عن سبق إصرار، بيانات خاطئة، مثل تقييم إحصاءات هاملت *The Hamlet Evaluation Statistics*؛ ولذلك لم تكن الحقيقة لتحظي، في أي وقت، بقيمتها الأسمى في مواجهة التوافق السياسي، أو حيال الأكاذيب التي سَوَّقها السياسيون والجنرالات. لقد كان الصراع، للهيمنة على تحليل المعلومات، مستحكما بين الاستخبارات العسكرية ووكالة الاستخبارات المركزية، وقد خسرت هذه معظم حروبها البيروقراطية؛ في الوقت الذي ظل فيه بعض السياسيين والعسكريين والعملاء الميدانيين في وكالة المخابرات المركزية (من أصحاب السياسات المتشددة) يخادعون أنفسهم، ويقنعونها بتصديق هذه الحكايا الخرافية، لأن معظمهم عرفوا بأن وظائفهم كانت تتوقف على الحفاظ على تفاؤلهم.

أما النتيجة الأكثر خطورة، المترتبة عن هذه المغالطات، فهي ما عُرف بخطة العمل العسكرية التي جرى حولها نزاع شديد قبل هجوم الفيتكونغ *The Tet offensive*، في فبراير 1968؛ حيث ساد الاعتقاد بأنه كلما كانت أعداد القوات الشيوعية منخفضة، إلا وسهل الادعاء بأن الجيش الأمريكي يحقق مزيدا من التقدم، لذلك رفضوا احتساب مختلف القوى المحلية المناوئة، وتم التستر على حوالي 300.000 مقاتل فقط لأن الاعتراف

بوجودهم، كما قال الجنرال كريتون أبرامز *Creighton Abrams*، في أغسطس 1967، كان سيؤدي إلى انتشار الروح المتشائمة [11] .

وتكشف البيانات الدقيقة لكل من ألين وفورد *Allen and Ford* موقف وكالة الاستخبارات المركزية التي اعترضت على هذه الأمور التي استحكم حولها الخلاف، لكنها اضطرت، في نهاية المطاف، للقبول بهذه الانحرافات. وقد رفع الجنرال وليام ويستمورلاند *William Westmoreland*، دون جدوى، دعوى قضائية ضد شبكة سي بي اس لسماحها لمتخصص وقيادي في وكالة الاستخبارات المركزية بشرح وجهة نظره حول خطة العمل العسكرية؛ والتي بين فيها أنه كان لدى الشيوعيين خلال هجوم "التيت" *The Tet offensive* قوات عسكرية أكبر بكثير مما كان يعتقده معظم المسؤولين الأمريكيين، وأن هجماتهم المذهلة غيرت تصور الساسة الأمركيين، وبشكل مقلق أكثر، تصور الجمهور للواقع. ويؤكد ألن*Allen* بأن هزيمة "حرب التيت"، كان لها وقع يتناسب وطبيعة "الحملة النفسية المبالغ فيها في خريف عام 1967"، والتي كانت أيضا ضرورية لتلبية طموحات ليندون جونسون *Lyndon Johnson*[12] لإعادة انتخابه؛ والمشكل أن هؤلاء الذين كانوا يسعون للتلاعب بالرأي العام انتهوا إلى تصديق بياناتهم المزورة؛ فكانت هزيمة "حرب التيت" بداية النهاية للجهود الأمريكية المضنية لتحقيق النصر في حرب الفيتنام.

هكذا فإذا كان الشعب يحتاج إلى من يسوسه، فإن الأكاذيب أصبحت بمثابة القاعدة لدى هؤلاء الساسة، حيث "تم تشويه

الحقيقة بشكل متعمد، في مناسبات عدة، بهدف إحراز أي تقدم مهما كان الثمن"، على حد رأي ألن *Allen* [13]؛ لكن فيتنام لم تكن إلا مثالا واحدا فقط من بين أمثلة عديدة للدلالة على الطريقة التي صيغت بها السياسة الخارجية: "إن سياستنا تميل إلى أن يهيمن عليها، وبشكل مفرط، أفراد أو منظمات عدوانية، أو تصاغ عن طريق التفاعل بين السياسات البيروقراطية، بدلا من التداول العقلاني في المصالح الوطنية."[14] أخيرا، أصبح ألن *Allen*متحررا من ثقل الأوهام التي رزح تحتها لأزيد من ثلاثين عاما.

يصل ألن *Allen* إلى استنتاج يلخصه بقوله: "إن قادتنا ميّالون إلى خداع أنفسهم" [15]، والاستنتاج نفسه يتردد صداه عند فورد *Ford* أيضا، والجامع بين الروايتين هو خبرتهما المباشرة؛ في هذه الروايات يظهر ماك جورج باندي *McGeorge Bundy* شريرا متلاعبا مخادعا، وروبرت مكنمارا *Robert McNamara* شخصا مثيرا للشفقة، مرتبكا لكن ملتزما بخوض الحرب. هذه استنتاجات توصل إليها مؤرخون حكماء منذ وقت طويل؛ والمثير فيها، ربما أكثر من أي شيء آخر، هو وصف ألن الحميم للاجتماعات والمواجهات، التي تكشف عن عقلية مصممة على النصر عبر درب التدمير.

لقد أفرزت وكالة الاستخبارات المركزية عددا من الناس التعساء الذين أتيحت لهم فرصة الوصول إلى المعلومات أكثر بكثير مما فعل نقاد السياسة الأمريكية، ومع ذلك وصل الفريقان إلى نفس الاستنتاجات. إن التكنولوجيا على مدى السنوات الـ 15 الماضية زادت بشكل كبير من حجم المعلومات المتاحة لممتهني

الاستخبارات، لكن بدل أن تجعل من عمليات البحث والتقصي أكثر سهولة ويسرا جعلتها أكثر صعوبة، وأكثر عرضة للخطأ ولمجانبة الصواب. فقد بات بإمكان أي شخص يطلع على *"دراسات في الاستخبارات" Studies in Intelligence* - وهي نسخة لم تصنفها وكالة الاستخبارات المركزية على أنها "سرية" - أن يعرف ضخامة عدد المحللين المغرر بهم، الذين يؤكدون بأن "كثيرا من المعلومات" التي تحصل عليها وكالة الاستخبارات المركزية، والتي تقدم "على أنها موثوق بها، ما هو إلا كلام تافه" [16]؛ بينما تكشف مذكرات أخرى تتعلق بقسم العمليات في وكالة المخابرات المركزية، أو قوات العمليات الخاصة في البنتاغون، عدم كفاءة وارتباك لا نهاية لهما. إن تخريب الجهود السرية وتعريضها للفشل أضحى أمرا أكثر شيوعا بحيث أصبح عمليا قاعدة وليس استثناء، والارتباك كان يتمثل في فرض المصالح المتنافسة، منذ عام 1947، إخضاع منافسيهم في الوكالة عن طريق توحيد تقنية أنظمة الاتصالات والمشاركة في المعلومات الأساس، مما شكل نقصا تراكم مع مرور الوقت بحيث أصبح اليوم بمثابة طاعون تفشى في جسم المؤسسة العسكرية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى [17].

أمام العلن، دافعت وكالة الاستخبارات المركزية عن سمعتها فيما يخص جمع المعلومات الاستخباراتية، بمهنية ونكران ذات، حتى بدء التحقيقات التي قام بها مجلسا النواب والشيوخ منتصف عقد السبعينيات. قبل ذلك، أكد منتقدو وكالة الاستخبارات المركزية إخفاقاتها أساسا عن طريق الاستنتاج، ولكن تحقيقات الكونغرس صورت الوكالة على أنها ليست منظمة حاقدة فقط، بل

وغير كفؤة في عدد من المسائل الحاسمة: فهي لم تتوقع الحرب الكورية، ولا الأزمة التشيكية لعام 1968، ولا حرب أكتوبر سنة 1973 في الشرق الأوسط، ولا الانتفاضة الشعبية في البرتغال عام 1974، ولا تفجير الهند لقنبلتها النووية عام 1972، ولا سقوط الشاه سنة 1979؛ فضلا عن أشياء أخرى كثيرة وقعت لاحقا وأخذت الولايات المتحدة على حين غرة. أن تكون السياسية المتبعة هي التي تحدد تقارير الخبراء والمحللين، أو أن يكون مدراء وكالة الاستخبارات المركزية مجرد متسلقين وانتهازيين، تحركهم أطماعهم المهنية، وغالبا ما يفصلون تقاريرهم على المقاس، فكل هذا يشكل في الحقيقة سلوكا مألوفا لعدة عقود، ولذلك فما وقع في حالة العراق ليس سوى القاعدة (بدل أن يكون الاستثناء). إن المحاباة والمصالح والطموحات السياسية، خاصة الانتخاب لولاية ثانية، جعلت مهندسي السياسات مترددين في قبول المعلومات التي لا يرغبون في سماعها، ومعظم مسؤولي المخابرات الكبار يعترفون بهذه القيود؛ فصانعو القرار يريدون من المعلومات الاستخبارية أن تدعم أهدافهم، وإذا لم تفعل فإنهم يستخدمونها بشكل انتقائي أو يتجاهلونها تماما لأن لديهم كل الثقة في أحكامهم الخاصة وأجندتهم الخاصة أيضا، وعدد قليل جدا من كبار مسؤولي الاستخبارات يعتقدون بأن موضوعيتهم ستمنع الاستمرار في متابعة السياسات السيئة أو الخطرة؛ وكما صرح أحدهم بذلك: "إن الفكرة القائلة بأن الاستخبارات يمكن أن تتجاهل الجو السياسي الذي تولد فيه هي، مرة أخرى، محض سذاجة محبطة" [18].

حالة العراق

هناك اختلافات ثقافية وسياسية وطبيعية كبرى بين حالة الفيتنام وحالة العراق لا يمكن التقليل منها، كما أن الوضع الجيو-سياسي مختلف تماما أيضا. فابتداء، شجعت الولايات المتحدة صدام حسين ودعمته ماديا في حربه ضد إيران، طوال عقد الثمانينيات، لأنها كانت تخشى، وما زالت، من أن تهيمن إيران الشيعية المتشددة على منطقة الخليج الفارسي، ولو تمكنت الأغلبية الشيعية من حكم العراق، أو لو أدت الفيدرالية المنصوص عليها في الدستور العراقي الجديد إلى التقسيم الفعلي، أو التقسيم بناء على الأمر الواقع للبلد، وهما معا محتملا الوقوع، فإنه من المحتمل جدا، أكثر من أي وقت مضى، أن تحقق إيران طموحاتها الجيو-سياسية، فتهيمن بالتالي على كل المنطقة. لكن إذا وضعنا هذه المفارقة الأساس في المواقف الأمريكية جانبا، وهو الأمر الذي يجعل من نقل السلطة الى العراقيين الشيعة والديمقراطية الحقيقية شيئا مستبعدا جدا، فإن الولايات المتحدة تجاهلت الدروس المستفادة من تجربة الفيتنام المؤلمة، وهي اليوم بصدد تكرار عديد أخطائها التي انتهت بهزيمتها هناك. ففي نيسان/ابريل 2008 - وبعد خمس سنوات من غزو العراق - خلص تقرير صادر عن جامعة الدفاع الوطني *National Defense University*، وهي تمثل صفوة المؤسسات التعليمية بالنسبة للبنتاغون، إلى أن الحرب كانت "كارثة كبرى"، ومن المرجح أن تمنى فيها الولايات المتحدة بخسارة فادحة.

اشتغلت العملية الاستخباراتية بشكل سيء في كل من الفيتنام والعراق لأن السياسة كانت دائما تسبق هذه العملية، وتصوغ نتائجها في نهاية المطاف، لكن وعلى وجه التحديد، ولأن الحربين معا انتهتا بالفشل، فإننا نعرف كثيرا مما قالته الاستخبارات- ولو جزئيا لأنه كان لدى المبلغين حوافز قوية لكشف الحقيقة. في سبتمبر/أيلول 1991، ذهب سكوت ريتر *Scott Ritter*، وهو ضابط سابق في الاستخبارات البحرية الأمريكية، للعمل لحساب فريق الأمم المتحدة المكلف بمهمة التأكد مما إذا كان العراق يحتفظ بأسلحة الدمار الشامل، أو يمتلك وسائل استعمالها، وقد زودته المخابرات الأمريكية، والبريطانية، والإسرائيلية، بأفضل المعلومات المتوفرة لديها. وبعد وقت وجيز من شروعه في مهمته، التي شملت عمليات تفتيش متكررة للمواقع التي اختارتها الأمم المتحدة، خلص إلى أن العراق قد امتثل لمعايير نزع السلاح الصادرة عن الأمم المتحدة، وهو الشيء الذي أكده حسين كمال، صهر الرئيس السابق صدام حسين، بعد هروبه في أغسطس 1995؛ ومع ذلك، ظلت كل الإدارات الأمريكية، منذ سنة 1991، تردد خرافة حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل، لأن هدفها الحقيقي، كما استنتج ذلك ريتر، كان تغيير النظام هناك[19].
أما بالنسبة للعلاقات بين القاعدة ونظام صدام حسين، وتدريب الثاني للأولى على كيفية استخدام أسلحة الدمار الشامل (وهو السبب الذي قدمه بوش لشن الحرب)، فإن الرئيس اعتبارا من نهاية سبتمبر/أيلول 2001 وما تلاها، كان على علم بالعداء المستحكم بين النظام العراقي العلماني وابن لادن الإسلامي المتطرف؛ وقبل وقت طويل من بدء الحرب، وصفت وكالة

الاستخبارات لوزارة الدفاع الأمريكي مصدر هذا الادعاء بأنه ملفق. وقدمت وكالة الاستخبارات الأمريكية قدرا كبيرا من الأدلة لإثبات أن الحرب كان من الممكن تفاديها، مما أثار حنق إدارة بوش وبخاصة نائب الرئيس ديك تشيني *Dick Cheney* ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد*Donald Rumsfeld*[20]. إن الأسباب الحقيقية التي جعلت الولايات المتحدة تقدم على حرب العراق كانت تختفي في مكان آخر، وتقديم تقييم دقيق لهذه الاسباب سيكون مهمة مشكوكا فيها. لكن المهم في العملية كلها هو العقلية التي عبر عنها رامسفيلد، متحدثا إلى الرئيس المنتخب، حين قال بأن الإدارة الجديدة يجب أن تكون "مقدامة" في سياستها الخارجية، وتنهي السياسة الدفاعية المزعومة *purported defensiveness* لإدارة كلينتون [21]، وهو ما وافق عليه بوش طبعا. إن الاستخبارات لم تكن أبدا مهمة في تحديد العمل الذي يجب القيام به، وإدارة بوش لم تتجاهلها فقط - كما كشفت ذلك حالة فاليري بليم*the Valerie Plame Case*- ولكنها شوهت بشكل متعمد، في كثير من الأحيان، ما يقدمه مجتمع المخابرات من تقارير.

يغدو التشابه مع فيتنام لافتا للنظر، لكن فقط لأن كل سياسات الولايات المتحدة الخارجية الهامة تمت معالجتها بطريقة مماثلة. ما كان حاسما هو أن إدارة بوش صممت على أن تكون عدوانية حتى قبل توليها السلطة، تماما كما فعل جون كنيدي *John F. Kennedy* وليندون جونسون *Lyndon Johnson* خلال عقد الستينيات، رغم أنه لم يكن واضحا في أي منطقة من العالم سيركزان عملياتهما. في كل من الفيتنام والعراق، هزائم ومفاجآت

غير متوقعة كانت في انتظار الولايات المتحدة، تماما كما كانت في انتظار كل أمة شرعت في الحروب على مدى القرنيين الماضيين.

ما حصل بعد ذلك في الفترة التي سبقت الحرب على العراق كان بالإمكان التنبؤ به تماما: فقد تم تجاهل تقارير مفصلة من مصادر موضوعية عديدة، مثل ريتر *Ritter*، ووكالة الاستخبارات المركزية نفسها، أو خبراء في الأسلحة والسياسة العراقية؛ وفي المقابل تم اعتماد معلومات مشكوك فيها للغاية فقط لأنها ترضي غرور الساسة. وأكثر هذه المعلومات فقدانا للثقة وإغراقا في الغرابة، تلك التي صدرت عن كيرفبول "*Curveball*"، وهو عراقي اعتبرته الاستخبارات الألمانية شخصا غير موثوق به تماما - وشبكة أحمد الجلبي هي الوحيدة التي شهدت بمصداقيته - وقد أصدرت وكالة المخابرات المركزية تحذيراتها من هؤلاء الملفقين ولم تأخذ أقوالهم أبدا على محمل الجد. وقبل عام من الغزو، وافقت معظم أجهزة الاستخبارات على أن التقارير التي تفيد بأن صدام حسين كان يحاول استيراد اليورانيوم كانت كاذبة، ولكن بوش تجاهل تلك الأجهزة وكثيرا ما استشهد بهذه الأوهام لتبرير غزو العراق. فأيا كان ما قاله مدير وكالة الاستخبارات المركزية للرئيس، وأيا كانت الأسباب، فإن معظم طاقم هذه الوكالة كانوا يعرفون جيدا بأن العراق قد أوقف منذ زمن طويل محاولاته لتطوير أسلحة نووية، ولذلك عارضوا شن الحرب على هذا البلد [22]؛ بل وحذر خبراء رسميون آخرون بشدة صناع القرار من حالة الفوضى التي سيعرفها عراق ما بعد صدام، وانعكاسات الحرب الأهلية، لكن تم تجاهلهم هم أيضا؛

ولأغراض تهم الرأي العام، زعموا بأن وكالةِ الاستخبارات المركزية كانت المصدر الرئيس للأكاذيب التي استخدمتها إدارة بوش لتبرير غزوها للعراق، في حين أن الوكالة حذرت من أن لديها شكوكا قوية حول ذلك [23]. لم يكن لدى الإدارة إذن أي وازع من أي نوع عندما قامت بذلك، بل كانت فقط تسير على خُطى سابقة، تضرب بجذورها في الأعماق. لقد تم تلفيق معسول الكلام لاستمالة الكونغرس والشعب، ونيل رضاهما، لكننا نعلم بأن حبل الكذب قصير جدا.

في حالتيْ الفيتنام والعراق استخفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بنصائح جهابذة الاستخبارات الأكثر دربة ومراسا، وظل قادة أمريكا يعتقدون فيما يريدون، وليس فيما تُمدِّهُم به أجهزتهم الاستخباراتية، كما ظل الاستخفاف بالشعب واحتقاره سمة تميز، في كثير من الأحيان، الطامعين في السلطة والساعين للحصول عليها. قطعا يمكن مناقشة حدود التداخل بين المصالح الشخصية والأوهام النفسية إلى ما لا نهاية، حيث يمكن العثور على إرسابات كل منهما في عديد الحالات؛ وبما أن هذه المسألة لا يمكن حلها نهائيا، وبما أن كل وضعية وكل فرد هما حالة خاصة مختلفة، فإن تلك الإجراءات المضللة، كثيرا ما عملت على تخريب العقلانية والتبصر، المفترض توفرهما في الاستخبارات.

ما من شك في أن وزارة الدفاع كان لديها خلال عقد الستينيات إيمان راسخ في قوة نيرانها الساحقة، والتكنولوجيا العالية، والقدرة على المناورة، والسيطرة على المجال الجوي؛ وقد كانت هذه السمة طبيعية ودائمة ومتأصلة في العادات الأمريكية، وهو الشيء الذي كرّسه منتجو الأسلحة. اعتقدت واشنطن أن التحديات

الاجتماعية والسياسية ستوضع جانبا عندما يتم تدمير العدو بسرعة، وهي لا تزال تؤمن بالأسلحة وتطمئن إلى الأفكار نفسها، حيث يعتقد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بأن الجيش لديه من التكنولوجيا ما يكفي لـ"صدم وإرعاب" جميع الخصوم. لكن، وتماما كما حصل في حرب الفيتنام، فإن التكنولوجيا كانت إلى حد بعيد عرضة للخطأ والأعطاب، والخدمات اللوجستية استحالت إلى كابوس بشع بسبب عدم وجود منافذ بحرية قريبة من كثير من مناطق الصراع. وفعلا - وتحديدا لأنها أصبحت أكثر تعقيدا بشكل لا نهائي - فشلت التكنولوجيا في العراق بسرعة أكبر حتى مما حصل في الفيتنام، بينما تبين بشكل مفاجئ أن المشاكل الحاسمة والبديهية منها، مثل العجز الهائل في المياه باتت تستغرق وقتا أطول، وأضحى التعامل معها مكلفا جدا [24].

كانت حربا الفيتنام والعراق مكلفة للغاية، وذلك راجع جزئيا للاعتماد على أحدث التقنيات وقوة النيران الهائلة، وكذلك بسبب الاعتماد على وكلاء غير أكفاء وفاسدين. تميزت حرب الفيتنام بارتفاع تكلفتها، أكثر بكثير مما كان متوقعا، واستمرت لفترة أطول مما كان متوقعا أيضا، وكان على جونسون التخلي عن عدد من برامجه الوطنية لدفع فاتورة الحرب؛ كما أنها كانت سببا رئيسا في انهيار سعر الدولار، الشيء الذي أدى بالولايات المتحدة في النهاية إلى التخلي عن قاعدة الذهب [25]. أما حرب العراق فلم تختلف في شيء عن نظيرتها التي جرت في الفيتنام، بحيث جاءت أيضا في وقت اقترن فيه العجز الكبير في الميزانية بضعف الدولار، مما فاقم بقوة هشاشة الوضعية الاقتصادية. كلفت هذه الحرب ما يربو عن 439 بليون دولار بحلول منتصف 2006،

وخلال ثلاث سنوات ونصف فقط تجاوزت أكثر من نصف ما كلفته حرب الفيتنام على مدى تسع سنوات، والتقديرات المحتملة لتكلفة الحرب في العراق على المدى الطويل تقارب 3 تريليونات دولار، مما يجعلها أكثر الحروب تكلفة في التاريخ الأمريكي.

كانت حربا الفيتنام والعراق أيضا غير متحكم فيها إلى حد كبير: فعندما وصل عدد المجندين في حالة الفيتنام إلى نصف مليون أمريكي، انقلب الشعب الأمريكي ضد الرئيس جونسون وانقلبوا على حزبه؛ وفي حالة العراق، أصبح الشعب معاديا لهذه المغامرة، إن لم نقل معاديا للحرب، بسرعة أكبر بكثير، حيث اعترض ثلثا الشعب الأمريكي، تقريبا، على طريقة تعامل الرئيس مع الوضع في العراق، أواخر عام 2005، بينما اعتقد 58٪ بأنه لم يقدم أسبابا وجيهة لبقاء القوات الأمريكية هناك، فيما اعتقد 57٪ بأن الرئيس تعمد تضليل الشعب من أجل تبرير الحرب؛ وبحلول شباط/فبراير 2006، أصبح 63٪ من الرأي العام الأمريكي يعتقدون بأن الحرب في العراق لم تكن تستحق خسارة أرواح الأمريكيين أو الأموال التي أنفقت فيها، وأيد 48٪ الانسحاب الفوري من هناك؛ وقد واصلت معدلات التأييد لعمل بوش انخفاضها لتصل إلى أدنى مستوياتها وهو 33٪ بحلول نهاية نيسان/أبريل 2006 [26]؛ وهي تزداد سوءا منذ ذلك الحين، مما يكشف عن جمهور مُسيَّس وذكي ويتمتع بمناعة ضد التلاعب من قبل الصحافة ووسائل الاعلام.

أكيد أن ما يحدث في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأي أمة هو مصيري أكثر مما تعرضه المعادلات العسكرية: كان هذا حال الصين أواخر الأربعينيات، وفيتنام عام

1975، وكذلك هو الحال اليوم في العراق؛ فالحروب في نهاية المطاف يتم كسبها إما سياسيا أو لا يتم كسبها أبدا، وهذا صحيح في كل زمان ومكان. ظن القادة في واشنطن بأن تحليل الأحداث في فيتنام كان غريبا، وتجاهلوا خبراءهم كلما أعادوا تذكيرهم بمحدودية القوة العسكرية، فتم الاستخفاف بأهمية السياسة الفيتنامية، وتلا ذلك تصعيد في الأحداث، ثم أصبحت "مصداقية" القوة العسكرية الأمريكية – والرغبة في استخدامها وتحقيق النصر مهما كلف الثمن - الشغل الشاغل للأمريكيين.

في كل من الفيتنام والعراق تم حشد الرأي العام باختلاق أكاذيب خبيثة أتت على الأخضر واليابس، وتسببت في حفر "هوّة مصداقية" سحيقة بين الحكام والمحكومين، وفي النهاية لم يعد الناس يصدقون كل ما يصدر من واشنطن. خلال حرب الفيتنام تم إطلاق عدد من الأكاذيب، بحيث بات الرجال المعول عليهم أنفسهم عاجزين عن التمييز بين الحقيقة والخيال، واعتقد معظم الزعماء الأمريكيين فعلا أنه إذا انتصر الشيوعيون في الحرب، فإن قطع "الدومينو" كلها ستنهار، وسيهيمن الصينيون على كل جنوب شرق آسيا. أما الحرب على العراق فتم تبريرها في البداية بدعوى امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، وعلاقته بتنظيم القاعدة، لكن لم توجد أية دلائل على الإطلاق تؤكد هذين الادعاءين، سواء قبل الحرب أو بعدها.

وإلى غاية كتابة هذه الأسطر، ما زال حوالي 160.000 من القوات الأمريكية والأجنبية عالقة في العراق (وأزيد من 260.000 باحتساب قوات الدعم الموجودة في المنطقة) - وهو عدد يفوق بكثير توقعات بوش التي أطلقها في البداية – وكما

حصل في الفيتنام تماما، انهارت معنويات الجنود هنا أيضا، وهي تتجه نحو مزيد من الانهيار مع مرور الوقت؛ أما شعبية بوش فإنها تراجعت بشكل كبير لأنه تسبب في عجز مهول في الميزانية، ولأنه تجاهل القضايا الداخلية - كالتأمين الصحي - التي تعتبر مؤشرا دالا على الطريقة التي يصوت بها الناس؛ وتتفاقم مشكلة بوش إذا علمنا بأنه في أمس الحاجة إلى مزيد من الجنود في العراق، وتبعا لمجريات الأمور الجيو-سياسية في المنطقة ودرجة المقاومة، فإن أعدادا كبيرة من القوات الأمريكية قد تبقى في العراق لسنوات أخرى. في الفيتنام، حاول الرئيس نيكسون "ڤتنمة *vietnamise*" الحرب البرية ونقل أعباء التجنيد لجيش نغوين فان ثيو *Nguyen Van Thieu*الكبير؛ لكن هذا الجيش أيضا كان مثقلا بالمشاكل: فقد كان محبطا، وكان ضباطه من الكاثوليك، وفوق ذلك كان تنظيمه مؤهلا فقط للحفاظ على ثيو في السلطة، وليس لتحقيق نصر عجزت القوات الأمريكية نفسها عن تحقيقه.

إن فكرة "عرقنة *iraqization*" الحرب بحيث يكون الجيش المحلي مواليا للأهداف التي سطرتها أمريكا، وفعالا من الناحية العسكرية، هي فكرة غير واقعية تماما. فكما كان الحال في الفيتنام - حين عارض البوذيون الأقلية الكاثوليكية وقيادتها المدعومة من طرف الولايات المتحدة - فإن العراق أيضا أمة منقسمة عرقيا ودينيا، ولذلك توجد واشنطن في وضع لا تحسد عليه، وعليها الاختيار بين مخاطر الفوضى التي قد تندلع بسبب قلة الجنود، والحرب الأهلية إن هي أقدمت على تسليح العراقيين.

أما الانتخابات فلم تعمل إلا على تأجيج الخلافات، بشكل كبير، وليس حلها: فالشيعة يشكلون ثلاثة أخماس سكان العراق، ولدى قادتهم أجندات سياسية خاصة بهم، واستيلاؤهم على الجيش، أو النظام السياسي، سيعزز في الوقت نفسه نفوذ إيران وقوتها في المنطقة. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الخبراء الذين يقدمون المشورة لإدارة بوش، إلا أن هذه الإدارة لديها فهم ضحل لتعقد المشاكل السياسية المستحكمة في العراق؛ فكل المجموعات العراقية الرئيسة، الدينية والإثنية، عملت على تسليح المليشيات التابعة لها، حتى وإن كان المسؤولون الأمريكيون يعتبرون الشيعة بالذات مصدر التهديد الأكبر، والوحيد، لسلطتهم. وهكذا باتت تلوح في الأفق مأساة أفغانستان لتذكرنا بأن الانتصار العسكري وحده غير كاف، وأن الحل يعتمد في نهاية المطاف على السياسة، وأن الأمور يمكن أن تتعقد، وتسوء، إن هي سارت في الاتجاه الخاطئ.

إن "عرقنة" الصراع العسكري لن تؤدي إلى تحقيق ما استعصى على الأمريكيين تحقيقه. وسواء تعلق الأمر بالفيتنام أو العراق، فإن الولايات المتحدة قلّلت من طول المدة التي يتعين قضاؤها في ساحة المعركة، ومنت النفس بأوهام قاتلة بخصوص قوة أصدقائها. وفي الوقت الذي يختلف فيه المحللون بشأن فعالية وحجم الجيش العراقي - الذي يعج بالشيعة الموالين لإيران - فإنه بات يتعين على الولايات المتحدة الحيلولة دون أن تصبح الأغلبية الشيعية أكثر قوة؛ لذلك هي تعمل الآن على إدماج الضباط السنة، الذين عملوا لصالح صدام حسين قبل الحرب، ضمن هذا الجيش، وهو انقلاب كامل في سياستها عما كانت عليه عندما تفجر

الصراع. إن اعتماد إدارة بوش على القوات المحلية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة هو عمل يائس، وليس من المرجح أن يكون أكثر نجاحا في العراق مما كان عليه الأمر في الفيتنام. لقد كانت الفيتنام أمة منقسمة دينيا، لكن العراق أكثر انقساما، واحتمال نشوب حرب أهلية يبقى واردا بشدة. في الفيتنام، وصل الشيوعيون إلى السلطة عن طريق بناء مقاومة وطنية ضد الفرنسيين والأمريكيين، أما في العراق فمن المرجح أن تكون هناك حالة من الفوضى. وكما حصل في الفيتنام، فإن الولايات المتحدة ستخسر الحرب في العراق بالتأكيد، لأن جميع الحروب تحسم في سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي أوسع، وهو ما لم تستطع القوة العسكرية الأمريكية أبدا التحكم فيه أو الاستجابة له.

اعترف رامسفيلد، في إحدى مذكراته السرية، خلال شهر أكتوبر 2003 بقوله: "إننا نفتقد المقياس الدقيق لمعرفة ما إذا كنا بصدد ربح الحرب العالمية على الإرهاب، أو خسارتها"، وهذا الاعتراف يعتبر مؤشرا دالا على أن أعضاء بارزين في إدارة بوش، قد فقدوا الثقة فيما يقومون به مقارنة مع ما كانوا عليه عندما شرعوا في الحرب [27]. لكن، ومرة أخرى كما حصل في حرب الفيتنام عندما كفّ وزير الدفاع روبرت مكنمارا عن الاعتقاد بأن النصر أمر محتوم، سيكون الوقت قد فات لتغيير مسير الأحداث؛ والآن باتت مصداقية القوة العسكرية الأمريكية كلها على المحك، تماما كما هو على المحك الدور الذي ستلعبه إيران كقوة مهيمنة في المنطقة، خاصة وأنه من المرجح أن تكون مزودة بأسلحة نووية.

تحتفظ السياسة الداخلية دائما بأفضليتها على أي موضوع آخر؛ حصل ذلك في حرب الفيتنام، ومن المحتمل جدا أن يحصل في حرب العراق أيضا. بحلول عام 1968 كانت استطلاعات الرأي قد انقلبت ضد الديمقراطيين، بعد أن فاجأ هجوم "التيت" - في شباط/فبراير - الرئيس جونسون لأنه رفض، مع جنرالاته، تصديق تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية بأن هناك في الواقع 600.000، وليس 300.000، مقاتل في صفوف القوات الشيوعية. وفاز نيكسون في الانتخابات لأنه وعد الجمهور، الذي أنهكته الحرب، بأنه سيحقق السلام بشرف؛ وفي أكتوبر 2003 قال بوش بـــ"أننا لن نغادر" العراق قريبا، ولكن حزبه ومستشاريه السياسيين ستكون لهم على الأرجح الكلمة الأخيرة بما أن عدد القتلى الأمريكيين في ازدياد، واستطلاعات الرأي حول شعبية الرئيس مستمرة في الانخفاض. أثبتت حرب الفيتنام أن صبر الرأي العام الأمريكي محدود، وهو ما يتأكد الآن أكثر من أي وقت مضى.

ليس هناك أي دليل، سواء من العديد من المذكرات المستقاة من مصادرها الأولية أو من ممارسة وسلوك السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1945، بأن الخيارات أو الأهداف السياسية الكبرى تأثرت أو تم تحديدها في يوم من الأيام على أساس البيانات الدقيقة - أي على أساس تحليل المعلومات الاستخباراتية - التي تقارب بكل موضوعية ممكنة الواقع في جميع أبعاده. لو أن الأمور كانت تسير على هذا النحو، لكان هناك عدد أقل بكثير من الهزائم والإخفاقات التي تواجهها واشنطن، بحيث يمكنها التعامل مع مآزقها واحدا بعد آخر، ولكانت الولايات المتحدة أكثر تواضعا

بشأن تدخلاتها وطموحاتها العالمية. إن احترام معايير الواقع يفرض اعتماد ضوابط صارمة، لكن الولايات المتحدة لا تقرر سياستها الخارجية على هذا النحو؛ لذلك حق للمرء أن يتساءل عن جدوى استخدام، ووظيفة، ما يسمى بـ"المعلومات الاستخباراتية" بالمعنى التحليلي للكلمة؟

إن المؤسسات التقنية والأيديولوجية الواسعة التي توفر المعلومات الاستخباراتية، بدل أن تعمل على تحقيق العقلانية والوضوح، تصبح مجرد مصدر يغرق السياسة الخارجية، المعقدة أصلا، بكم هائل من البيانات؛ حيث تفقد المعلومات الدقيقة قيمتها كلما فشلت في إرضاء غرور القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين؛ أما موظفو الاستخبارات فيقبلون بالقيود التي يفرضها عليهم النظام، طوعا أو كرها، لأنه هو الذي يدفع لهم رواتبهم، فيحوّل هؤلاء الأفراد أنفسهم إلى مجرد باعة يتاجرون في نوع آخر من الأنشطة الاقتصادية، ولا يجرؤون على الخروج عن الحدود السياسية التي ترسمها لهم النخب الحاكمة غير-التقنوقراطية؛ وهذا ينطبق تماما على جميع مجالات الشؤون الداخلية، كما ينطبق على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الآليات الاستخباراتية الأمريكية مثقلة بالقيود الهيكلية والأيديولوجية، بقدرما هي مثقلة بالقيود اللاعقلانية، الملازمة لسياستها الخارجية، والمثبطة لأي مجهود يروم تأسيس العمل على قاعدة التبصر المستنير؛ وحتى في الحالات التي يكون فيها التبصر دقيقا، حيث يبدد نور المعرفة ظلام الجهل، فإن الحدود السياسية والاجتماعية المرسومة عادة ما تضع قيودا صارمة على

تطبيق "العقلانية" على السلوكيات. إن الضوابط السياسية والأيديولوجية والبراغماتية - وقبل هذا وذاك الانتهازية والطموح لتحقيق النجاح بإزجاء العبارات "المناسبة" - هي التي تحدد طبيعة الحقيقة "المرغوب فيها".

ولهذا فالادعاء بأن الاستخبارات تشتغل بطريقة موضوعية هو مجرد خدعة، لأن عناصرها التي لا تجتر خطاب مصالح وقوة المؤسسة والسياسات المعدة سلفا، يتم تجاهلها واستبعادها. هناك أسباب لا تعد ولا تحصى تؤدي جميعا إلى هذا الاستنتاج، ليس أقلها ما أكدته عديد المذكرات التي كتبها أشخاص من داخل وكالة الاستخبارات المركزية، بل ومن قبل التقييمات الرسمية لمجتمع المخابرات الأمريكية نفسها؛ وفوق هذا كله التجربة العراقية بأكملها، والمواجهة الأمريكية الفاشلة مع العالم الإسلامي لأكثر من نصف قرن؛ وأن نتوقع من الولايات المتحدة تغيير سلوكها وتتصرف بخلاف ما اعتادت عليه هو بمثابة تعليل النفس بالأوهام العريضة؛ لأن النظام، باختصار شديد، غير عقلاني. لقد شهدنا هذا في الفيتنام من قبل، ونحن نشهده اليوم في العراق.

7- التكنولوجيا ومستقبل الحروب

بدأت الولايات المتحدة تخسر ريادتها العلمية منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث كان عدد من الفائزين بجائزة نوبل حتى ذلك الحين من اللاجئين إليها. وقد أدرك المستشار العلمي للبيت الأبيض ذلك عندما صرح قائلا، في أواخر عام 1979: "أعتقد بأن أوروبا الغربية باتت تقف على قدم المساواة معنا في عدد من المجالات العلمية"[1]، وهكذا تمكنت التكنولوجيا الأمريكية من الصمود والاستمرار، في جزء كبير منها، فقط بسبب "هجرة الأدمغة" إليها؛ ولذلك فريادتها كانت دائما مصطنعة.

كان لدى الدول الأخرى مواهب كافية، وقد أصبحت تحتفظ بها بعد أن تحسنت ظروفها الاقتصادية، والنتيجة أنه بموازاة مع تطور العلوم تطورت التكنولوجيا التي يمكن استخدامها لأغراض كثيرة كصناعة السيارات والصلب والملابس وغيرها، وأدت في النهاية إلى إدماج التكنولوجيا العسكرية ضمنها. وقد ظلت الولايات المتحدة تحتل الصدارة فترة من الوقت، وكان لعلمائها المولودين خارج أراضيها دور حاسم في جعلها أول من طور القنابل الذرية، لكنها تقهقرت تدريجيا خلف الآخرين بسبب ظهور منافسين جدد.

انتشرت المعرفة العلمية التي تُرجِمت إلى سيارات وأسلحة نووية، مع ما يعنيه ذلك من تدرج تكنولوجي بين الاثنين، هذا ما حدث بالضبط؛ تمكنت باكستان، بتعاون مع الصين وكوريا الشمالية، من صناعة قنابلها النووية وأصبحت مستعدة لبيع

تكنولوجيا صناعتها لأي دولة تقريبا قادرة على دفع ثمنها؛ وهو ما كاد أن يحصل سنة 1988، عندما عبرت عن استعدادها لبيع قنابل مكتملة الصنع إلى المملكة العربية السعودية، بينما كانت الولايات المتحدة ترغب في مراقبة برنامجها النووي حتى لا يقع في يد الإرهابيين الإسلاميين، الذين يجمعهم التدين مع عدد من العلماء المسلمين، ويستخدموه في أي مكان من العالم.

تمتلك كل من الولايات المتحدة وروسيا حوالي 6000 رأس نووي قابل للاستخدام، ولدى إسرائيل أكثر من 60، وربما 150 رأسا نوويا، وتملك الهند وباكستان حوالي 110 منها، أما كوريا الشمالية فقد يصل عدد رؤوسها النووية إلى 15. بات انتشار الأسلحة النووية أمرا واقعا إذن، بما أن كثيرا من الدول إما لديها قنابل نووية فعلا - صنعتها بنفسها أو اشترتها – أو هي قادرة على تطويرها؛ غير أنه ليس هناك من معطيات دقيقة عن عدد، أو هوية البلدان، التي تملك قنابل نووية بالفعل، فالإسرائيليون مثلا ينكرون ذلك تماما! ومع كل هذا فالخطر الرئيس، والحقيقي، الذي يواجه الدول الصاعدة الآن، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وهي أكثرها عدوانية، هو تنامي استخدام الأسلحة والمتفجرات "التقليدية" التي يمكن حملها على الأكتاف أو دفنها على جوانب الطرقات. والمقالات الموالية، التي تؤلف هذا الفصل، تتناول دور القوى الصغرى في هذه المعادلة.

ظلت الصين تطور قدراتها الحربية الإلكترونية طوال سنوات، وهي تعمل على تحييد أسلحة الفضاء الأمريكية بواسطة "الديدان الإلكترونية"؛ ويدّعي الروس حاليا بأنهم يمتلكون صاروخا قادرا على اختراق دفاعات الولايات المتحدة المضادة للصواريخ؛ لكن

رغم ذلك فإن الدول الفقيرة هي التي توفر المختبر الحقيقي للدراسة، لأن احتمال قتال الولايات المتحدة على أراضيها يبقى واردا بشدة؛ فقد خاضت أمريكا حروبا ضد دول ضعيفة وهامشية منذ عام 1950، طورت خلالها هذه الدول براعة متزايدة، تتمثل في أشكال حرب العصابات، وفي مقدمتها حرب "الفييت كونغ" في فييتنام التي تكتسي أهمية عظمى، وكذا تجربة إسرائيل مع حزب الله، وفشل أمريكا الذريع في أفغانستان والعراق.

المعادلة الكبرى: دروس من العراق ولبنان[12]

لم تحتكر الولايات المتحدة السلاح النووي إلا لبضع سنوات قبل أن تتحداها الأمم الأخرى، فمنذ 1949 وحتى 1991 كانت نظرية الردع فعالة؛ حيث عرفت الدول بأنها إذا استخدمت القنبلة المدمرة فمن المرجح أنها سوف تتعرض، هي أيضا، لرد فعل مدمر لا مفر منه. وعلى الرغم من الأمثلة الكثيرة التي تجسد سياسة المخاطرة الشديدة (أو المرور على الحافة) مثل أزمة الصواريخ الكوبية، وتهديد القوى غير النووية بالتدمير النووي الشامل، فقد اقتنعت الدول القليلة التي تمتلك القنبلة الذرية، بشكل جدي، بأن الحرب النووية لم تكن تستحق مخاطرها الرهيبة.

أما اليوم، فعلى النقيض من ذلك، أصبحت القوة وأسلحة الدمار الشامل، أو العالية الدقة، في متناول عشرات الأمم عبر الإنتاج

---

[12] (جريدة كاونتربانتش *Counterpunch* ، 10 غشت أغسطس 2006)

أو الشراء؛ وبوجود كل هذه الأسلحة المتعددة، والمتوافرة، فإن نظرية الردع فقدت جدواها على نحو متزايد؛ ومعادلات القوة العسكرية التي كانت موجودة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد قائمة. هذه العملية بدأت في كوريا بعد سنة 1950 حين انتهت الحرب بالتعادل، رغم التفوق المبدئي الكبير للقوة العسكرية الأمريكية؛ بعد ذلك اكتشفت وزارة الدفاع الأمريكية في الفيتنام أن التضاريس الصعبة وتكتيكات حرب العصابات كانت أكبر مما تستطيع احتماله، لذلك هُزمت الولايات المتحدة. ولقد أدت الحربان إلى تفكير قادة الجيش، والاستراتيجيين الأمريكيين، في رسم حدود للحرب الفائقة التكنولوجيا، وبدا لبعض الوقت كما لو أنهم سيستفيدون من الدروس المناسبة وأنهم لن يكرروا الأخطاء الفادحة.

ما كان ينبغي استنتاجه من هذه الحروب الكبرى أن هناك حدودا حاسمة للقوة السياسية والعسكرية الأمريكية، وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تكيّف سياستها الخارجية بشكل كبير مع هذه الحدود، وأن تكف عن التدخل في أي مكان تشاء؛ باختصار، أصبح من الضروري تقبل حقيقة أنه لا يمكنها توجيه العالم على هواها؛ ولكن مثل هذا الاستنتاج، الذي تبرره التجربة، كان يعتبر تحولا راديكاليا لدرجة لم يستسغه الجمهوريون ولا الديمقراطيون بشكل كامل؛ في الوقت الذي واصل فيه مقاولو الدفاع مزاعمهم بابتكار أسلحة جديدة أكثر تطورا. لقد تجادل قادة أمريكا والمؤسسة العسكرية، عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، طويلا حول قدرة التكنولوجيا على انتشالهم من الإخفاقات السياسية المقبلة. غير أن الأوهام التي يغذيها تقديس التكنولوجيا، وهي

السمة المميزة للحضارة الأمريكية، أدت إلى كارثة جديدة في العراق.

حدثت إذن نقلة نوعية في مجال التكنولوجيا جعلت من الأعراف التقليدية المتوارثة، والحرب بوصفها أداة لرسم الخطط السياسية، خارج الموضوع تماما، ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة ولكن بالنسبة لأي دولة أخرى تنحو هذا المنحى. فالتكنولوجيا الآن أصبحت تتحرك بشكل أسرع بكثير من الإرادة السياسية الساعية للسيطرة على النتائج الحتمية المترتبة عنها، ناهيك عن النظريات الاستراتيجية التقليدية التي باتت متجاوزة تماما. فحزب الله لديه صواريخ أفضل وأكثر فتكا مما كان لديه قبل بضع سنوات، والخبراء الأمريكيون يعتقدون بأن الإيرانيين أرغموه على الاحتفاظ بمخزون صواريخ كروز، التي تعد أقوى بكثير، وأطول مدى، من التي كان يمتلكها مسبقا؛ علما بأن إيران نفسها تمتلك كميات كبيرة من هذه الصواريخ، بل ويذهب بعض الخبراء إلى أنها قد تكون قادرة بالفعل على تدمير مجموعة من حاملات الطائرات. فقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية، في آب/أغسطس 2002، بإجراء محاكاة افتراضية للحرب ضد إيران (بتكلفة قدرها 250 مليون دولار) وانهزمت فيها؛ حيث تم إغراق معظم الأسطول الأمريكي في البحر، وفشلت جميع المحاولات الرامية إلى بناء دفاعات فعالة ضد الزوارق السريعة المدججة بالمتفجرات والصواريخ؛ كما باءت محاولات الأجهزة التكنولوجية المعدة لوقف الهجمات المفترضة، بما فيها الأكثر بدائية، بالفشل الذريع والمكلف. ولهذا أصبح العالم كله لا يثق في

التكنولوجيا المضادة للصواريخ، حتى بعد عقود من الجهد وإنفاق ملايين الدولارات.[2]

ومؤخرا أصدر الجيش الأمريكي تقريرا، اعتبر بمثابة نذير شؤم، لأنه لخص واقع الحال بالنسبة لمفاعلات المياه الخفيفة، التي لا تدخل في إطار أي معاهدة حالية للحد من التسلح - وتمتلكها 25 دولة بدءا بإسبانيا وانتهاء بأرمينيا وسلوفينيا - والتي يمكن استعمالها للحصول على أسلحة تقترب من درجة البلوتونيوم بسهولة وبتكلفة منخفضة؛ وحسب هذا التقرير العسكري، فإن عدد الدول التي ستمتلك قنابل نووية وصواريخ، وقذائف، شديدة التدمير، سيزيد عن عشرة، أو أكثر، خلال السنوات القليلة القادمة، وسيكون من بينها المملكة العربية السعودية ومصر، إن هي توفرت على المال الكافي، لأن التصاميم النووية بل والأسلحة نفسها يمكن شراؤها، هذا إذا لم تكن قد اشترتها فعلا؛ أما المقاتلون الذين تعوزهم الأسلحة فسيبتكرون تكتيكات جديدة في حرب العصابات أكثر تطورا مما هي عليه الآن، فضلا عن أنهم سيمتلكون معدات أكثر فتكا، وبإمكانها شل قدرات الدول المدججة بالأسلحة الثقيلة، وستحرمها من امتيازات القوة العسكرية الساحقة، وهو ما دلت عليه التجربة في كل من أفغانستان والعراق، وأكدته المعركة بين بضعة آلاف من مقاتلي حزب الله وبين الجيش الإسرائيلي العصري الضخم المدعوم، والممول، من قبل الولايات المتحدة. فمن بين أمور أخرى كثيرة، كانت الحرب على لبنان، صيف عام 2006، بمثابة نافذة على المستقبل، يمكن من خلالها استشراف النتيجة، حيث على الإسرائيليين إما وقف سياسة التدمير والاستفزاز، وقبول الشروط السياسية للسلام مع

العالم العربي، أو أن تصبح هي أيضا عرضة للتدمير، بواسطة صواريخ أرخص ثمنا وأكثر دقة، وتحت رحمة أسلحة نووية تتوفر على الأقل عند اثنتين من الدول العربية، فضلا عن إيران.

والظاهر أن ما يحدث الآن في الشرق الأوسط يكشف عن الدروس التي ستكون في المستقبل ذات صلة بالمشاكل المتفاقمة في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا وغيرها. فالحصول على الأسلحة النووية، والصواريخ الرخيصة، والقنابل المضادة للأفراد والمركبات، ذات الدقة الفائقة والقابلة للحمل على الأكتاف، ومحدودية الأنظمة المضادة للصواريخ... كل هذا سيشكل السياق العام لأي أزمة يمكن أن تنشأ في كوريا الشمالية أو إيران أو تايوان أو فنزويلا... فالتوجهات التي تزيد من محدودية التكنولوجيا في الحرب لا تنطبق فقط على العلاقات بين الأمم، ولكن أيضا على المجموعات داخلها، وهي تتراوح بين الكيانات المتآمرة الصغيرة وصولا إلى حركات حرب العصابات الكبرى. لقد أثبتت الأحداث في منطقة الشرق الأوسط أن الحرب قد تغيرت بشكل كبير في كل مكان، وأن الهيمنة الأمريكية يمكن الآن تحديها بنجاح في جميع أنحاء العالم.

كانت القوة الأمريكية تعتمد إلى حد كبير على قواتها البحرية كثيرة التنقل، لكن السفن الحربية أصبحت الآن أكثر عرضة للهجوم الصاروخي؛ ورغم أنه ما يزال أمامها وقت طويل حتى تصبح متجاوزة، إلا أنها أصبحت محدودة أكثر فأكثر من الناحية التكتيكية، والاستراتيجية على السواء. فقد أسفرت لعبة حرب البنتاغون الافتراضية ضد إيران، التي ذكرناها سابقا، عن خسارة 16 سفينة أمريكية كبرى أمام زوارق سريعة مسلحة؛ والآن هناك

قدر أكبر من التوازن في القوى العسكرية، وعودة إلى ظهور نوع آخر من الردع، مما يعني أن كل الحروب المستقبلية ستكون طويلة وباهظة بشكل متزايد، ومكلفة جدا من الناحية السياسية للقادة الذين يخطئون الحسابات فيشنون حروبا وهم يتوهمون بأنها ستكون قصيرة وحاسمة. في نهاية المطاف سيفقد أولمرت السلطة في إسرائيل، ولن ينقذ تدمير لبنان مستقبله السياسي، وهذه رسالة قوية لا يجب أن تغيب عن السياسيين.

عند هذه النقطة التي وصلنا إليها يمكننا أن نعاين بروز حقبة جديدة تتميز بنوع من التوازن بين المتنافسين؛ من الأفضل طبعا تدمير أكبر قدر من السلاح العالمي حتى نقلل من الحروب، لكن في انتظار تحقيق هذا الهدف، الذي يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن، فإن إيجاد معادلة جديدة يعد عاملا حيويا، إن لم يقد فعلا إلى سلام حقيقي، فإنه على الأقل يؤدي إلى مزيد من الحذر؛ كما أن ضبط النفس يمكن أن يكون أيضا عاملا هاما للتقليل من الحروب.

نحن نعيش مع تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين، لكننا نعيش أيضا مع برامج السياسات الوطنية البدائية، والبطولات الطائفية المختلفة، واللاعقلانية الحاضرة في كل ألوان الطيف السياسي التي تؤلف السلطة، ولهذا فإن العالم يقف على مشارف التدمير الذاتي ما لم يواجه بواقعية معادلات التكنولوجيا الجديدة. وأول المعنيين بهذه الحقيقة إسرائيل التي يتوجب عليها قبول الأمر الواقع، فإذا لم تطور مهارات سياسية لازمة لتقديم تنازلات جادة، فإن المعادلة الجديدة تشير إلى أنه سيتم تصفيتها حتى ولو صبت

جام غضبها المدمر على أعدائها؛ وقد بات عدد الإسرائيليين الذين يدركون ذلك في تزايد مستمر، لكنهم لا يزالون أقلية.

هذه هي الدروس المستفادة من الصراعات في غزة والضفة الغربية ولبنان، سقناها أمثلة من صحف اليوم فقط: فالجدران لم تعد قادرة على حماية الإسرائيليين، لأن أيّ شخص أصبح بإمكانه إطلاق النار من فوقها؛ أما دبابات ميركافا، مفخرة الصناعة الحربية الإسرائيلية، فالأسلحة الجديدة قادرة على اختراقها كما تخترق السكين قالب الزبدة - حيث تضرر منها، أو دمر تماما، حوالي 20 دبابة في حرب إسرائيل على لبنان سنة 2006 - وهي أسلحة لا تنفك تنتشر أكثر، وربما تقع بين أيدي الفلسطينيين قريبا جدا.

أما في العراق، فتعتبر الحرب الأمريكية ضد مقاتلي حرب العصابات كارثة سياسية حقيقية، حيث تم إنفاق نصف تريليون دولار على الأقل؛ كما أن الحرب في أفغانستان طال أمدها أكثر من اللازم؛ وهذا يجعل أمريكا تستعد لتجرع مرارة الهزيمة في المنطقتين معا. لقد فشلت استراتيجية "الصدمة والرعب" العسكرية تماما، اللهم إلا في إبرام مزيد من العقود لفائدة صناع السلاح؛ والأكيد أنها ساهمت بشكل كبير في الإفلاس الاقتصادي الذي أصبح أمرا واقعاً في الولايات المتحدة.

لقد همشت إدارة بوش حلفاء أمريكا المعروفين، بوتيرة أسرع مما قامت به أي حكومة أمريكية طوال العصر الحديث، فحولت الحرب على العراق والصراع الذي تلاها في لبنان، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى حالة من الفوضى، ورجّحت كفة الاستراتيجية الإيرانية أكثر، وكل هذا كان متوقعا حتى قبل

غزو العراق؛ لتنتهي تحالفات الولايات المتحدة إلى التفسخ التام، كما بين توماس ريكس Thomas Ricks في كتابه النقدي، المقنع جدا، "*الفشل التام: المغامرة العسكرية الأمريكية في العراق*". إن غطرسة أمريكا وثقتها العمياء، الشوفينية، في ترسانتها العسكرية واتكالها على قوتها المدمرة، كلها عوامل حاسمة تفسر فشلها الذريع؛ تزايدت تكلفة مغامراتها السياسية والعسكرية، منذ عام 1950، وعليها الآن أن تواجه الحقيقة المرة حيث باتت التكنولوجيا التي يمكنها أن تتحداها رخيصة، ومنتشرة بسرعة كبيرة، وفي متناول الجميع، وعندما نقول الجميع فإننا لا نقصد الدول فقط، بل أيضا المجموعات الصغيرة من الأفراد: لقد تمت عمليا "دمقرطة" القوة التدميرية الآن.[3]

الهزيمة: رامسفيلد والحرب على الطريقة الأمريكية[13]

من السهل نسبيا فهم آليات التفكير والدوافع التي تحرك الذين يبادرون بقرع طبول الحرب؛ فهم يبدون، عند بدء النزاعات، متشابهين حد التماثل، بغض النظر عن ظروفهم الزمكانية: يغمرهم تفاؤل جامح يبسط الأمور، فيتوقعون دائما تحقيق النصر والمجد، ولا يخامرهم أدنى شك في أن الأمور قد تسير بغير ما يشتهون فيحصدون الرماد وعار الهزيمة؛ وفي هذا المجال تبدو

[13] (جريدة كاونتربانتش *Counterpunch*، 20 ديسمبر 2006)

الولايات المتحدة متفوقة على غيرها من الدول، لأن هذا التفاؤل الزائد يعتبر جزءا لا يتجزأ من عقيدتها.

أما الهزيمة فمسألة مختلفة تماما: إنها إنكار وخيال ووهم وتعليل للنفس بالأماني الكاذبة، فكيف يمكن للسياسيين مواجهة الفشل؟ إنهم يجدون صعوبة كبيرة في مواجهة الأضرار الهائلة التي خلفوها، والخسائر الفادحة التي تسببوا فيها؛ ولو كان حكام ألمانيا وروسيا واليابان وإيطاليا، وأماكن أخرى، يعرفون حجم التكاليف الاجتماعية والسياسية الباهظة التي خلفتها حروبهم، لكانوا بالتأكيد أكثر ترددا في خوض مغامرات جلبت لمجتمعاتهم الدمار الشامل، وغيرت بشكل جذري تاريخ القرن الماضي.

لقد أصبح عدم الانسجام الفكري واللاعقلانية هما القاعدة في هذا النوع من الحالات، وأصبحت الاستجابات الغريبة أمرا يمكن التنبؤ به تماما؛ حيث غالبا ما تختفي العقلانية في هذه العملية، ويصبح الإنكار، والتسويف، هما القاعدة.

ذلك ما يحدث الآن في واشنطن، وربما في لندن وكانبيرا كذلك، لأن سياسة بوش الخارجية ترتبت عنها كوارث هائلة، أما أمن واستقرار العالم فقد باتا أقل من أي وقت مضى داخل أمريكا نفسها، على الأقل منذ عام 1945. ينبغي إذن قراءة خطاب دونالد رامسفيلد، وهو يودع وزارة الدفاع في 15 ديسمبر، في ضوء ذلك كله، وأيضا باعتباره انعكاسا لمشكلة أكبر بكثير تتمثل في الطريقة التي طبقت بها الولايات المتحدة سياستها الخارجية والعسكرية على مدى عقود؛ وربما يكون هذا الخطاب مقدمة للخطابات التي علينا أن نستمع إليها مستقبلا، وسوف نستمع إليها

بالتأكيد؛ وإذا لم يكن خطابه مهما جدا فإنه سيكون ببساطة مثيرا للشفقة.

رامسفيلد: "الصدمة والرعب"

يعتبر رامسفيلد واحدا من أكبر الدعاة الصرحاء للحربين الرئيستين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة منذ عام 2000، وهو ما عبر عنه صراحة، لجورج بوش في وقت سابق، عندما تولى منصب وزير الدفاع حيث قال إنه "سيمضي قدما"، وقد هيأت له أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة كبيرة للانتقام وتحقيق أحلام البطولة والنجاح. كان منسجما تماما في تصوراته مع نائب الرئيس ديك تشيني، وتقاطعت مسارات حياتيهما مرات عديدة، ولكن تشيني كان يميل إلى الابتعاد عن الأضواء بقدرما كان رامسفيلد يعشق الدعاية التي كان يجتذبها بذكاء؛ اشتهر أيضا برغبته في جعل الجيش أكثر شراسة وأصغر حجما، وباعتماده على الحلول ذات التقنية العالية بدلا من القوة البشرية، ورفع شعار: "الصدمة والرعب". ولتحقيق هذه الأهداف، ارتفعت ميزانية الإنفاق على الدفاع الوطني، التي كانت مستقرة في التسعينيات، من 294 مليار دولار سنة 2000 إلى 536 مليار دولار عام 2006؛ أي أن حصتها من الناتج القومي الإجمالي زادت بنسبة 37٪ فيما بين السنتين (2000 و2006). وقام بتمويل أنواع من مشاريع الأسلحة المفترض تصنيعها، بما فيها كثير من الاختراعات العلمية المستقبلية الفاقدة لكل قيمة عملية

على أرض الواقع، بل تم طبخها على عجل من قبل الشركات المصنعة ذات الحظوة لدى الإدارة، التي حددت اثنا عشرة سنة كمدة قصوى لتسليم عدد منها.

كان حلم رامسفيلد العسكري هو التكثيف من الاعتماد على التكنولوجيا، بصورة تفوق ما كان عليه الحال خلال السنوات الأربعين الماضية، إلى أن فشل فشلا ذريعا في العراق، فتم تخفيض القوات البشرية إلى حدها الأدنى، وكانت ناقصة التجهيز في مجالات متعددة، وتعاني من نقص في التمويل، وتحتاج متطلبات تفوق طاقة انتشارها حتى قبل حرب العراق. ومنذ ذلك الحين، انخفضت "جاهزية" الجيش من حيث القوات والمعدات المتوفرة بشكل مهول. لقد جعل رامسفيلد من الجيش عدوا له، ومعه اضطرت جميع القوات، بما فيها الجوية، إلى خفض قواتها البشرية قصد توفير الأموال للمعدات الجديدة.

ومثلما حاول مختلف وزراء الدفاع قبله وفشلوا، فإن طموح رامسفيلد استند دائما إلى فكرة أن سر النجاح العسكري يكمن في أسلحة أفضل وأكثر عددا "ابحث عن قيمة أكبر لما يشتريه لك الدولار *more bang for the buck*" كما صاغ ذلك أحد أسلافه اللامعين. بمعنى أن البحث عن مبررات لضخ مزيد من الأموال لا يعتبر ضمانة حتى تحظى مطالب البنتاغون بالقبول لدى أعضاء الكونغرس الجشعين والمتعطشين لزيادة الإنفاق على مناطق نفوذهم. لم تكن السياسة والدبلوماسية المعقدة أبدا من اهتمامات رجال مثل رامسفيلد، حتى بعد الفشل الذريع في حرب الفيتنام؛ حيث كان الإعلان عن الأخبار السيئة، الذي يعتبر تقييما جديا، أفضل طريقة للفشل في ارتقاء سلم السلطة، بينما كانت

الانتهازية عاملا حاسما في ما يروجه الناس من كلام: لقد كان اسم اللعبة هو اللعبة ذاتها.

في كل من أفغانستان والعراق، تعلم رامسفيلد أن الواقع أكثر تعقيدا بكثير، وتسبب في أن يكون، مع المحافظين الجدد الذين تقاسموا معه افتراضاته الساذجة، أول الأهداف التي سقطت بسبب تطبيق سياسة الصدمة والرعب. ولم يفلح الاعتماد على الأسلحة المتطورة تقنيا في جعل الحرب أقصر مدة، ولكنه ضمن أن تصبح أكثر كلفة بكثير. لقد انجلت الحربان عن ورطة حقيقية أصبحت مقدمة للهزائم المحدقة حاليا بإدارة الرئيس جورج بوش.

برهن رامسفيلد، في مناسبات عديدة، على أنه يملك نوعا فائقا من الذكاء، رغم المنطلقات الخاطئة للنظام العسكري الذي كان يقوده، ورغم مستلزمات الطموح التي اقتضت منه تقاسمها مع الآخرين، إلا أنه مثل زملائه كان يتعلم ببطء شديد؛ لقد كان يعاني من التناقض الحاصل عادة بين الذكاء والطموح، حيث يتطلب الطموح إيديولوجية وافتراضات تنتهي بمعظم رجال السلطة إلى الاعتقاد فيها.

اعترف في مذكرته حول الحرب على العراق، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، بأن "ما تقوم به القوات الأمريكية حاليا في العراق ليس عملا ناجحا أو سريعا بشكل كاف". كانت هناك بعض المسكنات التي دافع عنها أيضا، وتم تفسيرها على أنها تنازل منه لفائدة رأي سائد تبلور في ندوة بيكر هاملتون - صوت مؤسسة السياسة الخارجية التقليدية - مفاده أن الحرب على العراق كانت تسير بشكل كارثي؛ والواقع أننا كنا نجتر ذيول الهزيمة. ومنذ ذلك الحين، أعلن وزير الخارجية السابق كولن ل.

باول، أن حربا أهلية باتت على الأبواب في العراق، وأنه يتوجب على القوات الأمريكية بدأ انسحابها من هناك بحلول منتصف عام 2007 - وهي خطوة حبذها رامسفيلد نفسه – على أن يبدأ الانسحاب بشكل متواضع يجبر العراقيين على بذل مجهودات أكبر.

لقد عرف رامسفيلد وأقرانه أن الجيش الأمريكي عاجز عن كسب الحرب في العراق؛ ومثلما جرى في حرب الفيتنام، باتوا يمنّون النفس بالأماني العريضة في أن يتوصلوا إلى حل سياسي للاضطرابات العميقة والدموية السائدة. في البداية كان يفترض أن يجري الأكراد والشيعة والسنة انتخابات برلمانية، ويتوصلوا إلى اتفاق سياسي، لكن هذا لم يتحقق، وبعد ذلك طُلِب منهم كتابة دستور للبلاد، فتم إنجاز المطلوب، بعد لأي، ولكنه لم يغير من الأمر شيئا؛ والآن هم يأملون في أن يتمكن رئيس الوزراء نوري المالكي من رأب الصدع بمعجزة، وينجح في خلق نوع من التوافق الذي سيؤدي إلى السلام؛ لكن أقرب مستشاري بوش يعلم بأن هذا المشروع سيفشل، مما يعني أنه لم يعد لديهم أي شيء يفعلونه لإنقاذ ماء الوجه؛ وأن السياسة، شأنها في ذلك شأن القوة العسكرية، لن تحول دون أن تفقد الولايات المتحدة سيطرتها على الأحداث في العراق، وبالتالي خسارة الحرب. "فالزيادة" في عدد القوات الأمريكية الآن في العراق، كما يقول رؤساء هيئة الأركان المشتركة، لن يكون إلا وصفة تضاعف من حجم الكوارث، بما أن الهجمات على قوات التحالف الأمريكي، وتابعتها العراقية، بل وعلى المدنيين أيضا، بلغت ذروتها، وهي الآن تشكل ضعفي مستواها قبل عامين. أصبحت إدارة بوش إذن تواجه اليوم كارثة

حقيقية في العراق، قد تكون أسوأ فشل تمنى به السياسة الخارجية الأمريكية على امتداد تاريخها؛ وهو أمر طبيعي مادام العقم وانعدام النجاعة هما السمة المميزة لجميع مجهوداتها.

أفكار رامسفيلد الأخيرة

يعتبر خطاب وداع رامسفيلد متميزا بكل المقاييس، لأنه يحاول إحياء مفاهيم قديمة فقدت مصداقيتها منذ زمن، وتوضع موضع تضاد تام مع الحقائق التي لم يكن ليقبل بها هو نفسه قبل أسابيع فقط؛ وهذا يجعل منها نوعا من النكوص الشائع جدا في التعامل مع الكوارث، ويكشف عن نوع من الفصام الذهني الذي يصيب أولئك الذين يصعدون إلى القمة. إنها أعراض الفشل التام للطاقم الذي قاد الولايات المتحدة خلال السنوات الست الماضية، وتعبير عن عجزه المطلق في مواجهة الواقع.

كانت كلمات رامسفيلد الختامية ذات مرجعية مناوئة للسوفيات، حيث عاد ليكرر على مسامعنا، من جديد، ما قاله سنة 1977 من أن "الضعف يستفز"؛ وأن "المعتدين في وقتنا الراهن" إذا لاحظوا ضعفا أو ترددا في الحسم فإنهم سيندفعون "إلى فعل أشياء لم يكونوا ليقدموا عليها لولا ذلك"؛ وأن "العدو" بات يتألف من "طغاة متهورين ومن مروجي أسلحة ومن أنظمة مارقة" جاهزة لتنفيذ تهديدات "غير تقليدية" و"لا تخضع لأي قاعدة": إنه مزيج من "الفكر المتطرف" والتسلح الحديث. إن مجرد "تمثل الضعف" يعد أمرا مستفزا، تماما كما هو الشأن بالنسبة لـ"عدم

الاستماتة من أجل الدفاع عن أسلوبنا في الحياة"؛ أما العدو، الذي لم يكشف عن اسمه، فهو عازم على تدمير "الحرية". يعتقد رامسفيلد إذن، وبشكل ملموس، بأنه يتعين على الولايات المتحدة "استتثمار جهودها" من أجل الدفاع عن النفس.

تتضمن أفكار رامسفيلد أيضا نظرية حول مصداقية الولايات المتحدة العسكرية، وهي الفكرة نفسها التي أوقعت أمريكا في كارثة فيتنام؛ والأكيد أن هذه المصداقية باتت على المحك الآن في حروب العراق وأفغانستان، وهو تصور يتقاسمه عدد من القادة في الإدارة الأمريكية. لا يواجه رامسفيلد حقيقة أن الاستمرار في الحرب حتى الهزيمة المطلقة لا يجعل الولايات المتحدة تفقد مصداقيتها فحسب ولكن يجعلها غير عقلانية بشكل خطير. إن خطابه غير دقيق تماما، لا تاريخيا ولا وقائعيا: فهو يتجاهل تماما أن واقعة امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل كانت مجرد ذريعة استخدمت للحرب على العراق، وأنه لم يتم العثور على تلك الأسلحة أبدا. لقد كان عدد من الطغاة المهزوزين والمارقين والإسلاميين الأصوليين وأمثالهم حلفاء مفيدين للولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية، وكانت أمريكا تمدّهم بالأسلحة والتدريب؛ وهي سياسة توافق عليها الحزبان معا، بحيث انتهجها الديمقراطيون بنفس الحماس الذي يمكن رصده عند الجمهوريين، مما يعكس التوافق الذي تشترك فيه إدارة بوش مع سابقاتها، ومما يفسر السبب الذي يجعل الديمقراطيين يرفضون وضع حد وقطيعة مع حروب الرئيس.

ألم تتدخل الولايات المتحدة سرّا وعلنا بعد 1947، لتقويض أنظمة كثيرة كانت تعتبرها خطيرة، مع أن معظمها كان محايدا

أو إصلاحي التوجه أو شرعيا؟ لو لم تفعل ذلك لكان هناك اليوم عدد أقل بكثير من المتطرفين الذين يشكل وجودهم مصدرا للقلق؛ ومع ذلك فإن تصويرها لهم على أنهم مصدر خطر مميت بالنسبة لها، هو في الحقيقة محض وهم نسجته إدارة بوش لتبرير سياستها الخارجية التي يرفضها الشعب الأمريكي حاليا.

خطاب رامسفيلد الأخير إذن لا علاقة له بتاتا بالوضع الذي تواجهه الولايات المتحدة حاليا، لا في الشرق الأوسط ولا في أي مكان آخر في العالم؛ وكل ما يفعله/رامسفليد من خلاله، تماما كما يفعل الرئيس وزمرة المحيطين به، هو الهروب من مواجهة الواقع.

الحرب على الطريقة الأمريكية

الواقع أن القوات العسكرية الأمريكية، الهائلة والمكلفة، لا تمت اليوم بأي صلة للسياسة والواقع؛ فهي تلتهم ما يقرب من نصف النفقات العسكرية في العالم، ومع ذلك تبقى عاجزة عن تحقيق الانتصار في اثنتين من حروبها الحالية ضد أعداء أكثر بدائية، أعداء منقسمين إلى فصائل عديدة، ومتناحرة، حيث إنهم يقاتلون بعضهم أكثر مما يقاتلون الأمريكيين، وغير مهتمين بتاتا بما تنفقه واشنطن على عتادها وقوتها البشرية. أخطأ قادة أمريكا دائما عندما افترضوا بأنهم يتعاملون مع أعداء مناسبين يخططون حسب ما تريده لهم الولايات المتحدة، ويتصرفون على طريقتها؛ والأهم من كل ذلك، أنهم لم يعالجوا السياسة العسكرية بطريقة صحيحة،

وتدخلاتهم كانت تأتي دائما بعد فوات الأوان. لم يعد الاتحاد السوفياتي والشيوعية موجودين، ومع ذلك لم يتغير أي شيء مطلقا في سلوك أمريكا وطريقة تفكيرها؛ فالبنتاغون رائع فقط في تبديد الأموال، أما طريقته في خوض الحرب فقد دخلت أزمة عميقة وربما مميتة، بدليل أنه خسر كل حروبه أمام مقاتلي عصابات لا يملكون إلا أسلحة رخيصة خفيفة، لكنهم مثابرون ويغيرون تمركزهم ويتقنون الاختفاء بفعالية.

بنى رامسفيلد، وأسلافه، نظاما عسكريا لا يقوم بوظيفته على نحو ملائم، بل يصلح فقط لتلبية المطالب والذرائع المكلفة للشركات القوية في المجمع الصناعي العسكري. صحيح أن التركيز على أسلحة باهظة الثمن قد تكون فيه بعض الفائدة للاقتصاد الأمريكي، غير أن الحرب الناجعة في مكافحة التمرد لا ينبغي أن تكلف إلا النزر اليسير، للمحافظة على اليد العاملة حتى تشتغل بكل طاقتها؛ وهي في كل الأحوال لا تكاد تمت بصلة للمشاكل السياسية التي واجهتها الولايات المتحدة منذ عقود، وهو ما يصدق على وقتنا الراهن أكثر من أي وقت مضى.

صممت الأسلحة الأمريكية لخوض حروب ضد دول مركزية وتدمير أهداف ثابتة؛ بل إنها صممت أصلا من أجل محاربة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفائها، في حلف وارسو، مع أخذ الظروف الأوروبية في الاعتبار، إلا أن مواجهة الصين تطلبت بعض التعديلات الطفيفة على هذه الاستراتيجية التي أصرت عليها الولايات المتحدة؛ لكن حتى لو تجاهلنا بأن الردع النووي جعل هذا الإصرار غير ذي معنى، أو أن الحروب الكورية والفيتنامية أثبتت أن مآله الفشل، إلا أنها استغرقت 15

إلى 20 عاما(ولا تزال) في عملية تطوير، وإنتاج، هذا النوع من المعدات التي طالما قدستها.

لقد اختفت الشيوعية من أوروبا كما اختفت من الصين، حيث لم يبق منها إلا الاسم، ولم يؤثر هذا الواقع في دورة الميزانية الأمريكية بل حافظ على اقتصاد الولايات المتحدة مزدهرا ومنتشرا بشكل أنيق وسلس في عدد من دوائر الكونغرس الانتخابية، كما جعله لا يمت بصلة إلى سياستها الخارجية التي حولت أصدقاء الأمس إلى أعداء، وأعداء الأمس إلى حلفاء، بل وأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وأصبحت دورة الميزانية تتغير، مع المشاكل، كل بضع سنوات. وقد لخصت دراسة حديثة جدا (من معهد الدراسات الاستراتيجية والعسكرية الأمريكي) كل ذلك، حيث جاء فيها: "إن الولايات المتحدة على استعداد لمحاربة أخطر التهديدات، لكن احتمال وقوعها ضعيف جدا؛ وهي غير مستعدة لمحاربة أقل التهديدات خطورة، لكن احتمال وقوعها كبير جدا."[4] ذلك أن طريقتها في الحرب تركز على التكنولوجيا المكلفة وكثافة النيران والتفوق اللوجستيكي، لكنها على المستوى السياسي والثقافي تظل تعاني من قصور في النظر إلى درجة تدعو إلى الشفقة.

وقصر النظر هذا لم يبدأ مع مجيء رامسفيلد فقط، بل ظل كامنا في سياسات الولايات المتحدة، الخارجية والعسكرية، المتعاقبة منذ عام 1947، بصرف النظر عمن كان يعتلي السلطة فيها: الديمقراطيون أم الجمهوريون؛ أما رامسفيلد فلم يزد عن محاولة تطبيقه في الظروف الأفغانية والعراقية، فوق الرمال التي ألهبتها الحرارة الحارقة وأماكن طالها التمزق، وبالتالي فهو لم

يعمل إلا على ضخ مياه جديدة في طاحونة الإخفاقات المتوارثة حتى تزيد من صريرها الناشز؛ ولهذا حصلت الهزيمة.

خاتمة

خلاصة كل ما سبق: إنه ما من خلاصة نهائية؛ لأن التغيير هو محرك التاريخ البشري الآن، كما في أي وقت مضى؛ فقد سقطت الشيوعية والاشتراكية، وبدا كما لو أن الرأسمالية انتصرت، لكن رغم هذا الانتصار الظاهر، إلا أنها جعلت من عدم الاستقرار سمة متأصلة في قلب نظامها. إن انتشار الأسلحة النووية بين عديد، وربما عشرات، الدول وتحقق التوازن في التكنولوجيا العسكرية جعل اندلاع الحرب أكثر احتمالا، وأكثر تدميرا، من أي وقت مضى؛ وهي إن اندلعت فإنها ستندلع بين الأنداد الذين يستطيعون تدمير بعضهم بعضا؛ وباختصار، إننا نعيش عصر التحولات المتسارعة، والأخطار المحدقة، والشيء الوحيد الذي يبدو مؤكدا فيه أن قرن التفوق الأمريكي أوشك على نهايته.

إن العالم يتغير بسرعة فائقة؛ فمنذ سنة 1945، على الأقل، عشنا تحولات سريعة للغاية اختفت معها كل الحقائق والأفكار القديمة، وأصبحت فاقدة لأي معنى، ولم تنحسر فقط المفاهيم اليسارية مثل الأحزاب الشيوعية، والديمقراطية والاجتماعية، المنتشرة في مختلف أرجاء العالم، بل أيضا تلك التي كانت في صلب التوجه العالمي وحكمت معظم الدول لأكثر من قرن وكان لديها ثقة مكينة في الذات، بصورة لا جدال فيها.

فما يكاد يقع حدث معين، في السياسة أو الاقتصاد، وما تكاد أخباره تطبع وتنشر، حتى يتم تجاوزها قبل أن يجف الحبر الذي

كتبت به. لهذا أصبحت بعض القيادات الأمريكية الآن تحن إلى العودة للاستقرار الذي كان متوافرا زمن الاتحاد السوفياتي، وأصبحت الدول التي كانت تطلق على نفسها لقب "شيوعية"، مثل الصين، أول من يهب لإنقاذ الرأسمالية التي تشهد أزمة مالية قد تتولد عنها أسوأ أزمة مرت بها منذ الأزمة العالمية الكبرى لعام 1929. ومن المؤكد أن هناك توجهات بدأت في التبلور والانتشار حاليا، لكنها لا تزال غير قابلة للتفسير بشكل واضح، ولا أحد من اليسار أو اليمين، أو حتى من الفئة الفضفاضة للأسف التي تسمي نفسها الوسط، يمكنه الادعاء بأن لديه القدرة على تفسيرها بدقة؛ وهذا في حد ذاته دليل على انهيار جميع الأفكار والمفاهيم التي تبحث في مصير البشرية.

فمع المفارقات والتغيرات القوية التي تبدو غير محدودة تقريبا، ومع التحولات السريعة التي تزداد تعقيدا وحيرة في كل مكان، علينا أن نواجه الآن حقيقة واقع صادم تتجاوز فهمنا وفهم أولئك الذين حكموا الدول دائما؛ ومع ذلك يجب أن نستوعب هذه الأفكار العشوائية التي يتم تجاوزها باستمرار، ونفهم أيضا بعض الأبعاد المحرجة للعالم الذي نعيش فيه؛ أي إنه مازال يتعيّن علينا أن نتفكر في الواقع ونحاول مواجهته.

وإن كان للتاريخ أن يثبت شيئا واحدا، على الأقل، فهو أن السياسة والتجربة الإنسانية لا يمكن التنبؤ بهما أبدا، وأن عنصر المفاجأة والتغيير هو جوهر مصائر الشعوب والأمم.

هناك عدد لا يحصى من التحديات التي تواجه البشرية، وكثير منها تقنية: انتشار الأسلحة النووية، ودور الهند والصين ككفة موازنة لقوة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية، وما يمكن

أن تصنعه أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية - خاصة البترول - بالتوازن العالمي في ميدانيْ الاقتصاد والسياسة وغيرهما... وهذا الكتاب يتناول فقط بعض تلك التحديات، والموضوعات التي يعرضها ليست تافهة أبدا، بل هي حاسمة ومؤثرة في مستقبل القوة الأمريكية، والمقدمات التي وجهتها تاريخيا، خاصة منذ عام 1945؛ وهي الفترة التي سيطرت عليها الغطرسة والغرور والادعاء الكاذب.

ما هو مؤكد إذن أن القوة الأمريكية آخذة في التقهقر في كل الميادين، مما أدى إلى حصول تحول في الدور العالمي الذي لعبته طوال الفترة الممتدة بين1945 و1991، بعد أن اختفى الخطر السوفياتي المزعوم. لقد استثمرت الولايات المتحدة تريليونات الدولارات في مجال التكنولوجيات التي لم تجد لها طريقا للاستخدام، بعد الغياب الرسمي لعدوها المتطور تكنولوجيا والذي تركها غيابه، في 1991، تحتكر أسلحة مكلفة بشكل استثنائي: قنابل نووية ومنظومات استخدام وأسلحة جوية ضخمة ومجهزة بأحدث آليات التدمير... لكن كلها من دون جدوى. لقد شكل غياب أعداء واضحي المعالم كارثة حقيقية تركت الولايات المتحدة تتخبط في الظلام بحثا عن هدف، مما جعلها تختار وتنتقي أعداءها كما اتفق: دهماء رجال القبائل الأفغان والعراقيين من كل نوع، وربما الصين، أو روسيا مرة أخرى، من دون البلاشفة هذه المرة، وزعماء أمريكا الجنوبية، ومجموعات صغيرة من المتآمرين عبر الحدود الدولية من جنسيات مبهمة... ومن الظاهر أن لائحة الخيارات لا حصر لها، لكن الولايات المتحدة تحتاج إلى أعداء حقيقيين محددي الملامح لا أعداء من مخلفات الحرب الباردة.

لم يحدث أبدا من قبل أن كانت حدود القوة الأمريكية، وطموحها الذي تجاوز "الشيوعية" والتاريخ، بشكل من الأشكال، منذ 1917 وحتى 1991 واضحة كما هي عليه الآن؛ وعلى الولايات المتحدة أن تتقبل العواقب السياسية والعسكرية الناجمة عن حقيقة أن العالم لم يعد يعتمد على قوتها الاقتصادية كما كان بعد سنة 1945، وأن الغطرسة والطموحات التي ميزت سلوكها وقتئذ لم تعد ذات جدوى على نحو متزايد. وبالفعل، يجب عليها أن تعترف بأن هناك الآن دولا أخرى تعادلها قوة اقتصادية، وقد تتجاوزها في المستقبل القريب، كما أنها أصبحت اليوم في أمس الحاجة إلى الاقتصاد العالمي، الذي كانت تهيمن عليه في يوم من الأيام، وأصبحت مرتبطة أيضا بدول أصبحت قوية بذاتها.

إن القوى المرشحة لملأ مكان القوة الأمريكية تمر هي أيضا بمرحلة انتقالية؛ فما الذي سيحدث بعد ذلك؟ وهل ستصبح الصين والهند أكثر قوة من الولايات المتحدة؟ لقد اختفت التحالفات المزعجة لأمريكا، والتي لم نعد نتذكرها، من منظمة المعاهدة المركزية Central Treaty Organization إلى منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا Southeast Asia Treaty Organization، وعلى المنوال نفسه سيختفي حلف شمال الأطلسي أيضا. هل تعتبر أسعار السلع الأساسية – التي ترتفع صاروخيا الآن، بالإضافة إلى أسس ازدهار ثروة ونفوذ روسيا والشرق الأوسط السياسيين - نتيجة لتوجهات اقتصادية حقيقية أم أنها فقط مجرد تدخلات من قبل المضاربين؟ وإلى أي مدى سيصل انتشار الأسلحة النووية؟ هل ستصبح اليابان قوة نووية؟ هناك من هم على استعداد الآن لاحتضان هذه الإمكانية: فهل

ستكون هناك حرب نووية ستجعل كل شيء نعتقد في أهميته يصبح بلا معنى؟ ربما هذا هو الخطر الأكبر الذي يواجه العالم اليوم، وهو جانب حاولت إبراز أهميته في المقال الخاص بانتشار التكنولوجيا العسكرية بين الدول الفقيرة.

ما سيأتي فيما بعد يبقى مجرد تخمينات؛ فالذي انطلق كفقاعة صغيرة مع أسواق الرهن العقاري الصغيرة انتهى بأن أصبح ينذر باضطرابات اقتصادية أو أزمات بحجم لا يوصف، لأن اقتصاد العالم يمر بوضع جديد هيكليا، والزمن وحده كفيل بأن يخبرنا ما يعنيه هذا الوضع الجديد. فنتيجة لـ"العولمة" و"الأسواق الحرة"، أو ما يعرف "بتوافق واشنطن"، أصبحت اقتصادات العالم متشابكة بطريقة فريدة من نوعها في التاريخ الحديث؛ وهذا التكافؤ في الممارسات الاقتصادية ينطوي على مخاطر كبيرة محتملة لا أحد يستطيع أن يحدد حجمها، لا أصحاب الحل والعقد ولا النقاد من أمثالي؛ لكن الأكيد أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حاسمة، وأن هناك الكثير مما يدعو للقلق بالنسبة للولايات المتحدة.

من كان يتصور منذ سنوات قليلة أن تكلفة المواد الغذائية والسلع الأساسية، التي ارتفعت بشكل رهيب، هي التي كانت وراء عدم الاستقرار الاجتماعي في كثير من بلدان العالم الفقير، وبدرجة أكبر بكثير مما كان يفعله المحرضون الشيوعيون عندما كانوا ناشطين؟ إن زيادة أسعار المواد الغذائية بالنسبة للجماهير هي أضمن وسيلة لتفجير الانقلابات المجتمعية، إلا أن القوة المنظمة لقيادتها غائبة الآن. وستترتب عنها أشكال مختلفة من الاحتجاجات، تحت عناوين مختلفة، وستؤدي ربما إلى الفوضى بدلا من الشيوعية. وربما ستظهر أشكال جديدة للمعارضة لا

نستطيع أن نتخيلها الآن - سواء أكانت ذات مرجعية دينية أو علمانية -.

لقد اختفت المعارضة التاريخية – التي تتكون من الشيوعيين والاشتراكيين - وفقدت مصداقيتها. فما الذي سيحل محلها؟ ستكون هناك بالتأكيد معارضة لأن أسباب ظهورها – من عدم مساواة وظلم اجتماعي واحترار جوي وعدم استقرار وحرب وجوع وبطالة ، وما إلى ذلك - لا تزال قائمة. إلا أن طبيعة هذه المعارضة بالتحديد تبقى لغزا في الوقت الراهن، ولكن من المؤكد أنه ستكون لدينا مقاومة جديدة أيا كان شكلها.

ما لم تنشأ قوة تحل محل الاشتراكيين التقليديين، فإن الاقتصاد سوف ينتج "أزمات" فقط بما تعنيه الكلمة من أن البنوك ستخسر أموالا، وستنتقل من "أزمة" إلى أخرى. لم يتم بعد التعرف على من سيخلف "الاشتراكيين"– ولكن الذي سيتسبب في أزمة حقيقية لوحده هو وصول قوة تحل محل الاشتراكية، لأن الرأسمالية على الرغم من خسائرها الكبيرة، سوف تدوم لفترة أطول كثيرا في غياب حركة تسعى إلى القضاء عليها.

لقد أطلق الرئيس جورج دبليو بوش بالكاد مسلسل تراجع القوة الأميركية - الذي بدأ بعد الحرب الكورية، واستمر مع الأزمة الكوبية، وتسارع إلى حد كبير في حرب الفيتنام – ولكن بوش فعل الكثير ليتفاقم ذلك التراجع أكثر. لم تعد القوة الأمريكية في أي مكان في العالم هي المهيمنة الآن - بما في ذلك نصف الكرة الغربي، الذي لم أناقشه هنا، ولكنني تطرقت إليه في كتب أخرى. إن العالم يسير بشكل سيء للغاية بالنسبة للولايات المتحدة - في كل مكان، في المجالات الاقتصادية والمجالات السياسية

والعسكرية. وقوة أمريكا الآن تسير في اتجاه العِد العكسي حيث ستكون هناك أزمات أخرى غير متوقعة تتحدى القوة الأميركية، وقد تحدث في أية قارة من القارات.

لقد شارف قرن الهيمنة الأمريكية على نهايته.

الهوامش:

المقدمة

1. Zbigniew Brzezinski on the BBC, February 1, 2008, as printed in The Spokesman, 99.
2. Donald M. Wilber, Regime Change in Iran: Overthrow of Premier Mossadeq of Iran, November 1952–August 1953, Nottingham: Bertrand Russell Peace Foundation, 2006, pp. 70–1. This is an official secret British history first published in 1969.

1 الأزمة المالية

1. International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2008, pp. xi, xviii.
2. IMF Survey, May 29, 2006; http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/2006/052906.pdf. IMF in Focus, September 2006; http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/2006/090106.pdf
3. Roberto Zagha, "Rethinking Growth," Finance & Development, Washington DC, March 2006; http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2006/03/zagha.htm. Stephen Roach, Global EconomicForum, Morgan Stanley, New York, June 16, 2006. http://www.morganstanley.com/GEFdata/digests/20060616-fri.html

4. Financial Times, July 17 and August 14, 2006.

5. Garry J. Schinasi, Safeguarding Financial Stability: Theory and Practice, Washington: IMF, 2006; http://www.imf.org/External/Pubs/NFT/2005/SFS/eng/sfs.pdf#search=%22Safeguarding%20 Financial Stability A Theory and Practice.

إن مصطلح "توافق واشنطن" تم استعماله لأول مرة من طرف جون ويليامسون سنة 1989 وهو يلخص التوصيات المقدمة للدول، بما في ذلك الخفض من الضرائب والأسواق الحرة والخوصصة وتحرير التعرفة. لنيل القروض من صندوق النقد الدولي، على الحكومات أن تقوم بمثل هته الإجراءات.

6 . هذه الإحالة وجميع الإحالات الموالية مأخوذة من شينازي، السالف ذكره

7. Kern Alexander, Rahul Dhumale and John Eatwell, Global Governance of Financial Systems: The International Regulation of Systemic Risk, Oxford: Oxford University Press, 2005.

8. Financial Times, July 27, 2006.

9. بموارد لا تتجاوز 5 مليارات دولار، وجد صندوق تدبير رؤوس الأموال طويلة الأجل نفسه مدينا بحوالي 100 مليار دولار. وقد دفع البنك المركزي وبورصة وول ستريت 3.6 مليار دولار لإنقاذ النظام (المالي) من الانهيار.

10.كما هو الحال مع جميع المشتقات، فقد راهن المضاربون على الأخطار المحتملة، ولكن في هذه الحالة فقد كان الدين (سندات، قروض ...) هو موضوع التبادل.

11.يتعهد البائع، المعرض لأداء تكاليف إضافية، بتعويض الزبون في حالة العجز عن الأداء أو تدهور جودة دائنيه.

12. Gillian Tett, “The dream machine, invention of credit derivatives,” Financial Times Magazine, March 24–25, 2006; Financial Times, July 10 and 19, 2006, August 14, 24 and 29, 2006.

13. Financial Times, June 23, and 24–25, 2006.

14. See Tom Frank, “Enron: Elvis lives,” Le Monde diplomatique, English language edition, February 2002.

15. Financial Times, May 31, June 8, July 17, 2006.

16 .تعرضت أمارانث، الموجود مقرها في كونكتيكت، لخسائر فادحة نتيجة تخميناتها حول ثمن الغاز الطبيعي. ولاحقا تم الإعلان على أن برايان هانتر، المتاجر في الطاقة والمسؤول الرئيسي المفترض عن الخسائر، ترك الشركة؛ في نفس الوقت، أخبر المسؤول التنفيذي للشركة المستثمرين أنها تخطط للتخلي عن التجارة في الطاقة التي استثمرت فيها سابقا نصف رأسمالها.

17 .بواسطة هته القروض يمكن شراء شركة ذات رأسمال وقروض ونفقات صغيرة جدا بأسعار أقل من الأسعار المتوقعة للربح.

18. Global Economic Forum, Morgan Stanley, April 24, 2006.

19. Ibid., June 23, September 5, 2006.

20. Financial Times, September 6, 2006.

21. Alexander, Dhumale and Eatwell, Global Governance, passim.

22. Bank for International Settlements, 76th Annual Report, Basel, June 26, 2006; http://www.bis.org/publ/annualreport.htm

23. Ibid.

2. معالم السياسة الخارجية الأمريكية الحديثة في الآونة الأخيرة

1. Michael Beschloss and Strobe Talbott, At the Highest Levels: The Inside Story of the End of the Cold War, Boston: Little, Brown, 1993, pp. 106, 346; US Joint Chiefs of Staff, 1991 Joint Military Net Assessment, Washington DC, March 1991, pp. 1–2.

2. 2. David Fromkin, A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East, New York: Henry Holt, 1989, p. 262.

3. التحالفات والناتو (حلف شمال الأطلسي)

1. Joseph E. Stiglitz, The Roaring Nineties: A New History of the World’s Most Prosperous Decade, New York: Norton, 2003, passim.

2. Gabriel Kolko, Another Century of War?, New York: New Press, 2004, passim.

3. Zbigniew Brzezinski, The Choice: Global Domination or Global Leadership, New York: Basic Books, 2004, passim.

4. Pew Research Center, “A Year After the Iraq War,” March 16, 2004.

5. Wade Boese, “Russia, NATO at Loggerheads Over Military Bases,” Arms Control Today, March 2004; Los Angeles Times, March 26, 2004.
6. Dr. Stephen J. Blank, “Toward a New US Strategy in Asia,” US Army Strategic Studies Institute, February 24, 2004.

4. إسرائيل: مأزق تاريخي

1. George Tenet,At the Center of the Storm: My Years at the CIA, New York: HarperCollins, 2007 p. 54.
2. Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, London: Verso, 1983, pp. 4–6.
3. David Fromkin, A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East, New York: Henry Holt, 1989, pp. 272–3, 278, 317.
4. William M. Johnston, The Austrian Mind: An Intellectual and Social History, 1848–1938,Berkeley: University of California Press, 1972, pp. 357–61; Yuri Slezkine, The Jewish Century, Princeton: Princeton University Press, 2004, pp. 149–52; Fromkin, A Peace to End All Peace, pp. 272, 294.
5. Slezkine, The Jewish Century, passim.
6.معطيات حول فلسطين مأخوذة من ساكنة فلسطين تحت الوصاية العثمانية: اعتبارات ديموغرافية وإحصائية، 5-2002، ص. 5، 6، 11

و قد ورد ذكرها في عدة أمكنة من الكتاب؛
http://www.mideastweb.org/palpop.htm

7. أكدت الصراعات الأولى في غزة عام 2008 ذلك لاحقا لكن أولمرت وجنرالاته كانوا يتوقعون حتما تحقيق نصر عظيم خلال خمسة أيام، ليرفع بذلك من شعبيته لدى الشعب اليهودي ذي الميل نحو الصقور والذي يشكل أغلبية ناخبة متنامية، وليعدل من ترتيبه المتدني بشكل خطير في عمليات سبر الآراء، ولينقذ بذلك سمعته السياسية (لقد حصل على 3% في سبر للآراء حول شعبيته اجراه التلفزيون في أوائل مارس 2007).

8.في أواخر أبريل 2008، ومع اقتراب زيارة بوش ورايس للمنطقة، وانسداد عمليات المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين والذي أصبح أمرا مألوفا بين الطرفين، عكس أولمرت تماما من موقفه في ما يخص عملية السلام مع سوريا. يبقى مع ذلك أن نرى ما إذا كان بالامكان أن يتمخض شيء ما عما يبدو لهذا الكاتب كذريعة لإعطاء الولايات المتحدة فرصة الادعاء بأنها حققت شيئا إيجابيا في الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة من ولاية الرئيس. مازال الأمريكيون معترضين على إقامة معاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا.

6. حدود الاستخبارات

1. Gabriel Kolko and Joyce Kolko, The Limits of Power: The World and United States Foreign Policy, 1945–1954, New York: Harper & Row, 1972, pp. 339–42.

2. Willard C. Matthias, America’s Strategic Blunders: Intelligence Analysis and National Security Policy, 1936–1991, University Park: Pennsylvania State University Press, 2001, p. 3.

See also ibid., pp. 45–6 for a 1946 estimate of Soviet intentions.

3. Ibid., p. 3.

4. Ibid., p. 313. See also Robert M. Gates,From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War, New York: Simon & Schuster, 1996, pp. 30–1.

5. Gates, From the Shadows, p. 207.

6. Ibid., p. 286.

7. George W. Allen,None So Blind: a Personal Account of Intelligence Failure in Vietnam, Chicago: Ivan R. Dee, Inc., 2001, p. 78.

8. Ibid., pp. 183, 185.

9. Jeffrey Race, "The Unlearned Lessons of Vietnam," Yale Review, LXVI (1976), pp. 163–6, 173.

10. Harold P. Ford,CIA and the Vietnam Policymakers: Three Episodes 1962–1968, Washington, DC: CIA Center for the Study of Intelligence, 1998; http://www.odci.gov/csi/books/vietnam/index.html

11. Allen, None So Blind, p. 248.

12. Ibid., p. 266.

13. Ibid., p. 235

14. Ibid., p. 242.

15. Ibid., p. 267.

16. Steven R. Ward, "Evolution Beats Revolution in Analysis," Studies in Intelligence(CIA Center for

the Study of Intelligence), vol. 46, no. 3, 2002; http://www.odci.gov/csi/studies/vol46no3/article04.html. See also CIA, Center for the Study of Intelligence, “Roundtable Report, Intelligence and Policy: The Evolving Relationship, November 10, 2003,” Washington, DC, June 2004, pp. 7–8.

17. See, for example, John T. Carney and Benjamin F. Schemmer, No Room for Error: The Covert Operations of America’s Special Tactics Units from Iran to Afghanistan, New York: Ballantine Books, 2002; and Robert Baer, See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA’s War on Terrorism, New York: Crown Publisher, 2002; Elaine Grossman, “Combat Commanders Make Broad Access to Intelligence a Top Priority,” Inside the Pentagon, February 9, 2006.

18. CIA, “Intelligence and Policy,” p. 14 and passim.

19. Scott Ritter, Iraq Confi dential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to Undermine the UN and Overthrow Saddam Hussein, New York: Nation Books, 2005, pp. 9ff., 75, 112–13, 289–91.

20. Paul R. Pillar, “Intelligence, Policy, and the War in Iraq,” Foreign Affairs, 85 (March/April 2006).

لقد كان بيلار ضابط مخابرات وطني لدى وكالة المخابرات الأمريكية، مسؤولا عن الشرق الأدنى، 5-2000؛ وهو ينتقد كل فرضيات سياسة الإدارة في العراق ويظهر كيف دحضت كل هذه الفرضيات، ولكن دون جدوى. انظر أيضا:

New York Times, November 6, 2005; AFP dispatch, November 24, 2005; Michel R. Gordon and Bernard E. Trainor, Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq, New York: Pantheon Books, 2006, pp. 126–7.

21. Bob Woodward, Plan of Attack, New York: Simon & Schuster, 2004, p. 19.

22. Bob Drogin and John Goetz, "The Curveball Saga," Los Angeles Times, November 20, 2005; James Risen, State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration, New York: Free Press, 2006, pp. 72–6, 102–3; Washington Post, April 9, 2006.

23. Three National Security Archives releases, October 21, 2005; one NSA release, April 7, 2006. See also Anonymous (Mike Scheuer), Imperial Hubris: Why the West is Losing the War on Terror, Washington, DC: Brassey's, 2004; James Bamford, A Pretext for War: 9/11, Iraq, and the Abuse of America's Intelligence Agencies, New York: Doubleday, 2004; Pillar, "Intelligence, Policy, and the War in Iraq," passim.

24. David Talbot, "How Technology Failed in Iraq," Technology Review(MIT), November 2004, p. 2 and passim; http://www.techreview.com/Hardware/wtr_13893,294,p1.html

25. Gabriel Kolko, Anatomy of a War: Vietnam, the United States, and the Modern Historical Experience, New York: The New Press, 1994, pp. 49–50. See ibid., passim, for the Vietnam War in general.

26. Angus Reid polls, November 14, 2005; February 24, 2006; March 2, 2006; Fox News, April 20, 2006. Polls that frame questions differently get different figures but all show that an increasing majority feels that the Iraq War was an error. See Program on International Policy Attitudes (PIPA) poll, ca. March 15, 2006, which claims only 26 percent want all troops withdrawn within six months.

27. USA Today, October 23, 2003.

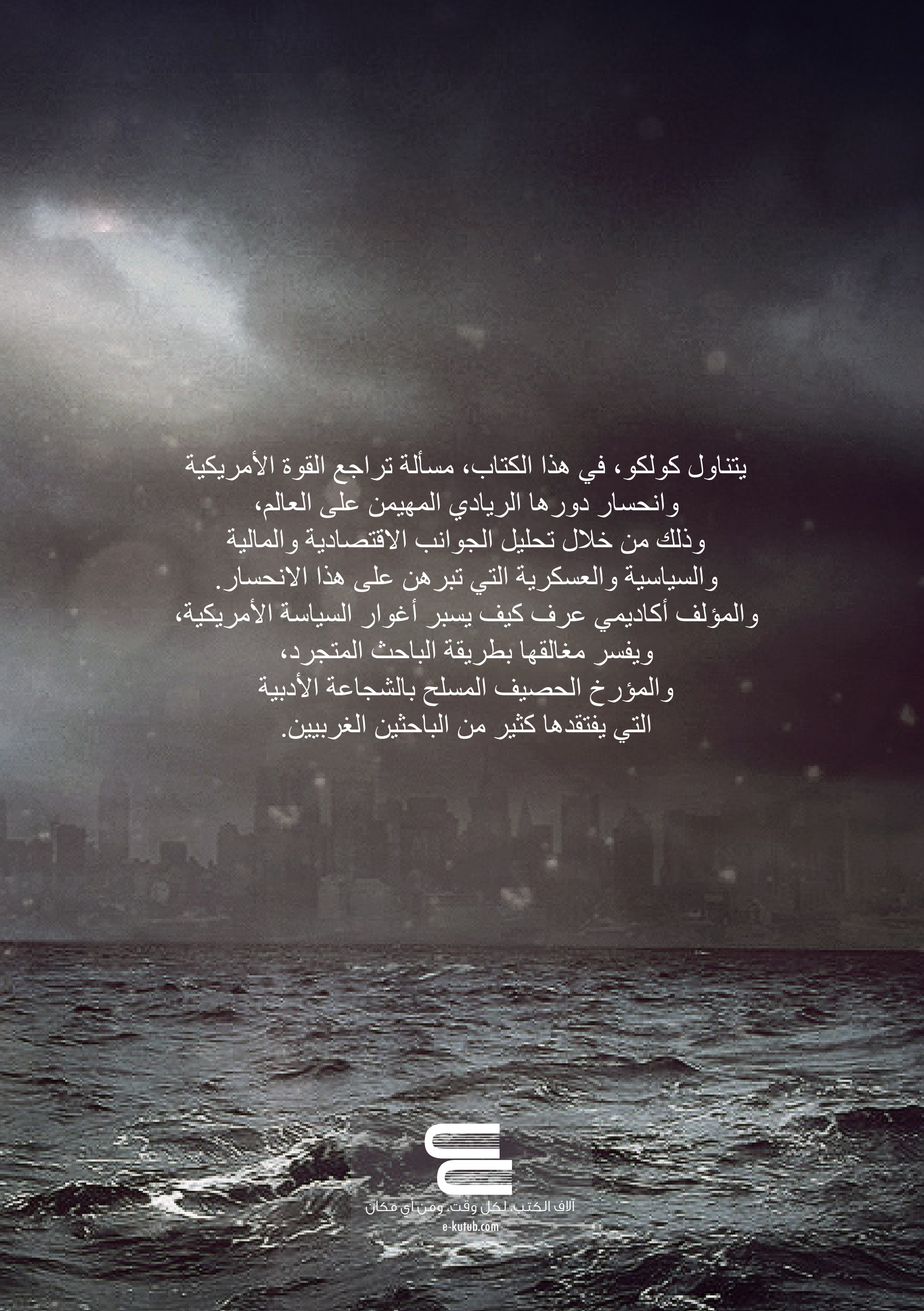
7. التكنولوجيا ومستقبل الحروب

1. International Herald Tribune, October 30, 1979.

2. Mark Williams, "The Missiles of August: The Lebanon War and the Democratization of Missile Technology," Technology Review, August 16, 2006.

3. For another compelling dimension of the more level playing field in battlefield communications, see Iason Athanasiadis, "How Hi-tech Hezbollah called the Shots," Asia Times, September 9, 2006.

4. Kevin Reynolds, Defense Transformation: To What, for What?, US Army War College, November 21, 2006, p. x.



يتناول كولكو، في هذا الكتاب، مسألة تراجع القوة الأمريكية
وانحسار دورها الريادي المهيمن على العالم،
وذلك من خلال تحليل الجوانب الاقتصادية والمالية
والسياسية والعسكرية التي تبرهن على هذا الانحسار.
والمؤلف أكاديمي عرف كيف يسبر أغوار السياسة الأمريكية،
ويفسر مغالقها بطريقة الباحث المتجرد،
والمؤرخ الحصيف المسلح بالشجاعة الأدبية
التي يفتقدها كثير من الباحثين الغربيين.